دراسة

صدام و الفخ الامريكي

غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

حامد الحمداني

مركز المحروسة
للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

25 عاما
اليوبيل الفضي للمحروسة
2011 - 1986
في خدمة ثقافة الحرية

صدام و الفخ الامريكى

حامد الحمداني

حاول صدام حسين أن يعوض عن خسائره في تلك الحرب بمهاجمة الكويت والاستحواذ على نفطها، وسهلت له الإدارة الأمريكية الأمور لكي تدفعه إلى الفخ الذي نصبته للعراق بغية تهديم بنيته الاقتصادية والعسكرية، والاستحواذ على نفط الخليج بشكل مطلق، وإقامة القواعد العسكرية الدائمة في المنطقة. وهكذا أقدم صدام حسين على غزو الكويت، وعمل فيها تخريباً، وتدميراً، ونهباً وسلباً، مدعياً بإعادة [الفرع إلى الأصل] !!. وهكذا تحقق للإمبرياليين ما أرادوا، ودخل صدام الفخ الذي نصبه له الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وسارع الإمبرياليون إلى إرسال جيوش 32 دولة على رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى المنطقة ليشنوا حرباً لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل ضد دولة صغيرة من دول العالم الثالث كالعراق، والذي خرج لتوام منهكاً من حربه بالنيابة عن الولايات المتحدة ضد إيران وهو مثخنٌ بالجراح، وكان الإمبرياليون وهم يعدون العدة للحرب مع العراق وكأنهم سيخوضون حرباً عالمية ثالثة، لضخامة حجم القوات العسكرية التي استقدمت إلى السعودية وقواعدهم في دول الخليج، والعديد من حاملات الطائرات والصواريخ البعيدة المدى، وألوف الطائرات الحربية، وأحدث ما أنتجته المصانع الحربية الغربية من مختلف أنواع الأسلحة والعتاد ذات الدمار الشامل بغية إيقاع أقصى ما يمكن من الخراب والدمار في البنية التحتية العراقية العسكرية والمدنية دون أي استثناء، فقد هاجمت طائراتهم مدن العراق كافة وطرق مواصلاته، وجميع مرافقه الاقتصادية دون استثناء لمدة 45 يوماً بمعدل 2000 غارة جوية في اليوم الواحد، وألقت خلالها الطائرات مئات الألوف من القنابل والصواريخ، ومستخدمين أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحربية الأمريكية، بما في ذلك اليورانيوم المستنفذ الذي سبب كارثة بيئية رهيبة لا أحد يعرف مداها.

واستسلم صدام حسين لشروط الإمبرياليين دون قيد أو شرط، سوى بقائه على سدة الحكم، وتوقفت تلك الحرب، لتبدأ انتفاضة الشعب في الأول آذار 1991، تلك الانتفاضة التي امتد لهيبها ليشمل 14 محافظة من مجموع 18 محافظة. وكاد نظام صدام يتهاوى لولا وقوف الولايات المتحدة إلى جانبه، وضد الشعب، بعد أن وجدت الإدارة الأمريكية أن السيد محمد باقر الحكيم، زعيم منظمة بدر المدعوم من حكام طهران قد سيطر على الانتفاضة، وتيقنوا أن العراق سوف يقع فريسة بيد النظام الإيراني، حيث فتحوا الطريق لقوات صدام المحاصرة جنوب الناصرية لعبور دباباتها ومدفعيتها وصواريخها، وطائراتها لمحاصرة المدن العراقية وضربها وإغراقها بالدم، وهكذا تمّ للإمبرياليين وصدامهم سحق انتفاضة الشعب وذهب ضحيتها مئات الألوف من أبناء الشعب.

وفي نهاية المطاف قرر الرئيس الأمريكي [جورج بوش- الابن] إكمال المهمة التي بدأها أبوه عام 1991، والتخلص بشكل نهائي من نظام صدام حسين، بشن الحرب على العراق وإسقاط النظام في التاسع من نيسان 2003، وما جرته تلك الحرب على العراق وشعبه من ويلات ومآسي ، وخراب ودمار وصراع طائفي وحرب أهلية حصدت على أرواح ما يزيد على 867 ألف مواطن حسبما أوردته الإحصاءات الأخيرة وتهديم البنية الاجتماعية، بما لا يمكن معالجته وإصلاحه قبل عدة عقود.

صدام
والفخ الأمريكي

غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

حامد الحمداني

صدام
والفخ الأمريكي

غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

حامد الحمداني

الطبعة الأولى 2011

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الحمدانى، حامد

صدام والفخ الأمريكى : غزو الكويت وحرب الخليج الثانية / حامد الحمدانى. ط1.

القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2011.

ص259؛ 17 × 24سم؛

تدمك : 4 399 313 977 978

1- العراق - تاريخ - العصر الحديث - احتلال الكويت (1990-1991)

2- حسين، صدام، (1927 - 2006)

956.708

رقم الإيداع : 2298 - 2011

إهـداء

إلى الباحثين عن الحقيقة في كل زمان ومكان

أهدي كتابي هذا

المحتويات

مقدمة

منذُ أن قام صدام حسين بدوره المعروف في الانقلاب الذي دبره ضد شريك البعثيين في انقلاب 17 تموز 1968 [عبد الرزاق النايف] بدأ نجمه يتصاعد، حيث أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وبدأ يمارس السلطة كما لو أنه الرئيس الفعلي للبلاد، على الرغم وجود الرئيس أحمد حسن البكر على قمة السلطة، وأخذ دوره في حكم البلاد يكبر ويتوسع يوماً بعد يوم، وخاصة سيطرته على الحزب والأجهزة الأمنية، والمكتب العسكري، وبدا وكأن صدام يخطط لاستلام القيادة من البكر بحجة كبر سنه ومرضه.

وعندما حلت الذكرى الحادية عشر للانقلاب البعثي في 17 تموز 1979، فوجئ الشعب العراقي بإعلان استقالة الرئيس البكر في 16 تموز 1979، وتولي صدام حسين قيادة الحزب والدولة، حيث أعلن نفسه رئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

أما لماذا وكيف تم هذا الانتقال للسلطة من البكر إلى صدام حسين فلم يكتب عن ذلك الحدث لحد الآن إلا القليل، إلا أن المتتبع لتطورات الأوضاع السياسية في البلاد، وما أعقبتها من أحداث خطيرة يستطيع أن يتوصل إلى بعض الخيوط التي حيك بها الانقلاب، ومن كان يقف وراءه!!.

أن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى أن ذلك الانقلاب كان قد جرى الإعداد لـه في دوائر المخابرات المركزية الأمريكية، وأن الانقـلاب كـان يهـدف بالأسـاس إلى جملـة أهـداف تصب كلها في خدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية، وكان في مقدمتها إفشال التقارب الـذي حصل بين سوريا والعراق، ومنع قيام أي شكل من أشكال الوحدة بينهما، وتخريـب الجهـود التي بُذلت في أواخر أيام حكم البكر لتحقيق وتطبيق ميثاق العمل القومي الذي تم عقـده بين سوريا والعراق، حيث أثار ذلك الحدث قلقاً كبيراً لدى حكام الولايات المتحدة وإسرائيـل تحسبا لما يشكله من خطورة على أمن إسرائيل.

كما استهدف احتواء الثورة الإسلامية في إيران، لاسيما وأن قادة النظـام الإيـراني الجديـد بدءوا يتطلعون إلى تصدير ونشر مفاهيم الثورة الإسـلامية في الـدول المجـاورة، مـما اعتبرتـه الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها في منطقة الخليج، ووجدت أن خير سـبيل للتصـدي لهـذا الخطرهو إشعال الحرب بين العراق وإيران، وأشغال البلدين في حرب سعت إلى جعلها تمتـد أطـول فـترة ممكنـة، والتصـدي للتطلعـات الإيرانيـة الهادفـة إلى نشر الثـورة الإسـلامية في المنطقة.

كما استهدفت الحد من تطلعات صدام حسين لأن يصبح شرطي الخليج، ومحاولة تزعم العالم العربي التي طغت على تفكيره، وكان صدام قد وجد في الدور الذي أوكل له خير سبيلٍ إلى تحقيق طموحاته.

وجاءت الزيارة قام بها مساعد وزير الخارجية الأمريكي لبغداد، حيـث أجـرى محادثـات مطولة مع الرئيس احمد حسن البكر حول قلق الإدارة الأمريكية مـن مشروع الوحـدة بـين سوريا والعراق من جهة، وحول أخطار توسع وانتشار الثورة الإسلامية في المنطقة مـن جهـة أخرى، وضرورة التصدي لها، وشوهد الموفد الأمريكي يخـرج بعـد الاجـتماع مـتجهم الوجـه، وقد بدا عليه عدم الارتياح، ثم أنتقل إلى مكتب صدام حسين، وأجرى معه محادثات أخرى، خرج بعدها وعلامات السرور بادية على وجهه، وقد علته ابتسامة عريضة.

لقد بقي ما دار في الاجتماعين سراً من الأسرار، إلا أن التكهنـات والأحاديـث التـي كانـت تدور حول الاجتماعين تشير إلى أن النقاش دار حول نقطتين أساسـيتين، النقطـة الأولى دارت حول تطور العلاقات بين العـراق وسـوريا، وتـأثير هـذه العلاقـات عـلى مجمـل الأوضـاع في المنطقة، وبشكل خاص على إسرائيل.

أما النقطة الثانية فقد دارت حول الأوضاع في إيران، بعد سقوط نظام الشاه، واستلام التيار الديني بزعامة [الخميني] السلطة، والأخطار التي يمثلها النظام الجديد على الأوضاع في منطقة الخليج ، وضرورة التصدي لتلك الأخطار، وقيل أن الموفد الأمريكي سعى لتحريض حكام العراق على القيام بعمل ما ضد النظام الجديد في إيران، بما في ذلك التدخل العسكري، وأن صدام حسين قد أبدى كل الاستعداد للقيام بالدور المتمثل بتخريب العلاقات مع سوريا من جهة، وشن الحرب ضد إيران من جهة أخرى.

وهذا ما أكدته الوقائع على الأرض، فلم تمضِ غير فترة زمنية قصيرة حتى جرى إجبار الرئيس البكر، بقوة السلاح، من قبل صدام حسين وأعوانه، على تقديم استقالته من كافة مناصبه، وإعلان تولي صدام حسين كامل السلطات في البلاد، متخطياً الحزب وقيادته، ومجلس قيادة الثورة المفروض قيامهما بانتخاب رئيس للبلاد في حالة خلو منصب الرئاسة.

أحكم صدام حسين سلطته المطلقة على مقدرات العراق، بعد تصفية كل المعارضين لحكمه ابتداءً من أعضاء قيادة حزبه الذين صفاهم جسدياً بأسلوب بشع، بتهمة التآمر مع النظام في سوريا ضده، وتصفيه كل القوى السياسية الأخرى المتواجدة على الساحة، ليغدو الدكتاتور الأوحد ويحكم البلاد بالحديد والنار.

وما أن استتب له الأمر حتى زج البلاد في حربٍ مع إيران ظنها نزهة قد تمتد لأيام أو أسابيع، ولكنها كانت حرب طاحنة استمرت ثمان سنوات ذهب ضحيتها ما يزيد على النصف مليون من أبناء العراق، إضافة إلى مئات الألوف من الجرحى والمعوقين، ومثلها من الأرامل واليتامى، وهدر مواردنا الاقتصادية على تلك الحرب، ولشراء الأسلحة وبناء المصانع الحربية المختلفة، من صواريخ وأسلحة كيماوية، وجرثومية وحتى الذرية.

خرج العراق من حربه مع إيران، بوضع اقتصادي لا يحسد عليه، فقد أستنفذ نظام صدام كل احتياطيات البلاد من العملة النادرة، والذهب البالغة [36 مليار دولار]، وكل موارده النفطية خلال سنوات الحرب، والتي كانت تقدر بـ 25 مليار دولار سنوياً، وفوق كل ذلك خرج العراق بديون كبيرة جداً للكويت، والسعودية، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي السابق، والبرازيل، والعديد من الدول الأخرى، وقد جاوزت الديون [90 ملياراً من الدولارات]، وصار العراق ملزماً بدفع فوائد باهظة لقسم من ديونه بلغت حدود 30 % ، مما جعل تلك الفوائد تتجاوز 7مليارات دولار سنوياً.

هذا بالإضافة إلى ما تطالب به إيران من تعويضات الحرب، بعد أن أقرت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة بأن العراق هو المعتدي في تلك الحرب، وتطالب إيران من العراق مبلغ [160 مليار دولار] كتعويضات حرب.

لقد أصبح العراق بعد حربه مع إيران يمتلك القوة، ولكنه في الوقت نفسه يعاني من اقتصاد متدهور، وديون تثقل كاهله، وجواره بلدان عربية ضعيفة عسكرياً، ولكنها غنية جداً، تغري ثرواتها أصحاب القوة، وخاصة بالنسبة إلى بلد مثل العراق، الذي يحكمه نظام دكتاتوري يقوده رجل كصدام حسين.

ولاشك أن تلك الظروف الاقتصادية الصعبة، التي خلقها النظام العراقي نتيجة تهوره، واندفاعه لتنفيذ المخططات الإمبريالية، بشنه الحرب ضد إيران، والتي ظنها نزهة قد تدوم بضعة أسابيع، أو بضعة أشهر على أبعد الاحتمالات، وأراد لها مخططوها أن تدوم سنوات طوال، وبقوا يغذونها باستمرار، فكانوا تارة يقدمون المساعدات للعراق، وتارة أخرى يقدمونها لإيران كي تُنهك الحرب كلا البلدين.

حاول صدام حسين أن يعوض عن خسائره في تلك الحرب بمهاجمة الكويت والاستحواذ على نفطها، وسهلت له الإدارة الأمريكية الأمور لكي تدفعه إلى الفخ الذي نصبته للعراق بغية تهديم بنيته الاقتصادية والعسكرية، والاستحواذ على نفط الخليج بشكل مطلق، وإقامة القواعد العسكرية الدائمة في المنطقة. وهكذا أقدم صدام حسين على غزو الكويت، وعمل فيها تخريباً، وتدميراً، ونهباً وساباً، مدعياً بإعادة [الفرع إلى الأصل] .

وبذلك تحقق للإمبرياليين ما أرادوا، ودخل صدام الفخ الذي نصبه له الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وسارع الامبرياليون إلى إرسال جيوش 32 دولة على رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى المنطقة ليشنوا حرباً لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل ضد دولة صغيرة من دول العالم الثالث كالعراق، والذي خرج لتواه منهكاً من حربه بالنيابة عن الولايات المتحدة ضد إيران وهو مثخنٌ بالجراح.

وكان الامبرياليون وهم يعدون العدة للحرب مع العراق وكأنهم سيخوضون حرباً عالمية ثالثة، لضخامة حجم القوات العسكرية التي استقدمت إلى السعودية وقواعدهم في دول الخليج، والعديد من حاملات الطائرات والصواريخ البعيدة المدى، وألوف الطائرات الحربية،

وأحدث ما أنتجته المصانع الحربية الغربية من مختلف أنواع الأسلحة والعتاد ذات الدمار الشامل بغية إيقاع أقصى ما يمكن من الخراب والدمار في البنية التحية العراقية العسكرية والمدنية.

فقد هاجمت طائراتهم مدن العراق كافة وطرق مواصلاته، وجميع مرافقه الاقتصادية دون استثناء لمدة 45 يوماً بمعدل 2000 غارة جوية في اليوم الواحد، وألقت خلالها الطائرات مئات الألوف من القنابل والصواريخ، ومستخدمين أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحربية الأمريكية، بما في ذلك اليورانيوم المستنفذ، الذي سبب كارثة بيئية رهيبة لا أحد يعرف مداها.

ثم بادروا بالهجوم البري مخترقين حدود العراق، حيث تقدمت تلك الجيوش من الأراضي السعودية نحو جنوب العراق بغية محاصرة الجيش العراقي ، وقطع طرق مواصلاته لجيشه في الكويت وتقدمت تلك القوت في هجومها السريع حتى مدينة [الناصرية]، وطائراتهم تلاحق الجنود العراقيين المنسحبين من الكويت بوابل من القذائف والأسلحة الرشاشة بغية إبادة اكبر عدد منهم.

واستسلم صدام حسين لشروط الإمبرياليين دون قيد أو شرط، سوى بقائه على سدة الحكم، وتوقفت تلك الحرب، لتبدأ انتفاضة الشعب في الأول آذار 1991، تلك الانتفاضة التي امتد لهيبها ليشمل 14 محافظة من مجموع 18 محافظة.

كاد نظام صدام يتهاوى لولا وقوف الولايات المتحدة إلى جانبه، وضد الشعب، بعد أن وجدت الإدارة الأمريكية أن السيد محمد باقر الحكيم، زعيم منظمة بدر المدعوم من حكام طهران قد سيطر على الانتفاضة، وتيقنوا أن العراق سوف يقع فريسة بيد النظام الإيراني، حيث فتحوا الطريق لقوات صدام المحاصرة جنوب الناصرية لعبور دباباتها ومدفعيتها وصواريخها، وطائراتها لمحاصرة المدن العراقية وضربها وإغراقها بالدم، وهكذا تمّ للإمبرياليين وصدامهم سحق انتفاضة الشعب وذهب ضحيتها مئات الألوف من أبناء الشعب.

وبادرت الإمبريالية الأمريكية بتدمير أسلحة العراق ذات الدمار الشامل، والتي صرف عليها صدام مئات المليارات الدولارات من ثروات الشعب، وشدد الإمبرياليون الحصار على

شعب العراق، دون صدام، في حين كان الشعب، وبعد أكثر من ثلاثة عشر سنة من الحصار، يقاسي أهوال الجوع والأمراض والفقر المدقع، في بلد من أغنى بلدان العالم.

وفي نهاية المطاف قرر الرئيس الأمريكي [جورج بوش- الابن] إكمال المهمة التي بدأها أبوه عام 1991، والتخلص بشكل نهائي من نظام صدام حسين، بشن الحرب على العراق وإسقاط النظام في التاسع من نيسان 2003، وما جرته تلك الحرب على العراق وشعبه من ويلات ومآسي ، وخراب ودمار وصراع طائفي وحرب أهلية حصدت على أرواح ما يزيد على 867 ألف مواطن حسبما أوردته الإحصاءات الأخير، وتهديم البنية الاجتماعية، مما لا يمكن معالجته وإصلاحه قبل عدة عقود.

المؤلف

الفصل الأول :

الحرب العراقية الإيرانية

ونتائجها الكارثية على العراق

أولاً:القوة العسكرية للعراق بعد الحرب العراقية الإيرانية.

ثانياً: الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب.

ثالثاً: الولايات المتحدة وإسرائيل والموقف من العراق.

رابعاً: العراق يدعو لعقد قمة عربية في بغداد.

خامساً:صدام يحول سهامه نحو الكويت.

سادساً: صدام يوقع معاهدة عدم اعتداء مع السعودية.

أولاً : القوة العسكرية للعراق بعد الحرب العراقية الإيرانية

خرج العراق من حربه مع إيران، بعد ثمان سنوات من الدماء والخراب، وهو يملك جيشاً جراراً هو في واقع الحال أكبر جيش في الشرق الأوسط، ويمتلك ترسانة حربية ضخمة من شتى أنواع الأسلحة، التقليدية منها، وأسلحة الدمار الشامل الصاروخية، والكيميائية، والبيولوجية، والجرثومية، إضافة إلى الأعداد الهائلة من الدبابات، والمدفعية، والطائرات، وكميات كبيرة من العتاد، والقنابل التي جرى حشوها بالغازات السامة، كغاز السارين، والخردل، هذا بالإضافة إلى أن العراق كان قد قطع شوطاً طويلاً في بناء مفاعله النووي لغرض الحصول على السلاح الذري.

لقد كانت الأسلحة تنهال على العراق خلال سنوات الحرب من دول الشرق والغرب دون قيود، وكان النظام العراقي قد سخّر كل إمكانيات البلاد الاقتصادية، وموارده النفطية، من أجل التسلح، كما ساهمت السعودية دول الخليج مساهمة كبرى في دعم العراق اقتصادياً، لضمان تدفق السلاح إليه، بسبب خوفهم من المد الإسلامي الإيراني من جهة، وبضغط من الولايات المتحدة من جهة أخرى.

لقد قُدّرَ ما كان يملكه العراق من الطائرات عند نهاية الحرب، بما لا يقل عن 500 طائرة من مختلف الأنواع، ومن الدبابات 5000 دبابة، بالإضافة إلى 3500 مدفع من مختلف العيارات، وأعداد كبيرة من الصواريخ المختلفة المديات، والتي تتراوح ما بين 150ــ 1250 كم، وكميات كبيرة من القنابل الكيميائية، والبيولوجية والجرثومية، هذا بالإضافة إلى القوة البحرية.

كانت هيئة التصنيع العسكري التي كان يشرف عليها [حسين كامل] صهر صدام حسين، تعمل ليلاً ونهاراً من أجل توسيع المصانع الحربية، وتخزين كميات هائلة من إنتاجها، وكان تحت تصرف حسين كامل 72% من موارد العراق النفطية، المسخرة للتسلح. لقد وسع النظام العراقي الجيش خلال سنوات الحرب، حتى تجاوز الرقم المليوني جندي وضابط، وإذا ما أضفنا إليه الجيش الشعبي، الذي أجبر نظام صدام جميع البالغين، وحتى سن الستين، على المشاركة بهذا الجيش خلال الحرب، فإن عدد قواته المسلحة لا يمكن حصرها.

لقد خلقت تلك الحرب من صدام حسين اعتا دكتاتور عرفته البشرية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث جعل من نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة، ومنح نفسه أعلى رتبه

عسكرية في الجيش، وهي[رتبه مهيب ركن]،علماً أنه لم يسبق له أن خدم في الجيش [الخدمة الإلزامية]، فقد كان شريراً فاراً من وجه العدالة لقيامه بأعمال إجرامية، كان منها اشتراكه في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم، رئيس الوزراء، وقائد ثورة الرابع عشر من تموز.

ركز الدكتاتور جهوده لإخضاع الجيش وضباطه، بإقدامه على إعدام أعداد كبيرة من الضباط، حتى بمجرد الشك في ولائهم له، وخلق أجهزة أمنية واسعة ومتعددة داخل صفوف الجيش وخارجه، لتقدم له التقارير عن كل حركات الناس وسكناتهم، وحماية نظامه الدكتاتوري الفاشي بشتى وسائل البطش والإرهاب والتعذيب والقتل والسجون.

ولم يكتفِ الدكتاتور بكل ذلك، بل أقدم على تصفية معظم قيادات حزبه، وخلق قيادات هزيلة بدلاً منهم، تأتمر بأوامره، ولا تتجرأ على معارضته، وهكذا أصبح الحزب أداة طيعة في يده، وغدا ما يسمى بمجلس قيادة الثورة، والقيادة القطرية لحزب البعث، والمجلس الوطني، ومجلس الوزراء، مجرد موظفين عنده، ينفذون أوامره لا غير، والويل كل الويل لمن يشك في ولائه له، وصار صدام حسين يتخذ وحده كل القرارات مهما كانت خطيرة، دون أن يجرأ أحد من أعضاء وزارته، أو قيادة حزبه، أو مجلس ثورته، على مجرد مناقشته، حتى ولو كان القرار يهدد مستقبل العراق وشعبه.

ثانياً: الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب

خرج العراق من حربه مع إيران، بوضع اقتصادي لا يحسد عليه، فقد أستنفذ نظام صدام كل احتياطيات البلاد من العملة النادرة، والذهب، البالغة [36 مليار دولار]، وكل موارده النفطية خلال سنوات الحرب، والتي تتجاوز 25 مليار دولار سنوياً.

وفوق كل ذلك خرج العراق بديون كبيرة جداً للكويت، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة وفرنسا، والاتحاد السوفيتي السابق، والبرازيل، وألمانيا واليابان والصين والعديد من الدول الأخرى، وقد جاوزت الديون [90 ملياراً من الدولارات]، وصار العراق ملزماً بدفع فوائد باهظة لقسم من ديونه بلغت حدود 30 % ، مما جعل تلك الفوائد تتجاوز 7مليارات دولار سنوياً.

هذا بالإضافة إلى ما تطالب به إيران من تعويضات الحرب، بعد أن أقرت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة بأن العراق هو المعتدي في تلك الحرب، وتطالب إيران مبلغ [160 مليار دولار] كتعويضات حرب.

لقد أثقلت الديون كاهل الاقتصاد العراقي، وتوقفت معظم مشاريع التنمية، هذا بالإضافة إلى ما يتطلبه تعمير ما خربته الحرب من أموال وجهود، فقد جاء في تقرير أمريكي عن وضع العراق الاقتصادي ما يلي:

{إن الوضع الاقتصادي في العراق لا يبشر بخير، دخله وصل إلى 25 مليار دولار، في عام1988، ولكن صورة الاقتصاد العراقي خلال السبعينيات قد تلاشت، وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في أنحاء البلاد، وفي ظل الحكومة الحاضرة، وسياستها الاقتصادية، فإن الاقتصاد يتحول من سيئ إلى أسوأ، وإن ذلك يمهد لسياسة عراقية متهورة، في محاولة للخروج من المأزق الاقتصادي الذي يمر به.

لقد أصبح العراق بعد حربه مع إيران يمتلك القوة، ولكنه في الوقت نفسه يعاني من اقتصاد متدهور، وديون تثقل كاهله، وجواره بلدان عربية ضعيفة عسكرياً، ولكنها غنية جداً، تغري ثرواتها أصحاب القوة، وخاصة بالنسبة إلى بلد مثل العراق، الذي يحكمه نظام دكتاتوري يقوده رجل كصدام حسين، هذا الرجل الذي أصابه غرور لا حدّ له، بعد أن أنتصر في حربه ضد إيران، وأصبح لديه جيش جرار، وترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، ومصانع حربية متطورة، ولكنه يفتقد إلى المال لسداد ديونه، وتعمير ما خربته الحرب، هذا بالإضافة إلى ما يتطلبه لإدامة جيشه، ومواصلة تسلحه، ناهيك عن إعادة بناء ما خربته الحرب، ومشاريع التنمية التي تحتاجها البلاد، والتي توقفت خلال سنوات الحرب.

ولاشك أن هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، التي خلقها النظام العراقي نتيجة تهوره، واندفاعه لتنفيذ المخططات الإمبريالية، بشنه الحرب ضد إيران بالنيابة عن الولايات المتحدة، والتي ظنها نزهة قد تدوم بضعة أسابيع، أو بضعة أشهر على أبعد الاحتمالات، وأراد لها مخططوها أن تدوم سنوات طوال، وبقوا يغذونها باستمرار، تارة يقدمون المساعدات للعراق، وتارة أخرى لإيران.

ولابد أن أشير هنا إلى أن العراق، الذي خاض ثمان سنوات من الحرب، لم يجابه خلالها نقصاً في السلع الغذائية، وغيرها من السلع الأخرى، فقد كانت الأسواق تُملأ كل يوم بكل ما يحتاجه البلد، حيث أغرقت الولايات المتحدة وحلفائها الأسواق بالمواد الغذائية، والألبسة، والأجهزة المنزلية كافة.

فقد كان على مشعلي الحرب أن يخففوا ما استطاعوا من التذمر الشعبي من تلك الحرب المجرمة، التي حصدت أرواح نصف مليون من خيرة شباب العراق، ورملت مئات الألوف من النساء، ويتمت مئات الألوف من الأطفال، وأصابت بالعوق الدائمي ما يقارب المليون، ومزقت قلوب الآباء والأمهات، حيث يندر أن تجد عائلة عراقية لم تفقد عزيزاً لها في تلك الحرب الكارثية، بل لقد شاهدت بأم عيني لافته عزاء لإحدى العوائل تشير إلى استشهاد سبعة أبناء، وكل ذلك من أجل أن تستمر الحرب، لكي يعبئ كبار الرأسماليين جيوبهم ببلايين الدولارات، على حساب بؤس الشعبين العراقي والإيراني وعذاباتهم، ودماء أبنائهم.

ثالثاً:الولايات المتحدة وإسرائيل والموقف من العراق

أصبح العراق، بعد نهاية الحرب مع إيران، بما يمتلكه من قوة، وسلاح، مصدر خطر على الخليج، وخاصة وأن أزمته الاقتصادية قد أصبحت من العمق ما يهدد بوقوع انفجار جديد في المنطقة، ولاسيما وأن العراق يحكمه نظام دكتاتوري متهور يقوده صدام حسين.

كانت الولايات المتحدة وإسرائيل يراقبان عن كثب تسلح العراق، وخاصة في مجال الصواريخ البعيدة المدى، والأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والجرثومية، ومحاولات نظامه المتسارعة لتطوير قدراته النووية، بغية الوصول إلى إنتاج السلاح النووي، كل هذا أثار حفيظة الولايات المتحدة، وإسرائيل، وبدأت الشكوك تتصاعد حول مستقبل القوة العراقية، ثم سرعان ما تحولت الشكوك إلى حقيقة واقعة، على الرغم من محاولات صدام حسين المحمومة لتحسين صورته أمام الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي أواخر عام 1989، توجه [طارق عزيز] نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، إلى الولايات المتحدة، حيث قابل الرئيس [جورج بوش]، ووزير خارجيته [جيمس بيكر]، وأجرى

الطرفان حواراً مطولاً وصريحاً حول العلاقات العراقية الأمريكية، حيث أصدر بعدها الرئيس بوش توجيهاً داخلياً إلى إدارته، يطلب منها أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق قائلاً:

{ إن ذلك قد يساعد في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط}. (1)

ثم عاد الرئيس بوش في 16 كانون الثاني 1990، فأصدر أمراً رئاسياً جاء فيه:

{إن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن يكون مفيداً للمصالح الأمريكية}.(2)

وبالفعل، حصلت [شركة بكتيل]على عقود في العراق تصل قيمتها إلى [1200 مليون] دولار، وفي نفس الوقت أقدم العراق على وقف دعمه لميشيل عون في لبنان، واتخذ موقفاً مرناً من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أعلن حاكم العراق أن دول المواجهة مع إسرائيل حرة في الحركة للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

إلا أن تلك العلاقة لم تدم طويلا، إذ ما لبثت وسائل الإعلام الأمريكية التي تهيمن عليها الصهيونية العالمية، أن بدأت في الشهور الأولى من عام 1990 بشن هجومها على صدام حسين، متهمة إياه بالعمل على تهديد الأمن والسلام في الشرق الأوسط، والسعي لامتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

ورغم محاولات الملك حسين ملك الأردن، والرئيس المصري حسني مبارك لتلطيف جو العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، فإن تلك المحاولات لم تستطع تبديد شكوك الولايات المتحدة، وإسرائيل، وبالنظر لما تمتلكه إسرائيل من تأثير كبير على السياسة الأمريكية، وعلى وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية.

فقد لعبت إسرائيل دوراً كبيراً في تخريب العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، وبدأت الصحافة الأمريكية، والغربية عموماً، تشن حرباً كلامية على النظام العراقي.

وتصاعدت حرب الكلمات إلى حرب أعصاب، ثم إلي الكراهية، لتسير بعد ذلك نحو الحرب الحقيقية، وإراقة الدماء في نهاية الأمر.

ففي 11 شباط 1990 قام [جون كيللي]، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، بزيارة إلى

بغداد، وأجرى مباحثات مع صدام حسين حول العلاقات العراقية الأمريكية، وقد أثار صدام خلال المباحثات قضية الحملة الإعلامية التي تشنها الصحافة الأمريكية ضد نظامه.

وحاول جون كيللي التخفيف من آثار تلك الحملة، مدعياً أن الصحافة تمثل وجهة نظرها، وهي حرة في الكتابة والتعبير، وهي ليست بالضرورة تعبر عن السياسة الرسمية للولايات المتحدة.(3)

وفي 15 شباط 1990، صدر تقرير عن لجنه حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، يتهم النظام العراقي بالقيام بممارسات منافية لحقوق الإنسان، من تعذيب، وقتل، وإعدامات، وقامت إذاعة صوت أمريكا بإذاعة التقرير، ثم أعقبته بتعليق يمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة الأمريكية، وقد أحتوى التعليق على هجوم شديد على تصرفات الحكومة العراقية.(4)

وفي 19 شباط، ألقت السلطات الأمريكية القبض على أحد عملاء النظام العراقي، بتهمة تدبير محاولة اغتيال معارض عراقي لاجئ في الولايات المتحدة، وقامت الحكومة الأمريكية على الأثر بطرد أحد أعضاء السفارة العراقية في واشنطن، وردت الحكومة العراقية على الإجراء الأمريكي، بطرد أحد أعضاء السفارة الأمريكية في بغداد.(5)

وفي 20 شباط 1990، أعلنت إسرائيل أنها اكتشفت وجود وحدات عسكرية عراقية في الأردن، وعلى الأثر قامت الطائرات الأمريكية بطلعات استكشافية فوق الأردن، أعلنت بعدها الولايات المتحدة عن اكتشاف 6 قواعد إطلاق صواريخ عراقية قرب قاعدة (H2) الجوية الأردنية، وقامت إسرائيل إثر ذلك بتكثيف حملاتها على العراق، واتخذ الكونجرس الأمريكي قراراً بوقف بيع القمح الأمريكي للعراق. (6)

وفي 21 شباط 1990 نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً عن حقوق الإنسان في العراق يتألف من 12 صفحة، وصفت فيه حكام العراق بكونهم أسوأ مُنتهك لحقوق الإنسان، وممارسة التعذيب، والقتل دون محاكمة، أو إجراء محاكمات سريعة لا تتيح للإنسان الدفاع عن نفسه.(7)

لقد بدا وكأن الولايات المتحدة قد اكتشفت لتوها جرائم نظام صدام، التي مارسها بحق الشعب العراقي منذُ تسلطه على الحكم في البلاد عام 1968، والتي راح ضحيتها مئات

الألوف من المواطنين الأبرياء، وسكتت عن حملة الأنفال الفاشية، وقتل سكان مدينة حلبجة الأبرياء عن بكرة أبيهم بالسلاح الكيماوي، فلم تكن كل تلك الجرائم تحرك ضمير حكام الولايات المتحدة، طالما لا تؤثر على المصالح الأمريكية، والإسرائيلية.

وفي 9 آذار تصاعدت الحملات ضد النظام العراقي، على أثر إقدام النظام على اعتقال الصحفي البريطاني [فازاد بازوفت] مراسل صحيفة الابزورفر البريطانية بتهمة التجسس، حيث اتهمته بالقيام بزيارات لمنطقة عسكرية تضم مجمعاً لإنتاج الصواريخ، وأحالته إلى[محكمة الثورة] التي أصدرت عليه حكماً بالإعدام.(8)

ورغم جميع المحاولات التي قامت بها بريطانيا، وحلفائها الغربيين لإنقاذ حياته، فقد أقدم حكام بغداد على تنفيذ حكم الإعدام به في 15 آذار1990، وأدى ذلك الإجراء إلى تصاعد الحملات على النظام العراقي في الصحف الغربية، ووصفت صحيفة [الابزورفر] صدام حسين بأنه جزار بغداد، وكأن صدام حسين لم يصبح جزاراً إلا بعد أن أقدم على إعدام الصحفي بازوفت!!. (9)

وفي 18 آذار1990، أعلنت الحكومة البريطانية أنها عثرت على شحنات من أجهزة المتسعات التي تستخدم في التفجيرات النووية كانت في طريقها إلى العراق، وتمت مصادرتها. (10)

وفي نفس اليوم، وقف صدام حسين في اجتماع عام، أمام عدسات التلفزيون، وبيده مجموعة من المتسعات، وهو يتحدث باستهزاء قائلاً:

{هذه هي المتسعات التي يتحدث عنها الإنكليز؟ لقد صنعها أبنائنا النشامى في هيئة التصنيع العسكري}. (11)

وفي 27 آذار 1990 التقي صدام حسين بملك السعودية [فهد] في حفر الباطن بالسعودية، وشكا له من الولايات المتحدة، وأبلغه بأن الولايات المتحدة تضمر الشرّ للعراق، وقد أجابه الملك فهد بأنه لا يعتقد ذلك، وأن الرئيس بوش رجل طيب!!، ثم انتقل صدام في شكواه للملك فهد إلى حكام الكويت، قائلاً:

{إن حكام الكويت قد رفعوا إنتاجهم النفطي عن الحصة المقررة في مؤتمر الأوبك، وأن هذا

الإجراء قد أضر كثيراً، ليس بالعراق فحسب، بل وبالسعودية أيضاً، فقد أدى إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما أدى إلى انخفاض دخل العراق بشكل كبير، ذلك أن انخفاض بمقدار دولار واحد لبرميل النفط يعني خسارة العراق لمبلغ بليون دولار سنويا]، وقد وعد الملك فهد بالاتصال بأمير الكويت، والتباحث معه حول الموضوع}. (12)

كانت هذه الشكوى مؤشراً واضحاً على نوايا الحاكم بأمره في بغداد. وفي الوقت نفسه وجه صدام حسين تحذيراً شديداً إلى الدول التي تتجاوز حصص الإنتاج، وطالب برفع سعر البرميل الواحد من النفط إلى مستوى 25 دولار، وعدم السماح بهبوطه إلى ما تحت 18 دولار، وكان موقف الحكومة السعودية مع الحفاظ على حصص الإنتاج، وأقدمت الحكومة على إعفاء وزير النفط [أحمد زكي يماني] من منصبه، بالنظر لمساعيه الكبيرة، والمكشوفة، في خدمة المصالح الأمريكية والغربية.

وفي 29 آذار من نفس العام، أعلنت بريطانيا أنها عثرت على قطعة من مواسير المدفع العملاق، الذي كان العراق يسعى لتصنيعه في طريقها إلى العراق، وجرت مصادرتها. (13)

وكانت المخابرات الإسرائيلية قد قامت قبل أسبوع من هذا التاريخ 22 آذار باغتيال العالم الدكتور [جيرالد بول] الخبير في صنع المدفع العملاق، في أحد فنادق العاصمة البلجيكية [بر وكسل].

وفي 30 آذار 1990أعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أن إسرائيل لابد أن توجه ضربة وقائية للعراق، في أي وقت تشعر فيه بأنه قد أصبح خطر عليها.

ثم أعقبه رئيس الوزراء [شامير] بالقول بأن إسرائيل ستوجه ضربة للعراق إذا أحست انه في طريقه لإنتاج قنبلة نووية. (14)

في الأول من نيسان رد صدام حسين على التهديدات الإسرائيلية قائلاً:

{إن العراق سوف يرد على إسرائيل، إذا ما تجرأت على استخدام السلاح النووي ضد العراق، ويحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج}. (15)

وفي 3 نيسان 1990، أطلقت إسرائيل قمراً تجسسياً، وأطلقت عليه أسم [الأفق]، وكان الهدف من إطلاقه مراقبة كل ما يدور في الجانب العراقي.

وفي 14 نيسان وقف رئيس وزراء إسرائيل شامير يهدد ويعلن بأن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحرية العمل لتدمير قواعد الصواريخ إسحاق العراقية.

وفي 19 نيسان، رد صدام حسين في مقابلة له مع وفد عربي من اتحاد نقابات العمال قائلاً:{إن أي هجوم من قبل إسرائيل على العراق سيواجه بحرب شاملة، لن تتوقف إلا بتحرير كامل الأرض العربية}.(16)

وفي 19 نيسان، أعلن الرئيس الفرنسي [متران] أن فرنسا تؤيد جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن سوف يجتمعون في تموز القادم لبحث الموضوع بجدية. (17)

وفي 21 نيسان، أعلن العراق أن طائرة استطلاع أمريكية، وطائرات الأواكس، قد حلقت في سماء العراق. (18)

وهكذا بدأت الحرب الكلامية، وتصاعدت بين النظام العراقي من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، حتى بدا وكأن الحرب على وشك الوقوع في الشرق الأوسط، بين العراق وإسرائيل، وكان صدام حسين ينتهز كل فرصة للتحدث عن قوته، وسطوته، وأسلحته، واستعداداته الحربية، ويهدد بضرب إسرائيل بالكيماوي المزدوج، ويتفاخر باستطاعة هيئة التصنيع العسكر إنتاج المتسعات، في الوقت الذي كان نظامه يعاني من أزمة اقتصادية حادة لا يعرف كيف يخرج منها.

رابعا: العراق يدعو لعقد قمة عربية في بغداد

في خضم تصاعد الأزمة بين العراق والولايات المتحدة وإسرائيل، وتصاعد لهجة التهديدات من كلا الطرفين، جرت الدعوة من قبل العراق وبعض الدول العربية، لعقد مؤتمر للقمة العربية في بغداد لدراسة الأوضاع العربية، والتهديدات الإسرائيلية بضرب العراق، وتدهور العلاقات العراقية الأمريكية، وقد تمت الموافقة على عقد المؤتمر، وحُدد له يوم 28 أيار 1990.

سبق عقد المؤتمر اجتماع وزراء الخارجية العرب لإعداد جدول مباحثات القمة، وفي أثناء

الاجتماع حدثت خلافات حادة بين وزير الخارجية العراقية من جهة، ووزيرا خارجية مصر، والسعودية من جهة أخرى، حينما قدم العراق مشروع قرار يدين الولايات المتحدة، ويتهمها بتهديد العراق، ودعمها لإسرائيل.

فقد أعترض الوزيران على ذكر الولايات المتحدة، ولم يتوصل المجتمعون إلى صيغة قرار بشأن الموضوع، وتقرر عرض الموضوع على الملوك والرؤساء للبت فيه.

وانعقد المؤتمر في موعده المقرر في بغداد، وكان جو المؤتمر كئيباً جداً، حيث بدأ صدام حسين خطابه الافتتاحي بمهاجمة الولايات المتحدة، مما سبب إحراجاً، وقلقاً كبيراً لدى العديد من الملوك والرؤساء العرب، كمصر، والسعودية، وحكام الخليج الذين يحرصون على عدم إغضاب الولايات المتحدة. ومما جاء في خطاب صدام حسين قوله:

{ إن الأمة العربية كلها مستهدفة، والعراق أول المستهدفين، فهو الآن في مواجهة مؤامرة أمريكية عسكرية، واقتصادية، وحصار تكنولوجي، وإعلامي، ويتحتم على الأمة العربية أن تتصرف على اعتبار أنها كلها حالة واحدة، لأن الأعداء يعاملونه كحالة واحدة، حتى وإن استعملوا البعض منا أحياناً ضد البعض الآخر. نحن جميعاً على فوهة بركان، ولا يتصور أحد أن بمقدوره أن يجري بسرعة ليبتعد عن مركز الانفجار، أو مجرى الحمم}. (19)

شعر الملوك والرؤساء العرب بضيق شديد، وتمنى معظمهم لو أنهم لم يحضروا المؤتمر، وأخذوا يعدون الدقائق لانتهائه، والعودة إلى بلادهم، فقد كان صدام حسين يتحدث إليهم والشرر تتطاير من عيونه.

وعندما طُرح مشروع قرار بدعم منظمة التحرير الفلسطينية بمبلغ 150 مليون دولار، سادت القاعة فترة من الصمت، وقد كان عدم الرضا بادياً على المجتمعين، ولما طرح الأردن طلبه بتجديد الدعم الذي كان قد أقره مؤتمر القمة السابق عام 1979، أبدى ملوك وأمراء الخليج رأيهم في أن يكون قرار المساعدات للأردن على أساس الاتصالات الثنائية، وكان ذلك يشير بوضوح إلى رغبة حكام الخليج للتهرب من أي التزام.

وكان أن ثار صدام مرة أخرى، موجهاً عتاباً مراً لهم على تقصيرهم في تقديم العون للدول الشقيقة، ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

أشتعل جو المؤتمر، أحس الحاضرون أن كابوساً قد سقط فوق رؤوسهم، وأرادوا إنهاء

المؤتمر، ومغادرة بغداد، وفي النهاية وقع المجتمعون على مقررات المؤتمر في 30 أيار، دون اعتراض، فقد كانت تصرفات صدام حسين قد أثارت المخاوف في نفوسهم، وكان أكثر من أغاظ صدام هو أمير الكويت، فقد شكا صدام للملك فهد من تصرفات حكومة الكويت تجاه العراق قائلاً:

{ إن الكويتيين يضاربون على الدينار العراقي لخفض سعره، ويخربون أسعار النفط، بتجاوزهم حصص الإنتاج مما يضر كثيراً جداً بمصالح العراق الاقتصادية}.

أقترح الملك فهد عقد قمة مصغرة تضم العراق، والكويت، والسعودية، والإمارات للعمل على التوصل لحل حاسم وعادل لقضية الحصص والأسعار.

وعند مغادرة أمير الكويت، الشيخ جابر الصباح، وكان برفقته إلى المطار صدام حسين، جرى بين الاثنين حديث عن العلاقات الكويتية العراقية، ومسألة الديون البالغة 30 مليار دولار، حيث طالبه صدام حسين بالتنازل عنها.

كان رد الأمير أن الكويت لم تطالبكم بالديون، إلا أن صدام حسين رد عليه طالباً منه التنازل عن الديون بصورة رسمية، وحاول الأمير التخلص من إلحاح صدام قائلاً له:

{إن تنازل الكويت بصورة رسمية سوف يجعل الآخرين يطالبوننا بنفس الشيء، هذا بالإضافة إلى أن التنازل الرسمي عن ديوننا، سيجعل ديونكم أقل لدى صندوق النقد الدولي، ويجعل الدائنين يطالبونكم بديونهم}. وكان واضحاً أن الكويت لا تريد التنازل عن ديونها للعراق. (20)

خامساً: صدام حسين يحول سهامه نحو الكويت

في خضم تلك الأحداث، والتهديدات المتقابلة بين العراق من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، وتوجه أنظار العالم أجمع إلى ما يمكن أن تتمخض عنه تلك التهديدات، غيّر العراق على حين غرة اتجاه هجومه نحو الكويت.

فقد أعلن في 3 أيار 1990 أن الكويت تقوم بدور كبير في تخريب أسعار النفط، حتى وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوى له منذُ عام 1972، وبلغ 11 دولار، وإن هذا العمل يضر

بمصالح العراق، الذي خرج من حرب دامت 8 سنوات، دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي!!، وحماية أمن الخليج!!، وقد سببت الحرب للعراق أزمة اقتصاد حادة، وذكّر حكام الكويت بأن هبوط دولار واحد من أسعار النفط يسبب للعراق خسارة تتجاوز المليار دولار، وإن العراق لا يمكنه السكوت على هذه الحال.

وفي شهر تموز من عام1990، عاد صدام حسين مرة أخرى إلى علاقته مع الكويت، ومسألة التزام حكومتها بحصص الإنتاج المقررة من قبل منظمة الأوبك، والمحافظة على مستوى الأسعار، التي أخذت تنحدر شهراً بعد شهر، ولم تخفي الحكومة الكويتية، وحكومة الإمارات العربية المتحدة أنهما قد زادا من إنتاجهما تجاوزاً على الحصص المقررة، مما أثار غضب العراق.

لقد بدا من تصرفات الكويت والإمارات أن هناك أمراً يدبر في الخفاء، لا من قبل هاتين الدولتين، وإنما من جهة كبرى، وهي بالتأكيد الولايات المتحدة، التي رأت في التضييق على العراق اقتصاديا، خير سبيل لكسر شوكته، فليس من المعقول أن تتحدى دويلتان صغيرتان كالكويت والإمارات العراق المزهو بنصره على إيران، والذي يملك أقوى وأكبر جيش في الشرق الأوسط إذا لم يكن وراءهما الولايات المتحدة.

لقد وصل الأمر بوزير النفط الكويتي [على خليفة الصباح] أن تحدى العراق علناً، في مؤتمر الأوبك قائلاً بان الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة من الإنتاج، وهي مليون وسبعة وثلاثين ألف برميل يومياً، وتصر على إنتاج مليون وثلاثمائة وخمسون ألف برميل، وكان وزير النفط الكويتي يتحدث في المؤتمر، وكأنه رئيس دولة عظمى، تملي شروطها على الآخرين، ولاشك أن الكويت ما كانت لتجرأ على هذا التصرف لولا تحريض، ودعم الولايات المتحدة.(21)

وحاول الوزير الكويتي أن يجعل الخلاف ليس مع العراق وحده، وإنما مع السعودية كذلك للتمويه، لأنها طالبت بالالتزام بحصص الإنتاج حيث تحدث قائلاً:

{إن الكويت والسعودية على طريق التصادم المحقق بسبب حصص الإنتاج، فنحن لا ننوي التراجع عن موقفنا}!!.

لكن كلام علي الخليفة الصباح في حقيقة الأمر لم يكن موجهاً للسعودية، وإنما بكل

تأكيد موجهاً للعراق، وأنه بهذا الخلط أراد أن يُشعر العراق وكأن خلافات الكويت ليست مع العراق فحسب، وإنما مع السعودية أيضاً!!.

كاد صدام، في تلك الأيام، أن يفقد صبره من تصرفات حكام الكويت، فقد سبب انهيار أسعار النفط خسارة كبيرة قُدرت بـ 7 بليون دولار، في وقت هو أحوج ما يكون لهذا المبلغ الكبير، بعد حربه مع إيران.

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الكويت تزيد من إنتاجها النفطي، فأنها كانت تجني الأرباح الطائلة من استثماراتها في الخارج، وتعوض فرق أسعار النفط، حيث أن نصف دخل الكويت يأتي من تلك الاستثمارات.

وهكذا أخذت الأزمة بين العراق والكويت تتصاعد حدتها يوماً بعد يوم، وكانت الولايات المتحدة تدفع حكام الكويت على عدم الاستجابة لأي من مطالب العراق، لكي تعمق الأزمة، وتوصلها إلى مرحلة الانفجار، وتدفع صدام حسين إلى عمل متهور ضد الكويت، لكي تتخذه ذريعة لتوجيه ضربة قاضية للعراق، ولتدمر ترسانته الحربية، وبنيته الاقتصادية، وتعود به إلى الوراء عشرات السنين.

سادساً: صدام يوقع معاهدة عدم اعتداء مع السعودية

نتيجة للتوتر الشديد الذي أصاب العلاقات العراقية الكويتية، بسبب عدم التزام الكويت بحصص الإنتاج، وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، ورفض حكومة الكويت التنازل رسمياً عن ديونها على العراق.

فقد اختمرت في عقل صدام حسين فكرة غزو الكويت، وضمها للعراق بسبب إصرارها على موقفها.

وكان على صدام حسين أن يهيئ الظروف لذلك الغزو، ويطمئن السعودية، وبقية دول الخليج بأنه لا يضمر لهم أي عدوان، وعلى ذلك قرر صدام أن يقوم بزيارة رسمية إلى السعودية، بدعوى التباحث مع الملك فهد حول موضوع الالتزام بحصص الإنتاج، والعمل

على رفع أسعار النفط إلى ما كانت عليه سابقاً.

ثم لينتقل إلى الهدف الحقيقي من زيارته، ليعرض على الملك فهد عقد معاهدة عدم اعتداء بين العراق والسعودية، ولكي يفهمه أنه لا يضمر شراً للسعودية.

فوجئ الملك فهد باقتراح صدام حسين، وسأله إن كانت المعاهدة ضرورية، فكان جواب صدام أن أطراف عديدة تحاول تخريب العلاقة بين البلدين، وخاصة بعد أن خرج العراق من حربه مع إيران منتصراً. وكان جواب الملك فهد بأنه وأن كان يرى أن علاقة الدم هي أقوى من أية معاهدة، فإنه على استعداد لعقد المعاهدة المقترحة.

كان صدام حسين في تلك الأيام يخطط لمهاجمة الكويت، أراد أن يستغل المعاهدة المقترحة مع السعودية لكي يضمن حيادها، وذلك لأن الكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي، وبينها وبين دول المجلس معاهدة للدفاع المشترك، والسعودية أكبر دول المجلس، ولذلك أراد أن يطمئنها بأنه ليس له أي أطماع في أراضيها، كما أراد صدام حسين أن يطمئن الولايات المتحدة بصورة خاصة، ودول الغرب بوجه عام، بأنه لا ينوي الاعتداء على السعودية، التي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لهم، باعتبارها أكبر مصدر للنفط في منطقة الخليج .

الفصل الثاني

صدام ينزلق نحو الفخ الأمريكي

أولاً : تصاعد التوتر بين العراق والكويت.

ثانيا: المخابرات الأمريكية تراقب التحركات العسكرية العراقية

ثالثا: خطاب صدام حسين، و رسالته للجامعة العربية.

رابعاً: جهود عربية لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية.

خامساً: أسرار اللقاء بين السفيرة الأمريكية وصدام.

أولاً: تصاعد التوتر بين العراق والكويت

بدأت العلاقات بين العراق والكويت تأخذ مجرى خطيراً، فحكومة الكويت تصّر على سياستها النفطية، وزيادة إنتاجها، متخطية حصتها المقررة بموجب قرارات الأوبك والعراق يطالبها بالالتزام، والعمل على رفع الأسعار، وكانت الولايات المتحدة تعمل في الخفاء على إذكاء الصراع بين البلدين، وإيصاله نحو الذروة، لدفع صدام حسين إلى المخاطرة باجتياح الكويت، وقد نصبت له فخاً محكماً عندما أبلغته السفيرة كلاسبي أن الولايات المتحدة لا تتدخل في الخلافات بين الدول العربية.

وفي تلك الأيام انعقد مؤتمر الأوبك مرة أخرى لبحث الوضع المتأزم بين العراق والكويت، ومسألة الأسعار، وضرورة الالتزام بحصص الإنتاج لكل دولة.

ومرة أخرى أصر الوفد الكويتي على تجاوز حصته من الإنتاج، بدفع من الولايات المتحدة، مما دفع صدام حسين إلى إرسال رسالة إلى أمير الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، يطالبه فيها باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على مستوى معقول لأسعار النفط، والتقيد بحصص الإنتاج.

لكن الرسالة لم تغّير مواقف الحكومة الكويتية، والتي هي إرادة الولايات المتحدة بالطبع، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين الطرفين.

حاولت كل من السعودية والأردن التوسط بين الطرفين، لكن المحاولة لم تثمر، بل على العكس من ذلك ظهرت أشياء جديدة أخرى على سطح الأحداث.

فقد أخذ صدام حسين يتحدث عن حمايته لأمن الخليج بحربه مع إيران طيلة 8 سنوات!!، ودفع العراق ثمناً غالياً من دماء مئات الألوف من أبنائه، وردت الكويت على دعاوى العراق بأنها قد ساعدت العراق، حيث قدمت له بعد أسابيع من بداية الحرب قرضاً بمبلغ 5 بلايين دولار، وأنها كانت تصدر لحساب العراق 125 ألف برميل من النفط يومياً للإيفاء بالتزامات العراق المالية المتعاقد عليها مع الدول الأخرى لغرض التسلح.

أما صدام حسين فقد رد على حكام الكويت قائلاً : { إن الأموال هي أرخص تكاليف الحرب، وإن القرض هو دين علينا أن نرده، وأن العراق خسر مئات البلايين، ومئات الألوف من أرواح أبنائه دفاعاً عن الخليج}!!.

وردت حكومة الكويت بأنها هي أيضاً تعرضت لنيران الحرب، حيث جرى قصف منشآتها النفطية، وناقلاتها، واضطرت لشراء الحماية من الدول الكبرى لناقلاتها.

وجاء الرد العراقي متهماً الكويت بأنها لم توافق على إعطائه تسهيلات

في جزيرتي[بوربا، وبوبيان]، وأن الكويت لو فعلت ذلك لاستطاع العراق تحرير الفاو منذ زمن طويل.

وردت حكومة الكويت بأنها لو أعطت تلك التسهيلات للعراق، لتمسك بها، ورفض الخروج منها، ولم يكد صدام حسين يسمع الجواب حتى بادر إلى القول بأن الجزيرتين عراقيتان، وسارع حكام الكويت إلى الرد بأن النظام العراقي بدأ يكشف عن أطماعه في الكويت.

وهكذا تصاعدت لهجة حكام البلدين إلى درجة تنذر بعواقب وخيمة، فقد اتهم العراق حكام الكويت باستغلال انشغال العراق في الحرب، للزحف داخل الأراضي العراقية، وتغير الحدود، وسرقة نفط حقل الرميلة الجنوبي، وأن الكويت باعت نفطاً من هذا الحقل ما مقداره[2000 مليون دولار].

وردت حكومة الكويت بأن العراق يرفض تثبيت الحدود بين البلدين، وأن له أطماع في الكويت، وأن ادعاء حكام العراق عن زحف مزعوم للحدود الكويتية تجاه العراق، وسرقة نفط حقل الرميلة الجنوبي لا أساس له من الصحة.

وفي واقع الحال كان العراق يتهرب دائماً من مسألة تثبيت الحدود بين البلدين بشتى الوسائل والأعذار، مدعياً بأن العراق منشغل في حربه مع إيران، وأن الوقت غير مناسب للبحث في هذا الموضوع.

وعندما انتهت الحرب، وعاد السلام إلى المنطقة، أرادت حكومة الكويت فتح باب الحدود من جديد، وتوجه ولي العهد الكويتي [سعد العبد الله الصباح] إلى بغداد، في 6 شباط 1989 لتقديم التهنئة للحكومة العراقية على انتهاء الحرب، ولفتح ملف الحدود.

وفي يوم وصوله، نشرت صحيفة القادسية ـ لسان حال وزارة الدفاع ـ مقالاً حول مسألة الحدود، قبل أن يطرحها الشيخ سعد، وكانت المقالة أشبه بعاصفة إعلامية، فقد أتهم المقال حكومة الكويت بقضم أراضٍ عراقية، وأعاد إلى الأذهان أن جزيرتي بوربا وبوبيان عراقيتان.(1)

أثار الشيخ سعد، في أول لقاء له مع السيد عدنان خير الله نائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، موضوع الحملة الصحفية، التي قيل آنذاك أن صدام حسين نفسه، هو الذي أملى المقال على الصحيفة، وأشار الشيخ سعد بأنه فكر في قطع الزيارة، والعودة إلى الكويت، وكان رد الوزير العراقي، أن قطع الزيارة ليس في صالح العلاقات العراقية الكويتية.

رضخ الشيخ سعد للواقع، وعقد لقاءات مع طارق عزيز، وزير الخارجية، وعزت الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وجرى خلال اللقاءات نقاش حول الحدود.

ثم حان وقت لقاء الشيخ سعد بصدام حسين، وتحدث صدام مع الشيخ سعد، وكأنه لا يعرف شيئاً عن الموضوع، وطلب من الشيخ سعد أن يلتقي مرة أخرى بطارق عزيز ويبحث معه الأمر، وأبلغه بأنه مخول بكل شيء، ثم التفت صدام إلى طارق عزيز قائلاً له:

{لابد وأن تحلوا هذا الموضوع، شكلوا لجنة على أعلى مستوى، ودعونا ننتهي منه}.

أقترح طارق عزيز أن تكون اللجنة بمستوى الجانب الكويتي، أي أحد نواب رئيس مجلس قيادة الثورة، بالإضافة إلى وزيرا خارجية البلدين.

وفي نهاية أيلول 1989، قام أمير الكويت بزيارة رسمية إلى بغداد، غير أنه لم يجر التطرق خلال الزيارة إلى مسألة الحدود، إلا أن أحد الوزراء المرافقين للأمير سأل رئيس الوزراء سعدون حمادي عن إمكانية عقد معاهدة عدم اعتداء بين البلدين، على غرار المعاهدة العراقية السعودية، وقد أجابه سعدون حمادي بأن الوقت غير مناسب، قبل الانتهاء من مسألة تثبيت الحدود.

وهكذا عاد أمير الكويت إلى بلاده دون أن يحقق شيئاً، وبعد شهرين من تلك الزيارة اشتدت الخلافات بين البلدين حول موضوع الالتزام بحصص الإنتاج وسقفه، وحول مسألة الأسعار، واتهم صدام حسين كل من الكويت والإمارات العربية بتخريب اقتصاد العراق.

وفي كانون الثاني 1990، توجه سعدون حمادي إلى الكويت، وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية صباح الأحمد الصباح، وطلب من الحكومة الكويتية قرضاً بمقدار [10 بلايين دولار]، وقد أجابه الشيخ صباح بأن الحكومة سوف تدرس الموضوع وترد على العراق فيما بعد.

وبعد شهر تقريباً من تلك الزيارة قام الشيخ صباح الأحمد بزيارة إلى بغداد، وأجرى لقاءات مع المسؤولين العراقيين، ولمح خلال الاجتماع إلى الديون الكويتية على العراق،

وأبلغهم أن الكويت لا تستطيع أن تقرض العراق أكثر من 500 مليون دولار]، تضاف إلى الديون السابقة، مما أثار غضب صدام حسين، وجعله يصمم على غزو الكويت.

ثانيا: المخابرات الأمريكية تراقب حركات العسكرية العراقية

في السادس عشر من شهر تموز 1990 كشفت المخابرات العسكرية الأمريكية عن تحرك عراقي يضم 3 فرق عسكرية كاملة الاستعداد نحو الجنوب، باتجاه البصرة والكويت، وهذه الفرق هي [فرقة حمو رابي] و[فرقة المدينة المنورة] و[فرقة توكلنا على الله] .

وعلى الفور أستدعى رئيس أركان الجيش الأمريكي [كولن باول] الجنرال [شور تزكوف]، قائد القيادة المركزية المخصصة للتدخل السريع في الشرق الأوسط ، حيث أكد له حقيقة تلك التحشدات.

وفي 30 تموز، كشف [والتر لانج] مسؤول المخابرات العسكرية في الشرق الأوسط، أن الحشد العسكري العراقي يبدو معداً للهجوم، وعلى أثر ذلك التقرير عن التحركات العراقية، أقترح رئيس أركان الجيش الأمريكي على وزير الدفاع أن توجه الحكومة الأمريكية تحذيراً للعراق، وقد طلب وزير الدفاع منه مهلة لأخذ رأي الرئيس بوش، ولما تم لقاء وزير الدفاع بالرئيس، عرض عليه اقتراح كولن باول. إلا أن الرئيس سارع للقول بأنه لا يرى ضرورة لتوجيه تحذير!!. (2)

لقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة كانت تريد بالفعل أن يقدم صدام حسين على غزو الكويت لكي تجد المبرر الذي تريده لتوجيه ضربة قاضية للعراق، وتجرده من كل أسلحة الدمار الشامل، وتحطم بنية العراق الاقتصادية، وتعيده خمسون عاماً إلى الوراء.

ثالثاً: خطاب صدام حسين، ورسالته للجامعة العربية

في 17 تموز 1990، وبمناسبة ذكرى انقلاب 17تموز 1968، ألقى صدام حسين خطاباً نُقل عبر الإذاعة والتلفزيون، تعرض فيه للوضع المتأزم في منطقة الخليج، وتدهور العلاقات العراقية الكويتية، والعراقية الأمريكية، وكان أهم ما ورد في الخطاب قول صدام: (3)

{ أن الولايات المتحدة تستخدم دولاً عربية في تنفيذ مخططاتها تجاه العراق، عن طريق إغراق الأسواق العالمية بفائض الإنتاج من النفط، لكي يؤدي ذلك إلى خفض وتدهور الأسعار، وقد سعت إلى حث دول الخليج على عدم الالتزام بسقف الإنتاج، ونظام الحصص، وذلك بغية خنق العراق اقتصاديا}.

لم يحدد صدام حسين أسم الدول المعنية، إلا أن طارق عزيز، وزير الخارجية، قدم فيما بعد رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس، لبحث مسألة هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل، وتضمنت الرسالة شكوى العراق من السياسة التي تتبعها حكومة الكويت، والإمارات، وما تسببه من أضرار للعراق.

وذكرت الرسالة أن الكويت كانت قد استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران، وقامت بزحف تدريجي مبرمج نحو الأراضي العراقية، وأقامت المنشآت العسكرية، والمخافر فيها، واستغلت حقل الرميلة الجنوبي باستخراج النفط منه، وبيعه في الأسواق العالمية، بما يتجاوز 2400 مليون دولار.

وبسبب ظروف الحرب فقد سكتت حكومة العراق آنذاك، مكتفية بالتلميح، فيما استمرت الكويت على إجراءاتها المذكورة، كما أشارت الرسالة إلى أن الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، قد خرقتا نظام الحصص، الذي أقره مؤتمر الأوبك، وقامتا بزيادة إنتاجهما من النفط، وإغراق السواق العالمية بالنفط، مما سبب في انخفاض أسعاره إلى أدنى مستوى يصله منذُ عام.

فبعد أن كان قد وصل سعر البرميل الواحد إلى 29 دولاراً، عاد وهبط إلى مستوى 11 دولار، وقد أضّر هذا العمل بمصالح العراق الاقتصادية بشكل خطير.

وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة يمر بها العراق، بعد حربه الطويلة مع إيران، فقد خسر العراق خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1981ـ 1990 حوالي[89 مليار دولار] وإن العراق يعتبر عمل الكويت والإمارات بمثابة عدوان عليه.

وقد ردت الحكومة الكويتية بمذكرة رسمية وجهتها إلى الجامعة العربية، ورفضت فيها الاتهامات العراقية، واتهمت العراق بأنه هو الذي أعتدى على أراضيها، وحفر آباراً فيها، واستولى على نفط كويتي، واختتمت المذكرة الكويتية بطلب إلى الأمين العام للجامعة

لتشكيل لجنة تابعه تتولى تسوية النزاع مع العراق على الحدود.

أما حكومة الإمارات العربية المتحدة فقد أنكرت ما ورد في مذكرة العراق، وأعربت عن استغرابها لهذا الاتهام.

وفي تلك الأيام، كانت تقارير الأنباء تشير إلى قيام العراق بحشد قواته في الجنوب واستطاع أحد الملحقين العسكريين الغربيين أن يشاهد طابوراً من المركبات العسكرية وقد جاوزت[2000 مركبة]، وكانت الملحقيات الغربية، ودول الخليج تتابع بقلق أنباء التحشد العسكري العراقي، ووصل الأمر بالسفير الكويتي إبراهيم الدعيج أن يرسل برقية إلى حكومته قال فيها:

{ إنني لا أريد التسبب في إثارة ذعرٍ لا مبرر له، ولكني تلقيت معلومات كثيرة عن تحرك قوات عراقية كبيرة إلى الجنوب، وإنني لم أشأ أن أسأل الحكومة العراقية عن أسباب ذلك التحشد، فأنا واثق بأن جواب الحكومة العراقية سيقول بأن المقصود بذلك إيران وليس الكويت، ولكن هذه التحركات تثير الشكوك}. (4)

أراد السفير الكويتي التأكد من تحركات القوات العراقية، عن طريق السفيرة الأمريكية [إريل كلاسبي]، حيث أقترح عليها زيارة الرئيس صدام حسين، للتأكد من نواياه تجاه الكويت.

ولم يدرك حكام الكويت في بادئ الأمر ما كانت تخططه الولايات المتحدة، ولا عن الفخ الذي نصبته للنظام العراقي، وتشجيعها له، بصورة غير مباشرة للإقدام على مغامرته في اجتياح الكويت، لكي تجد المبرر الضروري لتوجيه ضرباته القاضية للعراق، والتخلص من أسلحته ذات الدمار الشامل، وكافة مصانعه الحربية.

رابعاً:جهود عربية لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية:

بعد تصاعد الأزمة بين العراق والكويت، ووصولها إلى مرحلة الانفجار، بادر عدد من القادة العرب بالتحرك لاحتواء الأزمة، فقد تحركت المملكة العربية السعودية، بشخص الملك فهد، حيث أوفد وزير خارجيته [سعود الفيصل] إلى بغداد في 31 تموز 1990، حاملاً

رسالة إلى صدام حسين، عارضاً فيها إجراء محادثات على مستوى عالٍ بين الطرفين في جدة، تحت رعايته المباشرة من أجل التوصل إلى حل للأزمة، كما طلب الملك فهد من صدام حسين أن يعمل جهده لتهدئة الأوضاع، وتهيئه الجو المناسب والهادئ لحل الخلافات بين البلدين الشقيقين.

وبالفعل تم الاتفاق بين الأمير سعود الفيصل وصدام حسين على لقاء جدة، وجرى الاتفاق على أن يرأس الوفد العراقي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة [عزت الدوري] فيما يرأس الوفد الكويتي ولي العهد، ورئيس الوزراء الشيخ [سعد العبد الله الصباح] .

وفي نفس الوقت، وصل وزير الدولة الكويتي [عبد الرحمن العوضي] موفداً من الحكومة الكويتية، وأجرى مع المسؤولين العراقيين محادثات مطولة حول الأزمة، وسبل حلها.

كما تحرك الملك الأردني حسين باتجاه العمل لمعالجة الأزمة، فغادر عمان، إلى الإسكندرية، للقاء الرئيس مبارك، والتباحث معه حول الوضع الخطر على الحدود العراقية الكويتية، والذي يمكن أن ينفجر في أية لحظة، وجرى البحث في وسائل وسبل حل الخلافات العراقية الكويتية، وتم الاتفاق بينهما على أن يقوم الرئيس مبارك بزيارة بغداد، ولقاء صدام حسين.

وفي 24 تموز وصل الرئيس مبارك إلى بغداد، والتقى على الفور بصدام حسين، وأجرى معه نقاشاً مطولاً حول الأوضاع الملتهبة على الحدود العراقية الكويتية، وضرورة تهدئتها، والعمل على حل المشاكل بين البلدين بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين الأشقاء.

كان اللقاء الذي جرى بين الرئيسين مغلقاً، ولذلك فقد فسّر كل طرف ما دار في ذلك اللقاء، بعد وقوع الغزو، كما يشاء. فتد ذكر الرئيس مبارك أن صدام حسين كان قد وعده بعدم استخدام القوة، فيما قال صدام حسين، بأنه كان قد قال لمبارك بأنه سوف لن يستخدم القوة، انتظاراً لما قد تسفر عنه مباحثات جدة.

كان صدام حسين خلال لقائه مع مبارك حانقاً جداً على أمير الكويت وحكومته، وفي الوقت نفسه حاول صدام أن يكسب مبارك إلى جانبه قائلاً له:

{إن الشيخ جابر يملك ثروة مقدارها 17 بليون دولار، تصور يا أبا علاء ـ يقصد مبارك ـ لو كان هذا المبلغ تحت تصرف الشعب المصري فكم من الأزمات الخانقة يمكن حلها؟}.

وعندما أنتهي اللقاء بينهما قال مبارك لصدام، لابد أن أذهب إلى الكويت، لكي أطمئن الحكومة الكويتية.

لكن صدام حسين رد عليه قائلاً: { بالله عليك يا أبا علاء لا تفعل ذلك، فهؤلاء الناس لا يعرفون الحياء}.

غادر مبارك بغداد متوجهاً إلى الكويت، والتقى أميرها الشيخ جابر، وولي عهده الشيخ سعد، وأبلغهما بأن العراق لا ينوي استخدام القوة ضد الكويت، ورجاهما إتمام اللقاء في جدة، والعمل على حل النزاع، بروح من الأخوة والتفاهم.

ثم غادر مبارك إلى جدة، والتقى بالملك فهد، وتحدث معه حول لقائه بصدام حسين، وأكد على ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر جدة، وقد رد عليه الملك فهد بأن الأمير سعود الفيصل قد طمأنه بأن صدام حسين لا ينوي استخدام القوة، غير أن استمرار تحركات القوات العراقية يثير الشكوك والقلق حول نوايا العراق.

وعندما بلغ الولايات المتحدة أمر المؤتمر المزمع عقده في جدة بين العراق والكويت، وتحت رعاية الملك فهد لتهدئة الأوضاع، وحل النزاع، سارعت بالطلب من أمير الكويت بأن يكون موقف حكومته صلباً تجاه المطالب العراقية، وأن يرفض تقديم أي تنازلات لصدام حسين، ولا يخضع لتهديداته، مؤكدة بأن باستطاعة الحكومة الكويتية الاعتماد على حماية الولايات المتحدة.(5)

كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لإفشال لقاء جدة، قبل انعقاده، وإيصال الأزمة إلى مرحلة الانفجار، فبدون إقدام صدام حسين على مغامرته بغزو الكويت، لا تجد المبرر لضرب العراق.

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تحث الكويتيين على عدم تقديم أي تنازلات لصدام حسين، وتدعوها للوقوف بصلابة أمام تهديداته، فإنها أوعزت إلى سفيرتها في بغداد[غريل كلاسبي] في 24 تموز أن تطلب مقابلة صدام حسين، بحجة إبلاغه بقلق

الولايات المتحدة من تطور الأحداث بين العراق والكويت.

إلا أن الحقيقة كانت غير ذلك، فقد كانت الولايات المتحدة تنتظر بفارغ الصبر أن يقـدم صدام حسين على مغامرته بغزو الكويت.

كان الهدف من مقابلة السفيرة لصدام هو إبلاغه بأن الولايات المتحدة لا تنـوي التـدخل في الخلافات العربية، وأرادت بذلك أن توصل الإشارة لصدام بأنه حر اليدين في التعامل مـع الكويت.

خامساً: السفيرة الأمريكية كلاسبي تلتقي وصدام

طلبت السفيرة الأمريكية [كلاسبي] المقابلـة، وتمـت الموافقـة عليهـا في اليـوم التـالي، 25 تموز1990، وكان لدى صدام حسين شيئاً يريد أن يقوله للرئيس الأمريكي [جورج بوش]، قبل إقدامه على غزو الكويت. لقد أراد أن يبلغ الرئيس بوش بأن العراق لا ينـوي أبـداً التعـرض للمصالح الأمريكية في الخليج، وبصورة خاصة، مصالحها النفطية كي يضمن حيادها!!.

وتمت المقابلة في 25 تموز، وبدأ صـدام حسـين الحـديث مـع السـفيرة، مستعرضـاً تطـور العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، منـذُ أن قطعهـا العـراق إثـر حـرب 5 حزيـران عـام 1967، وحتى إعادتها عام 1980، قبل قيامه بالعـدوان عـلى إيـران بحـوالي الشـهرين، وكـان صدام حسين خلال حديثه الذي أستغرق 45 دقيقة يعمل جاهـداً لتوضيـح موقـف العـراق من الولايات المتحدة، وضرورة تفهم بعضهم للبعض الأخر، وداعياً إلى إقامة علاقات جديدة من التعاون، والثقة المتبادلة، والمصالح المشتركة بين البلدين.

كما تحدث صدام حسين عن حربه ضد إيران، مذكراً الولايات المتحدة أن النظام العراقي هو الذي وقف بوجه المطامع الإيرانية، ولولا العراق لما استطاعت الولايات المتحـدة إيقـاف اندفاع حكام إيران نحو الخليج !!، فالولايات المتحدة لا تسـتطيع تقـديم عشرة آلاف قتيـل، في معركة واحدة !!، لكن العراق قدم أضعاف مضاعفة لهذا الرقم لحماية المصالح الأمريكيـة في الخليج.

كان لسان حال صدام حسين يقول للسفيرة، ألم نحارب 8 سنوات نيابـة عـنكم، وخدمـة لمصالحكم؟ مضحين بأرواح نصف مليون مواطن عراقي، ذلك أن قيمة الإنسان لـدى هكـذا

دكتاتور لا تساوي شيئاً.

وبعد استعراض العلاقة الأمريكية العراقية، أنتقل صدام حسين في حديثه مع السفيرة إلى الوضع الاقتصادي في العراق، بعد حربه مع إيران قائلاً:

{إن العراق يواجه اليوم حرباً اقتصادية، وأن الكويت والإمارات هما أدوات هذه الحرب، فالدولتان تجاوزتا حصص الإنتاج، وأغرقتا الأسواق العالمية بالنفط، بحيث سبب ذلك انهيارا في أسعاره، وبالتالي خسر العراق ما يزيد على 7 بليون دولار سنوياً، في وقت هو أحوج ما يكون لها لإعادة إعمار ما خربته الحرب، والنهوض بمشاريع التنمية، التي توقفت خلال الحرب، وأخيراً الديون التي تراكمت على العراق، وأوجبت أن عليه أن يدفع فوائد لتلك الديون بما يتجاوز 7 مليارات دولار سنوياً، وإن العراق لا يمكن أن يرضى بهذا الوضع، إنهم يهدفون إلى إذلال شعب العراق}.

لقد تناسى صدام أنه قد أذل شعب العراق منذ جاء إلى الحكم بانقلاب عسكري، وجعل من نفسه دكتاتوراً ليس له مثيل في عالم اليوم، وأشعل الحروب، وسبب لشعبه من المآسي والويلات والمصائب ما يعجز القلم عن وصفها.

وانتقل صدام إلى مسألة الحدود، موضحاً للسفيرة أن الكويت استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران، وزحّفت حدودها نحو العراق، وقامت باستغلال حقل الرميلة الجنوبي، وسرقت من النفط ما قيمته 2400 مليون دولار.

وأردف صدام قائلاً:

{ إن حقوقنا سوف نأخذها حتماً، سواء غداً، أو بعد شهر، أو بعد عدة أشهر، فنحن لن نتنازل عن أي من حقوقنا}.

وأنتقل صدام بعد ذلك إلى محاولة تطمين الولايات المتحدة على مصالحها النفطية في الخليج قائلاً:

{نحن نفهم تماماً حرص الولايات المتحدة على استمرار تدفق النفط، وحرصها على علاقات الصداقة في المنطقة، وأن تتسع مساحة المصالح المشتركة في المجالات المختلفة، ولكننا لا نفهم محاولات تشجيع البعض لكي يلحق الضرر بنا}.

ثم تحدث صدام بغرور كبير عن احتمالات المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة في المنطقة قائلاً:

{نحن نعرف أنكم دولة عظمى، ونحن دولة صغيرة، وأنتم قادرون على إيذائنا، غير أننا قادرون أيضاً على إيذائكم، على الرغم من كوننا دولة صغيرة، ونحن ندرك أنكم قادرون على جلب الطائرات، والصواريخ لضربنا، ولكننا سوف نستخف بكل هذا إذا شعرنا أنكم تريدون إلحاق الأذى بنا، فالموت أفضل لنا من الذل}.

وأخيراً أختتم صدام حديثه بتوجيه التحية إلى الرئيس بوش، راجياً السفيرة أن تُطّلع الرئيس على نص حديثه معها شخصياً.

وبعد أن انتهي صدام من حديثه، جاء دور السفيرة كلاسبي، التي شكرت بادئ الأمر صدام على حديثه معها، وأعربت عن حرص الولايات المتحدة على صداقتها مع العراق، وتطوير العلاقات معه في مختلف المجالات. ثم أضافت قائلة:

{ سيدي الرئيس أود أن أعلق على نقطتين أساسيتين وردت في حديثكم، النقطة الأولى حول موضوع الحرب الاقتصادية التي ذكرتموها، وأود هنا أن أقول باسم حكومتي، أن الرئيس بوش لا يرمي إلى الحرب الاقتصادية ضد العراق، وإنما يود أن تكون هناك علاقات أفضل بين البلدين.

لكن الولايات المتحدة لا تريد أسعاراً عالية للنفط، وتود أن يكون هناك استقراراً لسوق النفط، فإن أي اضطراب لسوق النفط، وللأسعار، يؤثران تأثيراً بالغاً، ليس على اقتصادنا فحسب، بل اقتصاد جميع الدول الأخرى}. (6)

وقد رد صدام حسين قائلاً: { أن سعر 25 دولار للبرميل ليس غالياً}.

ثم انتقلت السفيرة إلى النقطة الثانية، والتي هي بيت القصيد في تلك المقابلة، فقد تحدثت عن الخلافات العربية- العربية، قائلة:

{إن التوجيهات الموجهة إلينا، هي إننا لا ينبغي أن نبدي رأياً حول القضية، فلا علاقة للولايات المتحدة بها، ونحن نتمنى حل المشاكل بينكم بأي طريقة مناسبة، فنحن لا ننوي التدخل في هذه المشاكل}.(7)

لقد أرادت السفيرة أن تقول لصدام حسين، أنه حر في تصرفاته إزاء الأزمة مع الكويت، وفهم صدام أن الضوء الأخضر قد فتح أمامه ليقوم بمغامرته، التي كانت الولايات المتحدة تنتظرها بفارغ الصبر.

وفي الوقت نفسه ضغطت الولايات المتحدة على حكومة الكويت لكي لا تقدم أي تنازلات للعراق مهما كانت خلال محادثات مؤتمر جدة المنوي عقده في 31 تموز. ومما يؤكد ذلك الوقف هوالخطاب الذي تم العثور عليه في مكتب أمير الكويت، بعد الغزو، والموجه من الأمير إلى الشيخ سعد، رئيس الوفد الكويتي المفاوض في مؤتمر جدة، والذي جاء فيه:

{نحن نحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها، والمهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية، ومهما ستسمعون من السعوديين والعراقيين، عن الأخوة، والتضامن العربي، لا تصغوا إليه، فكل واحد منهم له مصالحه، السعوديين يريدون إضعافنا، واستغلال تنازلنا للعراقيين، لكي نتنازل لهم مستقبلاً عن المنطقة المقصودة، والعراقيون يريدون تعويض خسائر حربهم على حسابنا، وهذا لا يحصل، ولا ذاك، وهذا رأي أصدقائنا في واشنطن ولندن. أصروا على موقفنا في مباحثاتكم، فنحن أقوى مما يتصورون}. (8)

ومعلوم أن الشيخ جابر ما كان ليجرأ على تحدي العراق بهذا الشكل لولا الضغط والدعم الأمريكي!

فالكويت أضعف من أن تقف أمام جيش العراق حتى ولو ليوم واحد، لكن التوجيهات الأمريكية هي التي فرضت ذلك، وقد وضعت المخابرات الأمريكية خطة الحماية لحكام الكويت لتخرجهم سالمين، عند أول تحرك للقوات العراقية، لكي لا يقعوا بأيديهم، ولتكن ذريعة بيد الولايات المتحدة لإعادة الشرعية للبلاد.

الفصل الثالث :

صدام يغزو الكويت

أولاً: فشل مؤتمر جدة.

ثانياً: صدام يصدر الأمر بغزو الكويت.

ثالثاً: الفخ الأمريكي يصطاد صدام.

رابعاً: سوريا تدعو لعقد مؤتمر قمة عربي.

خامساً: خلية نحل في القصر الأبيض الأمريكي؟

أولاً: فشل مؤتمر جدة

في خضم تصاعد الأزمة بين الطرفين، وفي ظل الحشود العسكرية العراقية، وتهديدات صدام حسين، وصل إلى جدة كل من الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي، وعزت إبراهيم الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، في 31 تموز 1990، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن اللقاء الذي سيتم بين الطرفين هو لقاء الساعات الأخيرة، قبل وقوع الانفجار.

فقد وصل المسؤولان، العراقي والكويتي، ولدى كل منهما تعليمات قيادته بعدم إظهار أية مرونة أو تنازل، أو تراجع عن المواقف المعلنة، الكويت مدفوعة ومدعومة بقرار وجهد أمريكي بتحدي حاكم العراق، ورفض جميع مطالبه، لكي تدفعه الولايات المتحدة نحو الإقدام على مغامرته ضد الكويت، ولأجل إكمال بقية السيناريو الذي خططت له، لتوجيه الضربة القاضية للعراق.

التقى الشيخ سعد وعزت الدوري في نفس اليوم الذي وصلا فيه بعد استراحة قصيرة، وكان من المقرر أن يكون اجتماعهما برعاية الملك فهد، غير أن الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة عليه حال دون ذلك، فقد عملت الولايات المتحدة بكل جهدها على إفشال ذلك اللقاء قبل أن يبدأ.

وهكذا بدأ الاجتماع بمفردهما، حيث جرى نقاش حول مختلف جوانب الأزمة بين البلدين حتى ظهر ذلك اليوم، وقرر الطرفان تأجيل الاجتماع إلى ما بعد العشاء، حيث كانا مدعوين على مائدة الملك فهد.

وعلى مائدة العشاء، سأل الملك فهد عن سير المحادثات، وتمنى لهما الوصول إلى نتائج طيبة تنهي الأزمة، دون أن يتدخل في تفاصيل ما دار في الاجتماع.

عاد الطرفان بعد العشاء إلى الاجتماع مرة أخرى لمواصلة البحث حول القضايا المختلف عليها، دون أن تظهر أي علامة على اقتراب الطرفين من أي اتفاق. فالطرف الكويتي، عملاً بتوجيهات الأمير، رفض تقديم أي تنازل للعراق، والوفد العراقي أصر على جميع مطالبه، عملاً بتوجيهات صدام حسين، الذي كان قد هيأ كل شيء لغزو الكويت حال فشل مؤتمر

جدة.

أنهى الطرفان محادثاتهما ليلاً، من دون أن يتوصلا إلى أي اتفاق حول أي من القضايا التي تم بحثها، وتقرر عقد لقاء آخر في بغداد، كما هو متفق عليه من قبل.

وعاد عزت الدوري في اليوم التالي، الأول من آب إلى بغداد، حيث أجتمع بصدام حسين حال وصوله، وقدم له تقريراً عن كل ما دار في مؤتمر جدة.

في تلك الساعات الحرجة، كانت القوات العراقية قد صدرت لها الأوامر أن تكون على أهبة الاستعداد للتحرك، عند وصول الإشارة إليها.

لم يكن معروفاً إن كان صدام حسين ينوي احتلال الكويت كلها، أم أنه ينوي احتلال جزيرتي بوربا، وروبيان، وحقل الرميلة الجنوبي المتنازع عليه.

لكن صدام حسين كان قد أتخذ قراره بغزو الكويت واحتلالها بصورة كاملة، فقد كان في تصوره أنه باحتلاله الكامل للكويت يحقق جملة أهداف في أن واحد، والتي تتلخص بالأتي:

1ـ أن احتلال الكويت سيجعل للعراق إطلالة واسعة على رأس الخليج، مما يمكنه من تصدير نفطه بمرونة واسعة.

2ـ أن العراق سيضيف إنتاج الكويت البالغ مليون وثلاثمائة ألف برميل يومياً إلى حصته البالغة ثلاثة ملايين ونصف برميل يومياً، وبذلك يصبح العراق ثاني دولة منتجة للنفط في الخليج، ويستحوذ على ثلث الإنتاج.

3 ـ الاستيلاء على احتياطات الكويت المالية التي تقدر ما بين 150 إلى 200 مليار دولار.

4 ـ التخلص من الديون الكويتية، البالغة 30 مليار دولار.

5- إن احتلال كامل الأراضي الكويتية، واعتقال أو تصفية العائلة الحاكمة، يمكن أن يمنع إنزال قوات أمريكية فيها، وإمكانية طلب مساعدة الولايات المتحدة، من قبل العائلة الحاكمة.

هذه هي الأهداف والأفكار التي كانت تدور في مخيلة صدام حسين وهو يعد العدة لغزو الكويت، دون أن يحسب حساباً دقيقاً للنتائج المترتبة على مغامرته، في ظل التطورات الحاصلة في العالم، بعد تفكك المعسكر الاشتراكي، وبداية انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة كأقوى دولة في العالم، وتسلمها قيادة العالم دون منازع، وأنها لا يمكن أن تسمح لصدام حسين أن يستحوذ على ثلث نفط الخليج.

لقد أكد الرئيس الأمريكي السابق [جيمي كارتر] ذلك، أمام الكونجرس في 23 كانون الثاني 1980، من خلال ما سمي [بمبدأ كارتر]، والذي ورد فيه ما نصه: (1)

{ إن أي محاولة من جانب أي قوى، للحصول على مركز سيطرة في منطقة الخليج، سوف يعتبر في نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية}.

أما الرئيس[رونالد ريكان] الذي تولى الرئاسة بعد كارتر، فقد وقف أمام الكونجرس في 29 أيار1989 يخطب موجهاً كلامه للشعب الأمريكي قائلاً:{إنني أود أن أتحدث إليكم اليوم عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وشعبها، وهي مصالح تتعرض للخطر في منطقة الخليج.

إن الولايات المتحدة، وهي القوة الأساسية في العالم، وكذلك الدول المتحالفة معها، قد أدركت مدى ضعفهم، عندما يصبح اقتصادهم، وشعوبهم رهينة للأنظمة المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط، وإن الأزمة التي عانينا منها إبان حرب تشرين 1973 قد تتكرر مرة أخرى لو تمكنت أي دولة من فرض هيمنتها على الدول العربية الصديقة في الخليج، وإنني مصمم على أن الاقتصاد الأمريكي لن يصبح مرة أخرى رهينة لتلك الأوضاع، ولن نعود لأيام الصفوف الطويلة، المنتظرة للوقود، ولا للتضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والإهانة الدولية، وسجلوا جيداً هذه النقطة}.(2)

أما الرئيس [جورج بوش] فقد سارع إلى إنشاء قوة للتدخل السريع، تتمركز في الولايات المتحدة، ولكنها تبقى على أهبة الاستعداد للانتقال جواً وبحراً إلى أي منطقة في العالم في حالة حدوث أي طارئ، وزاد بوش في اندفاعه للتخطيط لدفع العراق، وتوريطه في مغامرة الكويت، لتوجيه الضربة القاضية إليه، وتحطيم قدراته العسكرية، والاقتصادية، وتصفية أسلحة الدمار الشامل، التي امتلكها خلال حربه مع إيران.

وفي تلك الساعات الحرجة من اليوم الأخير من شهر تموز، واليوم الأول من شهر آب، كانت الولايات المتحدة، وأجهزة مخابراتها العسكرية، وأقمارها التجسسية، تراقب عن كثب أدق تفاصيل التحركات العراقية، ودرجة استعداداتها، وكانت تقارير المخابرات المركزية تشير بوضوح إلى أن الخطط والتحركات العراقية تستهدف احتلال الكويت، احتلالاً كاملاً.

كما أشارت أخر صور الأقمار التجسسية الأمريكية إلى أن الدبابات العراقية قد تقدمت إلى أقرب منطقة من الحدود بأعداد كبيرة، حيث كانت قد رصدت المسافات بين كل دبابة وأخرى ما بين 50 ـ 75 متراً، على طول الحدود، وكانت تقف وراءها المدفعية، والمدرعات، وكانت وضعية القوات العراقية تشير إلى أن قرار الهجوم قد أتخذ، وكذلك ساعة الصفر.

ورغم كل ذلك، لم تحرك الولايات المتحدة ساكناً، ولم ترسل أي تحذير لحاكم العراق، بل على العكس من ذلك، كانت تنتظر بفارغ الصبر إقدامه على تنفيذ مغامرته ضد الكويت، وكل ما فعلته هو ترتيب الأوضاع داخل الكويت، لحماية العائلة الحاكمة.

فقد أبلغ مسؤول المخابرات الأمريكية مدير الأمن العام الكويتي في 31 تموز بما يلي:

{ نحن لا نريد أن نثير القلق في نفس أحد بدون داعٍ، ولكننا نعتقد أن خطة الطوارئ الموضوعة سابقاً بشأن سلامة الأمير، والعائلة الحاكمة، يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط}.

وعاد مسؤول المخابرات الأمريكي بعد ساعتين فأبلغ مدير الأمن العام

الكويتي بأن على الأمير أن لا يتواجد في المدينة هذه الليلة، وعليه أن يخرج من العاصمة بأسرع ما يمكن، إلى أحد بيوته القريبة من الحدود السعودية. (3)

وفي مساء يوم الأول من آب، طلب المسؤول المخابراتي الأمريكي من جميع أفراد العائلة الحاكمة مغادرة مدينه الكويت، وبدء سريان خطة الطوارئ المعدة سلفاً، وعليه جرى تحرك أفراد العائلة الحاكمة نحو منطقة الخرجي السعودية، بطريقة لا تلفت النظر، وكان يبدو على ملامحهم الذهول الشديد.(4)

ثانياً: صدام يصدر الأمر بغزو الكويت

في الساعات الأولى من فجر الثاني من آب 1990، بدأت جحافل القوات العراقية بالتحرك نحو مدينة الكويت، فيما حلقت الطائرات العراقية فوق المدينة، وأنزلت القوات المظلية في مطارها واحتلته، و بدأت الانفجارات يُسمع دويها في مختلف أنحاء المدينة، وركزت الطائرات العراقية هجماتها على المراكز الحساسة فيها، ولم تمضِ سوى ساعات قليلة حتى استطاعت القوات العراقية من الوصول إلى العاصمة، وإحكام سيطرتها عليها، دون مقاومة تذكر من الجيش الكويتي.

إلا أن العائلة الحاكمة كانت قد غادرت الكويت إلى منطقة الخرجي السعودية قبل وصول القوات العراقية إليها، تطبيقاً لخطة الطوارئ التي وضعتها المخابرات المركزية الأمريكية، وسارع أمير الكويت إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية لطرد القوات العراقية من الكويت، وإعادة الشرعية للبلاد.

أما النظام العراقي فقد سارع في صباح ذلك اليوم إلى الإعلان عن وقوع انقلاب عسكري في الكويت من قبل عدد من الضباط الشبان، على عائلة الصباح الحاكمة!!، وأعلن العراق، عن طريق الإذاعة والتلفزيون، أن قادة الانقلاب قد طلبوا المساعدة من العراق لمنع أي تدخل أجنبي، وقد تم تلبية الطلب، وإرسال قوات عراقية إلى الكويت، وأن هذه القوات سوف تبقى أسبوعاً أو بضعة أسابيع، ريثما يستقر الوضع، ثم تنسحب من الكويت.

كما أعلنت حكومة العراق عن طريق الإذاعة والتلفزيون غلق الأجواء العراقية أمام الطيران المدني، وإغلاق الحدود، ومنع السفر إلى خارج العراق، تحسباً لكل طارئ. (5)

وفي حقيقة الأمر كان ادعاء حكام العراق على درجة كبيرة من السخف

والغباء، فالقوات العراقية كانت قد جرى حشدها على الحدود منذُ مدة، وكانت تهديدات نظام صدام تتوالى كل يوم، وإن كل ما قيل عن وقوع انقلاب هو محض هراء، ولا وجود لمثل أولئك الضباط الانقلابيين، ولم تنطلِ تلك الأكاذيب على أحد، لا في العراق، ولا في الكويت، ولا في أي مكان من العالم .

لم يصدر أي رد فعل من جانب السعودية ودول الخليج في الأيام الأولى من الغزو، فقد أصابهم الذهول، وتملكهم الخوف من أن يقدم صدام حسين على مواصلة غزوه لمنطقة الخليج بأسرها، وكانت أنظارهم في تلك الساعات العصيبة متجهة صوب الولايات المتحدة، منتظرين بتلهف وقلق رد الفعل الأمريكي على الغزو.

حاول الملك فهد الاتصال بصدام حسين عن طريق الهاتف، إلا انه أُبلغ من قبل مستشاره [احمد حسين] بان صدام غير موجود، وانه سوف يبلغه بان الملك فهد قد طلبه على الهاتف.

وعاد الملك فهد واتصل بالملك الأردني حسين، الذي أرتبط بعلاقات وثيقة بصدام حسين، أيقضه من نومه، وبدأ يحكي له بما سمع عن اجتياح القوات العراقية للكويت، وطلب منه الاتصال بصدام والاستفسار منه عما حدث.

وبالفعل اتصل الملك حسين ببغداد، ولكن صدام لم يكن على الخط، بل كان وزير الخارجية طارق عزيز، وسأله الملك عن الذي جرى، فكان جواب طارق عزيز، بأنه مع الأسف لم يكن هناك طريقاً آخر !!، ووعد طارق عزيز الملك حسين بأن الرئيس صدام حسين سوف يتصل به، ويشرح له تفاصيل ما جرى.

أما الرئيس المصري حسني مبارك، فقد أوقظ من نومه في الساعة الرابعة والنصف صباحاً، بناء على إلحاح السفير الكويتي، وأُبلغ بأن القوات العراقية قد دخلت قصر الأمير، واستولت على جميع المراكز الحساسة في العاصمة الكويتية، وجميع الوزارات.

تملكت الدهشة والقلق الرئيس المصري مبارك، وحاول الاتصال بصدام حسين، لكنه لم يكن في مقره، بل في مقر قيادة العمليات العسكرية.

ثالثاً: الفخ الأمريكي يصطاد صدام

لم يكن الغزو العراقي مفاجئاً بالنسبة للطرف الأمريكي، بل كان الأمريكيون ينتظرون وقوعه بفارغ الصبر. كانت الساعة تشير إلى الرابعة عصراً حسب توقيت واشنطن عندما بدأ الجيش العراقي اجتياحه للكويت، وكان الرئيس بوش يتابع عن طريق الصور التي تنقلها الأقمار الصناعية كل تحركات القوات العراقية ساعة بساعة، كما سارع إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي الأمريكي، وكبار مستشاريه السياسيين والعسكريين، وضم الاجتماع كل من:

1ـ الجنرال سكوكورفت، مستشاره للأمن القومي.

2 ـ ديك تشيني ـ وزير الدفاع.

3 ـ جون سنونو ـ رئيس هيئة مستشاري البت الأبيض.

4 ـ الجنرال دافيد كيرما ـ نائب سنونو.

5 ـ الجنرال بول وولفتز ـ مدير التقديرات الإستراتيجية في وزارة الدفاع.

6 ـ روبرت كميت ـ مساعد وزير الخارجية، بالنظر لغياب الوزير في زيارة رسمية لموسكو.

7 ـ وليم وبستر ـ مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

8 ـ رتشارد كير ـ نائب رئيس وكالة المخابرات المركزية.

9 ـ بويدن جراي ـ المستشار القانوني للرئيس بوش، حيث أجرى المجتمعون برئاسة بوش في القصر الأبيض تقيماً للوضع في منطقة الخليج، والخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة ضد العراق، وصدر في ختام الاجتماع بياناً تضمن القرارات التالية:

1 ـ إن الرئيس بوش يدين بشدة الغزو العراقي للكويت، ويطالب بسحب القوات العراقية، وبدون قيد أو شرط، ولا يقبل بديلاً عن ذلك بشيء.

2 ـ تقرر إرسال قوة من الطيران الحربي إلى السعودية فوراً، وتضم 25طائرة من طراز F15.

3 ـ تقرر تجميد كل الأموال العراقية، والكويتية في كافة البنوك.

4 ـ تقرر إنشاء لجنة طوارئ دائمة لمتابعة الأزمة تضم كل من كميت، وكيرما، و ولفوتتز، وكير، وكولن باول، رئيس أركان الجيش الأمريكي.

5 ـ إنشاء لجنة طوارئ تعمل تحت رئاسة مستشار الأمن القومي ـ برنت سكوكرفت.

وفي ختام الاجتماع طلب الرئيس بوش استدعاء الجنرال ـ شوارتزكوف قائد قوات التدخل

السريع إلى واشنطن لينضم إلى الاجتماع في صباح اليوم التالي، في مكتب الرئيس بوش، مع جلب خطط العملية المعدة للتدخل السريع {1002ـ 90 } في منطقة الخليج . (6)

رابعاً: سوريا تدعو لعقد قمة عربية لبحث الغزو

فور اجتياح القوات العراقية للكويت في 2 آب 1990، دعت الحكومة السورية إلى عقد مؤتمر قمة عربي عاجل لبحث الغزو العراقي، ودعت وزراء الخارجية العرب، الذين كانوا في القاهرة لحضور مؤتمر القمة الإسلامي، إلى عقد اجتماع عاجل للإعداد لمؤتمر القمة، لمعالجة الأزمة.

وبالفعل وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية [الشاذلي القليبي] لوزراء الخارجية العرب الدعوة لعقد اجتماع في فندق [سمير أميس]، حيث يتواجد فيه معظم وزراء الخارجية العرب، وتم عقد الاجتماع في تمام الساعة العاشرة صباحاً، بغياب وزير الخارجية العراقي الذي ناب عنه سفير العراق في القاهرة، وجرى بحث الأزمة، والسبيل للخروج منها، وقد وجه وزراء الخارجية العرب استفساراتهم إلى ممثل العراق، لكن المندوب العراقي أجابهم بأنه غير مخول أساساً لحضور الاجتماع، وأن وفداً على مستوى عالٍ سوف يحضر إلى القاهرة، برئاسة نائب رئيس الوزراء [سعدون حمادي].

ولذلك فقد تأجل الاجتماع حتى الساعة السابعة مساءً، حيث وصل سعدون حمادي والوفد المرافق له، وتم عقد الاجتماع مباشرة، ووقف سعدون حمادي يتحدث أمام المجتمعين عن حقوق العراق في الكويت، وعن تصرفات حكامه بخصوص عدم الالتزام بحصص الإنتاج، وسرقة نفط العراق من حقل الرميلة الجنوبي، وزحف الحدود الكويتية إبان الحرب مع إيران.

وفي الوقت الذي كان سعدون حمادي يتحدث أمام وزراء الخارجية العرب، وصل عزت الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى جدة، بناء على اتفاق جرى بين الملك فهد وصدام حسين، إثر مكالمة هاتفية جرت صباح 2 آب، ليشرح للملك فهد الدوافع التي أدت إلى إقدام العراق على غزو الكويت من جهة، وليطمئن الملك بأن العراق لا يضمر للسعودية شراً.

وقد أوضح عزت الدوري للملك أن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق، وقد تمت

إعادة الفرع إلى الأصل، مما أثار استياء الملك فهد الذي أجابه قائلاً: {إذا كان الأمر كذلك فما الفائدة من الحديث إذا؟}.

وفي نفس اليوم اتصل الملك فهد بالسفير السعودي في واشنطن، الأمير بندر بـن سـلطان، طالباً منه الاتصال بالحكومة الأمريكية، وحثها على الوقوف بحزم تجاه العراق، وعـاد الأمـير إلى الاتصال بالملك فهد مبلغا إياه بأنه سمع من مصدر في البيـت الأبـيض بـان قـوة مدرعـة عراقية تتجه نحو الحدود السعودية، وأن الحكومة الكويتية قـد تقـدمت بطلـب للحكومـة الأمريكية للعمل على إخراج القوات العراقية من الكويت.

وسأل الملك فهد إن كان ينوي تقديم طلب مماثل للولايات المتحـدة، ومـن المعتقـد أن الحكومة الأمريكية قد سربت خـبر تقـدم مـدرعات عراقيـة نحـو الحـدود السـعودية، عـن طريق السفير بندر، لكي ترعب الملك، وتجعله يوافق على نزول القوات الأمريكيـة، والقـوات الحليفة في الأراضي السعودية.

وقد أبلغ الأمير بندر الملك فهد أن اجتماعاً هاماً سوف يعقد هذا اليـوم برئاسـة الـرئيس بوش، في مكتبه بالقصر الأبيض، لدراسـة الخيـارات المتاحـة للولايـات المتحـدة للـتصرف إزاء الغزو العراقي للكويت، و كان الملك فهد في تلك الساعات الرهيبـة في أقصى حـالات القلـق، وكان تفكيره يدور حول الظروف المحيطة بالغزو، وفي ذهنه ستة أسئلة يريـد الإجابـة عليهـا وهي:

1ـ هل كان أعضاء مجلس التعاون العربي على علم بالغزو؟

2 ـ هل أجرى صدام حسين مشاورات معهم قبل الغزو؟

3ـ هل سيكتفي صدام باحتلال الكويت، أم سيحاول غزو السعودية؟

4 ـ كيف سيكون رد الفعل الأمريكي تجاه الغزو؟

5ـ ما هو موقف الدول العربية تجاه الغزو؟

6 ـ هل بإمكان الدول العربية إقناع العراق بالانسحاب من الكويت؟

خامساً: خلية نحل في القصر الأبيض الأمريكي!

كان الرئيس الأمريكي بوش على موعد مع مجلس الأمن القومي الأمريكي، في غرفة العمليات الخاصة المحصنه ضد التصنت، وكان هناك في انتظاره [ديك تشيني] وزير الدفاع، و[جيمس واكنز] وزير الطاقة، و[روبرت كميت] مساعد وزير الخارجية، و[كولن باول]، رئيس أركان الجيش، و[نورمان شوارتزكوف]، قائد قوات التدخل السريع، و[ريتشارد دارمان] وزير الخزانة، [ووليم وبستر]، مدير وكالة المخابرات المركزية، والجنرال [برنت سكوكروفت] مستشاره للأمن القومي.

كانت الأفكار التي تدور في ذهن الرئيس بوش، والتي طرحها على الحاضرين تتلخص بما يلي:

1 ـ أن الولايات المتحدة يجب أن تلعب الدور الرئيسي في الأزمة.

2 ـ أن لا تفاوض، ولا أنصاف الحلول مع النظام العراقي.

3 ـ أن تسعى الولايات المتحدة لتعبئة الرأي العام الدولي ضد العراق.

وبعد أن فرغ الرئيس جورج بوش من حديثه مع الحاضرين، تحدث وزير الطاقة عن آثار عملية الغزو على سوق النفط، والمخاطر الناجمة عنه، ثم تلاه وزير الخزانة، الذي أقترح فرض حصار اقتصادي شامل على العراق. (7)

ثم جاء دور العسكريين، وهو بيت القصيد في ذلك الاجتماع، حيث أقترح كولن باول توجيه ضربة جوية فعالة وحاسمة للعراق، وتطبيق خطة التدخل السريع والمسماة [1002 ـ 90] وضرورة تحشيد الولايات المتحدة، وحلفائها قوة كبيرة تستطيع دحر القوات العراقية، وتدمير آلته الحربية، والبنى التحتية للاقتصاد العراقي.

كما جرى النقاش حول ضرورة الحصول على موافقة السعودية على الحشد العسكري الأمريكي على أراضيها، وانتهى النقاش بالمقررات التالية:

1 ـ الاتصال بالملك فهد، والحصول على موافقته على حشد القوات في السعودية.

2 ـ العمل على إغلاق أنابيب النفط العراقي المارة عبر السعودية، وتركيا.

3ـ الطلب من السعودية، ودول الخليج تقديم الأموال اللازمة لهذا الحشد، وتكاليف الحرب.

ثم تحدث وزير الدفاع [ديك تشيني] عن الخطة المعدة للتدخل السريع، [2001ـ09] موضحاً مراحل تنفيذ هذه الخطة، والتي تتلخص بما يلي:

1 ـ المرحلة الأولى:

وتقضي بالعمل بأسرع وقت على ردع القوات العراقية من محاولة غزو السعودية، وذلك بإرسال فرقة مدرعة، وعدد من حاملات الطائرات المزودة بصواريخ كروز، وتوماهوك، مع عشرة أسراب من الطائرات الحربية، وبالإمكان تأمين ذلك خلال شهر.

2 ـ المرحلة الثانية:

وتقضي بإكمال التحشيد في السعودية، لكي يكون للولايات المتحدة وحلفائها قوة ضاربة، لا تقل عن 250 ألف عسكري

مجهزين بأحدث الأسلحة والمعدات، قبل المباشرة في تحرير الكويت.

3 ـ المرحلة الثالثة:

توجيه ضربات جوية لكافة المرافق الحيوية للعراق، بدء من المطارات العسكرية، والاتصالات، والرادارات، ومراكز تجمع القوات العراقية، وآلياته العسكرية، وانتهاءً بكل المرافق الحيوية، ومنشاته الاقتصادية، وطرق مواصلاته، وجسوره.

4 ـ المرحلة الرابعة:

الهجوم العسكري البري لتمزيق القوات العسكرية العراقية، وإخراجها من الكويت، عن طريق القيام بالتفاف خلف القوات العراقية، من الأراضي السعودية. والدخول نحو الأراضي العراقية، لقطع الاتصال مع القوات العراقية في الكويت.(8)

أسرع الرئيس بوش، بعد الانتهاء من الاجتماع، إلى طلب الملك فهد على الهاتف، لأخذ موافقته على نزول القوات الأمريكية والحليفة في السعودية.

كان الملك فهد متردداً في جوابه، وقد تملكه الخوف من ردة فعل صدام حسين، وما يمكن أن يسبب نزول قوات أجنبية في الأراضي السعودية من مشاكل خطيرة مع العالم الإسلامي، وقد عرض عليه الرئيس بوش أن تكون القوات الأمريكية والحليفة بغطاء عربي، وذلك بدعوة الدول العربية للمساهمة بقواتها في الحشد، بحجة تحرير الكويت.

وفي تلك الأثناء كانت المحاولات تجري على قدم وساق، من قبل الملك حسين، والرئيس المصري حسني مبارك، المجتمعان في الإسكندرية، لعقد مؤتمر القمة العربية، والعمل على إقناع العراق بالانسحاب من الكويت، وحل المشاكل العالقة بين البلدين بالطرق السلمية.

لكن الرئيس الأمريكي بوش، سارع للاتصال بالرئيس المصري حسني مبارك وأبلغه أن الخيار الوحيد لإخراج العراق من الكويت، هو الخيار العسكري، وأن وقت القمم قد فات، أضاف بوش أن غزو الكويت عمل عدواني لا يمكن قبوله من قبل الولايات المتحدة، ونعتبره تهديد مباشراً لأمن الولايات المتحدة، وأن الكونجرس، والرأي العام الأمريكي، ووسائل الإعلام يطالبوننا بالتصرف عسكرياً، وليس بقرارات الإدانة، وقد أعلنا موقفنا من العدوان رسمياً، ونحن ثابتون على موقفنا من صدام حسين الذي تحدى الولايات المتحدة، ونحن بدورنا قبلنا التحدي، وأن الولايات المتحدة سوف تتصرف وحدها، بصرف النظر عن قبول غيرها التنسيق معها، أم لا.

كما اتصل الرئيس بوش بالملك حسين، وأبلغه بقرار الولايات المتحدة، بالتدخل العسكري، وكان بوش يفتعل أقصى حالات الغضب، وقد حاول الملك حسين تهدئته، وطلب منه إعطاء فرصة للجهد العربي، ولو لمدة 48 ساعة، لكن بوش كان مصراً على دفع الأمور نحو المواجهة بكل تأكيد.

لقد وقع صدام في الفخ الذي نصبته له إدارة بوش في الكويت، وحلت الفرصة الذهبية لتدمير القوة العسكرية للعراق، وتهديم بنيته الاقتصادية، تدميراً شاملاً.

وفي لقاء الملك حسين والرئيس مبارك في الإسكندرية، سأل الملك حسين الرئيس مبارك إن كان قد استطاع التحدث مع صدام حسين، فكان جواب مبارك أنه لا يود التحدث معه لأنه خدعه حين قال له إنه لن يهاجم الكويت، مما سبب له إحراجاً كبيراً له وصل إلى حد اتهامه بخدع حكام الكويت.

وفي النهاية أقترح الملك حسين على الرئيس مبارك أن يتوجه بنفسه إلى بغداد، ويتحادث مع صدام حسين، بينما كان رأي مبارك عقد قمة مصغرة في جدة، شرط موافقة صدام حسين على الانسحاب، وعودة الشرعية.

وفي المساء اتصل مبارك بصدام حسين، وابلغه أنه اتفق والملك حسين، على عقد قمة مصغرة في جدة، وأن الملك حسين سيتوجه إلى بغداد ليشرح لكم أهداف وشروط هذه القمة.

لكن مبارك عاد وأبلغ الملك حسين، بعد المكالمة، بان الحكومة المصرية سوف تصدر بياناً تطالب فيه العراق بالانسحاب من الكويت، وعودة الشرعية، وقد رجاه الملك حسين تأجيل ذلك إلى ما بعد القمة المنوي عقدها في جدة، لئلا تؤدي إلى مضاعفات تفشل المساعي المبذولة لحل الأزمة، وكان من الواضح أن الرئيس مبارك لا يستطيع مخالفة رأي الولايات المتحدة، التي كانت تملي على حلفائها الحكام العرب ما تريد.

الفصل الرابع :

مجلس الأمن

في خدمة السياسة الأمريكية

أولاً : نظام صدام والولايات المتحدة ومجلس الأمن.

ثانيا:الملك حسين يحاول إنقاذ نظام صدام من ورطته.

ثالثاً: مؤتمر القمة العربية في القاهرة يبحث الأزمة.

رابعاً: نظام صدام حسين في مأزق.

خامساً: الملك حسين يقابل الرئيس الأمريكي بوش.

أولاً:مجلس الأمن يصدر القرارات المتتابع ضد العراق

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبداية مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي، وتلاشي تأثيره الدولي حيث كان يقف نداً لمخططات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في مجلس الأمن، وعلى الساحة الدولية في ظل سيادة القطبين الدوليين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، باتت الولايات المتحدة القطب الأوحد في العالم أجمع، واستطاعت فرض هيمنتها المطلقة على مجلس الأمن الدولي.

وهكذا سارعت الولايات المتحدة إلى دعوة مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل، في 2 آب 1990، ليقرر إعطاءها الغطاء الذي تحتاجه لتوجيه الضربة القاضية للعراق، وتصفية قدراته العسكرية، وتدمير بنيته الاقتصادية، واستطاعت استصدار عشرات القرارات الصارمة ضد العراق، دون أن تلقى معارضة تذكر من سائر أعضاء مجلس الأمن، وكان أقصى ما استطاعت الدول التي كانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع نظام صدام في مجلس الأمن هو الامتناع عن التصويت، كما فعلت الصين، أو الغياب عن حضور الجلسة، كما فعل مندوب اليمن.

كانت بادرة تلك القرارات القاسية ضد العراق هو القرار رقم 660، الذي صادق عليه ممثلي 14 دولة، وغابت اليمن عن حضور الجلسة، وهذا هو نص القرار:

قرار رقم 660

إن مجلس الأمن

إذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في 2 آب / أغسطس 1990 وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت وإذ يتصرف بموجب المادتين 39، و40 من ميثاق الأمم المتحدة يقرر:

1 ـ يدين الغزو العراقي للكويت.

2 ـ يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 آب 1990.

3ـ يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، ويؤيد

جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية.

4ـ يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات الأخرى لضمان الامتثال لهذا القرار. (1)

وفي حقيقة الأمر فأن هذا القرار لم يكن سوى تغطية للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة لضرب العراق، فقد سبق للرئيس بوش أن أبلغ الرئيس المصري حسني مبارك، عندما دعا إلى عقد مؤتمر للقمة العربية لبحث الغزو العراقي للكويت، وسبل معالجة الأزمة الناشئة عنه، إلى أن وقت القمم قد فات، وأنه قد أتخذ قراره بالتدخل العسكري.

وفي نفس ذلك اليوم كان بوش مجتمعاً مع رئيسة وزراء بريطانيا [ماركريت تاتشر] التي كانت في زيارة رسمية للولايات المتحدة، وقد أبدت تاتشر حماساً منقطع النظير في استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وشدت من عزم بوش، وأعلنت أن بريطانيا تضع يدها بيد الولايات المتحدة في هذا السبيل. (2)

ثانيا:الملك حسين يحاول إنقاذ نظام صدام من ورطته

وفي الثالث من آب وصل الملك حسين، ملك الأردن، إلى بغداد، في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، والتقى على الفور بصدام حسين، وبدأ الملك حسين يتحدث عن تطورات الأزمة، وخطورة الموقف، موضحاً لصدام حسين بأنه يعرف الغرب جيداً، إنهم عازمون على التدخل العسكري.

لكن صدام ردّ عليه قائلاً:

{إن الغرب لا يستطيع إدخال الرعب في قلبه}.

وحاول الملك حسين أن يثني صدام عن مواقفه، مؤكداً له حتمية التدخل الغربي، وما سوف يجر من ويلات ومآسي ومخاطر جسيمة، ليس على العراق فحسب وإنما على مصير الأمة العربية جمعاء، ورجاه الانسحاب من الكويت قبل فوات الأوان.

كان صدام حسين في حالة من الارتباك والتردد، بعد صدور قرار مجلس الأمن، وحسب

قول الملك حسين، أن صدام كان قد وعده بالانسحاب خلال أسابيع، وأنه ردّ عليه قائلاً:

{أن أمامه ساعات، وليس أسابيع}.

وأخيراً أبلغ صدام الملك حسين بأنه سيعرض اقتراحاته على مجلس قيادة الثورة، وأبدى موافقته على عقد القمة المقترحة، لكنه أعتذر عن حضورها شخصياً، وابلغ الملك حسين بأنه سيوفد عنه النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان، لكنه اشترط عدم حضور أمير لكويت المؤتمر. (3)

غادر الملك حسين بغداد، وبينما كان في طريق العودة اتصل به صدام حسين، وهو في الطائرة، وابلغه موافقة مجلس قيادة الثورة على حضور القمة، شرط أن لا يصدر وزراء الخارجية العرب قراراً ضد العراق.

سارع الملك حسين إلى الاتصال بوزير خارجيته الموجود في القاهرة، وطلب إليه إبلاغ وزراء الخارجية العرب بما تم الاتفاق عليه مع صدام حسين.

غير أن مصر سارعت، قبل أن يجتمع وزراء الخارجية العرب، إلى إصدار بيان، بضغط أمريكي، يدين الغزو العراقي للكويت، ويطلب من العراق سحب قواته منها، وقد أدى ذلك إلى انقسام كبير في صفوف وزراء الخارجية العرب.

أسرع الملك حسين إلى الاتصال بالملك فهد ليبلغه أن صدام حسين وافق على عقد القمة المقترحة في جدة يوم 4 آب، كما وافق من حيث المبدأ على الانسحاب من الكويت.

كان الملك فهد في حالة نفسية متوترة، وابلغ الملك حسين أن لا فائدة من أي مؤتمر، وإنه يخشى من أن يكون هناك خدعة جديدة من صدام، وبدا واضحاً أن الضغط الأمريكي على مصر، والسعودية، وحكام الخليج قد أفلح في إفشال أي محاولة لنزع فتيل الحرب التي أعدت لها الولايات المتحدة عن سابق تصميم.

وفي اليوم التالي، بادر الملك فهد إلى الاتصال بالملك حسين، وابلغه أن الصور التي ترسلها الأقمار الصناعية الأمريكية تظهر تقدم الدبابات والمدرعات العراقية باتجاه الحدود السعودية.

أوقعت تلك الأخبار الملك حسين في حيرة، وأبلغ الملك فهد بأنه سيتصل بصدام فوراً، ويستفسر منه عن الأمر.

وبالفعل اتصل الملك حسين بصدام، وسأله عما سمعه من الملك فهد، إلا أن صدام أنكر ذلك، وأخبر الملك حسين أن القوات العراقية على بعد 30 كم من الحدود السعودية.

ثم عاد الملك حسين وسأل صدام عن موعد سحب القوات العراقية، فأجابه صدام بأن القوات العراقية قد باشرت فعلاً بالانسحاب، وقد عاد لواء عراقي إلى داخل الحدود العراقية، وأن سحب القوات يتطلب وقتاً.

لكن صدام حسين لم يكن صادقاً في كلامه عن الانسحاب إطلاقاً، وكان يرمي إلى إنشاء حكومة وهمية في الكويت، ليس لها في الواقع أي وجود، بغية كسب الوقت، وإعلان ضم الكويت للعراق.

عاد الملك حسين إلى الاتصال بالملك فهد، وأبلغه عما دار بينه وبين صدام في المكالمة الهاتفية، وقد بدا الملك فهد غير مرتاح لكل ذلك، وغير مصدق لأي كلام يصدر من صدام، وطلب الملك حسين أن يحضر بنفسه إلى جدة للتحدث مع الملك بالتفصيل عن واقع الأمور، إلا أن الملك فهد أعتذر عن استقباله، لانشغاله في أمور هامة وكثيرة، وأبلغ الملك فهد بأنه سيرسل الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية إلى عمان لبحث الموضوع.

وعاد الديوان الملكي السعودي وأتصل بالديوان الملكي الأردني، وأبلغه بأن الأمير سعود سوف لن يتمكن من السفر إلى الأردن، بسبب حضوره اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة، وأن الملك فهد سيوفد إلى عمان وزير التعليم عبد العزيز الخويطر، كمبعوث خاص له.

واستقبل الملك حسين الوزير السعودي في عمان، وشرح له ما دار بينه وبين صدام حسين، وتحدث عن خطورة الموقف، وضرورة معالجة الأزمة عربياً، قبل أن تستفحل الأمور، وتؤدي إلى كارثة لا أحد يعرف مداها، كما أبدي الملك حسين تخوفه من أن تقدم السعودية على غلق أنبوب النفط العراقي المار عبر السعودية، ويؤدي إلى تعقد الأمور، ويدفعها نحو الصِدام، وقد رد عليه الوزير السعودي أن ذلك مجرد إشاعات لا أساس لها من الصحة!!.

وعلى الجانب الأمريكي، كان الرئيس بوش قد جمع كبار جنرالاته المكلفين بتنفيذ خطة

التدخل السريع [1002ـ 90]، بالإضافة إلى مستشاره للأمن القومي [برنت سكوكرفت] في الرابع من آب، ليضع اللمسات الأخيرة على خطط الولايات المتحدة بأسرع ما يمكن، ذلك أنه كان يشعر بالقلق لتحركات الملك حسين التي خشي أن تؤثر على الملك فهد، وتجعله يرضى بالحلول الوسط مع بغداد، مما يفشل المخطط الأمريكي لضرب العراق، وخاصة وأن الملك فهد لم يقرر بعد حتى تلك الساعة الموافقة على نزول القوات الأمريكية والحليفة في السعودية، خوفاً من رد فعل صدام حسين.

وخلال المناقشات اقترح جون سنونو على الرئيس بوش أن تشارك قوات عربية وإسلامية في التحشد، لتكّون غطاء للقوات الأمريكية والحليفة، واستهوت الفكرة الرئيس بوش، وقال على الفور إنه سوف يوفر الغطاء المطلوب بأسرع وقت، وطلب من وزير دفاعه [ديك تشيني] السفر إلى السعودية ويصطحب معه الجنرال [شوارتزكوف] قائد قوات التدخل السريع، للالتقاء بالملك فهد، وترتيب الأمور معه، وتم الاتصال بالملك، الذي أبدى كامل استعداده لاستقبال تشيني والوفد المرافق له.

وفي الوقت نفسه أتصل بوش بالملك الحسن الثاني، ملك المغرب، والرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس السوري حافظ الأسد، وتباحث معهم حول موضوع المشاركة في الحشد العسكري ضد العراق.

أما ديك تشيني، والجنرال شوارتزكوف، فقد غادرا إلى السعودية على عجل للقاء الملك فهد، حيث وصلا جدة يوم 6 آب 1990، يصحبهما نائب مدير وكالة المخابرات المركزية [روبرت جبتس].

لكن الرئيس الأمريكي بوش الذي لم يكن راضياً بكل التحركات التي يجريها القادة العرب لإنقاذ نظام صدام، مضى في تنفيذ مخططه، بعد أن وقع صدام في الفخ.

وتقدم بمشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن الدولي، يقضي بفرض عقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية شاملة وقاسية على العراق لم يسبق أن أصدر مجلس الأمن مثلها من قبل في كل تاريخ الأمم المتحدة، وفيما يلي نص القرار:

قرار رقم 661 ـ 6 آب 1990

أن مجلس الأمن:

إذ يعيد تأكيد قراره رقم 660 ، المؤرخ في 2 آب 1990، وإذ يساوره القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار، لأن غزو العراق للكويت لا يزال مستمراً، ويسبب المزيد من الخسائر في الأرواح، ومن الدمار المادي، وتصميماً منه على إنهاء غزو العراق للكويت، واحتلاله لها، وعلى إعادة سيادة واستقلال الكويت، وسلامتها الإقليمية.

وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار 660، وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، فردياً وجماعياً، رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وفقاً للمادة 51 من الميثاق. وإذ يتصرف وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1ـ يقرر أن العراق لم يمتثل للفقرة 2 من القرار 660، في 1990، واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت.

2ـ يقرر نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة الثانية من القرار 660، وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت.

3ـ يقرر أن تمنع جميع الدول مما يلي:

(أ) ـ استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار إلى أقاليمها.

(ب) ـ أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها، ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز التصدير، أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق، أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها، أو السفن التي ترفع علمها، أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

(ج) ـ أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها، أو تتم من أقاليمها، أو باستخدام

السفن التي ترفع علمها، لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشأها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الإمدادات المخصصة بالتحديد الأغراض الطبية، والمواد الغذائية، في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت، أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها العراق أو الكويت، أو منهما، وأية أنشطة يقوم بها رعاياها، أو تتم في أقاليمها، ويكون من شأنها تعزيز عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

4 ـ يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال، أو مواد مالية أو اقتصادية أخرى للحكومة العراقية، أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة للعراق أو الكويت، وأن تمنع رعاياها، أو أي أشخاص داخل أقاليمها، من إخراج أي أموال، أو موارد من أقاليمها، أو القيام بأي طريقة أخرى بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو لأي من مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت، فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية، أو الإنسانية، والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية.

5 ـ يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقة، وفقاً لأحكام هذا القرار، بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه، أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار.

6ـ يقرر وفقاً للمادة 28 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن تشكيل لجنة تابعة لمجلس الأمن، تضم جميع أعضائه، كي تضطلع بالمهام التالية، وتقدم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها، وتوصياتها:

(ا) ـ أن تنظر في التقارير التي سيقدمها الأمين العام، عن التقدم المحرز

في تنفيذ هذا القرار.

(ب)ـ أن يطلب من جميع الدول، المزيد من المعلومات المتصلة بالإجراءات التي أتخذها، فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للأحكام المنصوص عليها في هذا القرار.

7 ـ يطلب إلى جميع الدول أن تتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة، فيما يتعلق بقيامها بمهمتها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة، تنفيذاً لهذا القرار.

8ـ يطلب من الأمين العام تزويد اللجنة بكافة المساعدات اللازمة، واتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة لهذا الغرض.

9 ـ يقرر، أنه بغض النظر عن الفقرات من 4 إلى 8 أعلاه، لا يوجد في هذا القرار ما يمنع من تقديم المساعدات للحكومة الشرعية للكويت، ويطلب إلى جميع الدول ما يلي:

(أ) ـ اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالتها.

(ب) ـ عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

10 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار على أن يقدم التقرير الأول خلال 30 يوماً.

11 ـ يقرر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله، وأن يواصل بذل الجهود كي يتم إنهاء الغزو الذي قام به العراق في وقت مبكر. (4)

وهكذا أتمت الولايات المتحدة فرض أشد حصار عرفته الأمم المتحدة في تاريخها ضد العراق، وأصبح العراق عاجزاً عن بيع نفطه، وجمدت أمواله في الخارج، وأصبح عاجزاً عن تأمين الحاجات المادية والمعيشية للشعب.

ولم يدرْ في خلد أحد، أن الحصار المفروض سوف يدوم سنوات طوال، وبحجج مختلفة، ليس ضد صدام ونظامه الدكتاتوري الفاشي، ولكن ضد الشعب العراقي المغلوب على أمره.

وفي الوقت الذي صدر فيه هذا القرار، أستقبل الملك فهد، وكبار رجالات الدولة السعوديين الوفد الأمريكي برئاسة وزير الدفاع [ديك تشيني]، وتحدث الملك فهد عن علاقاته القديمة بالرئيس بوش، وأكد أنه معجب بمواهبه، ومصداقيته!.

ثم تلاه في الحديث ديك شيني، مستعرضاً موقف الولايات المتحدة المؤيدة والمساندة للسعودية في كل الأحوال والظروف، وأبلغ الملك فهد قائلاً:

{أن الرئيس بوش يضمن تماماً الوفاء بكل مستلزمات الأمن في المنطقة، وأنه يعتبر صدام حسين يمثل أكبر خطر على المنطقة، ولابدّ من التصدي له، وهذا ما تريده الولايات المتحدة، ولقد أجرى الرئيس بوش اتصالات واسعة مع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين، من أجل حشد التأييد للإجراءات الأمريكية، وأضاف إن الرئيس بوش مصمم على الدفاع عن السعودية ضد أي هجوم محتمل من العراق، وأنه سيسعى إلى خنق العراق اقتصادياً، عن طريق الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن بموجب قراره رقم}661. (5)

وبعد نقاشات مطولة أعلن الملك فهد عن موافقته على استقبال القوات الأمريكية والحليفة على الأراضي السعودية.

وفي ختام اللقاء أعلن وزير الدفاع تشيني أنه سيغادر إلى بلاده تاركاً فريق عمل في السعودية ليرتب الأمور لاستقبال القوات الأمريكية والحليفة، وقد طلب منه الملك أن يتم حشد القوات بكل هدوء، وبدون ضجيج، لئلا يقدم صدام حسين على العدوان على السعودية، قبل اكتمال الحشد العسكري الأمريكي.

وقبل أن يغادر تشيني جدة أجرى اتصالاً هاتفياً مع بوش، ورئيس أركان الجيش الأمريكي كولن باول، وابلغهما بموافقة الملك فهد بنزول القوات الأمريكية والحليفة في السعودية طالباً المباشرة في الحشد.

وبالفعل صدرت الأوامر بالتحرك، وبدأت طلائع القوات الأمريكية تصل إلى السعودية، حيث وصلت الفرقة 82 المحمولة جواً يوم 8 آب، كما هبطت 48 طائرة حربية طراز (F15) في قاعدة الظهران الجوية الضخمة. (6)

وفي طريق عودته، التقي وزير الدفاع الأمريكي تشيني بالرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، وتباحث معه حول مساهمة مصر في الحشد العسكري، وحول تقديم التسهيلات العسكرية لعبور حاملات الطائرات الأمريكية المسيرة نووياً لقناة السويس، ثم غادر تشيني إلى المغرب والتقى بالملك الحسن الثاني، حيث تباحث معه حول مساهمة المغرب بالحشد العسكري ضد العراق.

وفي صباح 8 آب، وقف الرئيس بوش يوجه خطابه عبر شاشات التلفزة الأمريكية والعالمية، ويتحدث عن العدوان العراقي على الكويت، وعن تصميمه على دحره، ومما جاء

في خطابه قوله:

{إننا نطلب انسحاباً كاملاً وفورياً غير مشروط، لكل القوات العراقية الموجودة في الكويت، وإن قواتنا ذهبت إلى السعودية في مهمة دفاعية، ونأمل أن لا تبقي القوات في منطقة الخليج طويلاً . إن هذه القوات مكلفة بالدفاع عن نفسها، وعن المملكة العربية السعودية، وعن كل أصدقائنا في الخليج}.(7)

وعلى الجانب العربي من الأزمة، راح الرئيس المصري مبارك يبذل محاولاته لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت، وأتصل بسفير العراق في القاهرة نبيل نجم التكريتي، وحمله رسالة إلى صدام، ووضع تحت تصرفه طائرة خاصة تنقله إلى بغداد، ليعود بجواب من صدام في اليوم التالي إلى الإسكندرية، وعاد السفير ومعه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة [عزت الدوري].

وخلال اللقاء الذي تم بين مبارك وعزت الدوري في الإسكندرية أصر الأخير على أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأنه لا مجال للمفاوضات حول الانسحاب، وفي تلك الأثناء صدر بيان عراقي يعلن ضم الكويت إلى العراق رسمياً. (8)

وعلى اثر صدور قرار نظام صدام بضم الكويت للعراق رسمياً، سارع مجلس الأمن إلى إصدار قرار جديد ضد العراق تحت رقم 662 بتاريخ 9 آب 1990، وهذا نصه:

قرار رقم 662- في 9 آب/أغسطس 1990

مجلس الأمن:

إذ يشير إلى قراريه 660 في 1990، و661 في 1990

وإذ يثير بالغ جزعه إعلان العراق اندماجه التام والأبدي مع الكويت.

وإذ يطالب، مرة أخرى بان يسحب العراق فوراً، وبدون قيد أو شرط، جميع قواته إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 آب 1990.

وقد صمم على إنهاء احتلال حكام العراق للكويت، واستعادة سيادتها، واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وقد صمم أيضاً على استعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت يقرر:

1 ـ إن ضم العراق للكويت، بأي شكل من الأشكال، وبأية ذريعة كانت، ليست له أي صلاحية قانونية، ويعتبر لاغياً وباطلاً.

2 ـ يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة، عدم الاعتراف بذلك الضم، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء، أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم.

3ـ يطالب كذلك بأن يلغي العراق إجراءاته التي أدعى بها ضم الكويت.

4 ـ يقرر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله، وأن يواصل جهوده لوضع حد مبكر للاحتلال. (9)

وفي نفس اليوم التقى الرئيس حسني مبارك خطاباً موجهاً للأمة العربية، تحدث فيه عن المخاطر الجسيمة لغزو الكويت قائلاً:

{ أن الصورة تبدو سوداء قاتمة ومخيفة، وما لم نتدارك الموقف فوراً، فان الحرب حتمية، أضاف بأن هذه الحرب إن وقعت فسوف تكون مفزعة، ومدمرة}.

وأردف الرئيس مبارك قائلاً: {لا أحد يعرف مخاطر الحرب كما يعرفها هو، وانه يستطيع أن يقول أن الحرب ستكون شيئاً رهيباً وفضيعاً، واختتم حديثه بالآية الكريمة، ألا قد بلغت، اللهم فاشهد}.

وكان ديك تشيني قد أطلع مبارك على خطة التدخل (1002ــ 90)، وهاله مما سمع منه.

وفي خلال حديثه، وجه مبارك عبر موجات الأثير دعوة للقادة العرب لعقد قمة عربية عاجلة في القاهرة لتدارس سبل حل الأزمة قبل وقوع الكارثة.

بدأ الملوك، والرؤساء العرب يتوافدون إلى القاهرة، بعد ساعات من خطاب مبارك، وكان أول الواصلين العقيد القذافي، لكن صدام حسين لم يحضر، بل أرسل عنه طه ياسين رمضان، نائب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى طارق عزيز، كما أن الملك الحسن الثاني أناب عنه رئيس وزرائه.

ثالثاً:مؤتمر القمة العربي في القاهرة يبحث الأزمة

بعد تكامل الوفود العربية، تقرر عقد القمة في صباح يوم الجمعة المصادف 10 آب، ومن دون أن يسبق ذلك مؤتمر لوزراء الخارجية لإعداد جدول أعمال للمؤتمر، وقد أعترض الوفد العراقي على هذا الإجراء، وطالب أن يسبق ذلك اجتماع لوزراء الخارجية لوضع جدول الأعمال، ومناقشة وتقديم التوصيات للملوك والرؤساء لمناقشة الأزمة بصورة مباشرة.

إلا أن ذلك الاعتراض كان قد جرى رده بحجة عدم وجود الوقت الكافي لعقد اجتماع لوزراء الخارجية، وأن الأمر سيترك للملوك والرؤساء لمناقشة الأزمة بصورة مباشرة.

وفي تلك الأثناء، قدّم وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، مسودة قرار إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، طالباً منه طبع نسخ منه وتوزيعه على الملوك والرؤساء قبل دخولهم القاعة.

أحدث المشروع هرجاً كبيراً في قاعة الاجتماع، واحتج العقيد القذافي عليه، وكان يشير إلى أن مشروع القرار قد تم وضعه من قبل الولايات المتحدة باسم السعودية، وكان أهم ما ورد في مشروع القرار هو أن القمة تستجيب لطلب السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية إلى السعودية، لتنضم إلى القوات الأمريكية والحليفة، وفيما يلي نص القرار:

{ إن مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة يومي 19 و20 محرم 1411 هجرية، الموافق ليومي 9 و10 آب/ أغسطس 1990 ميلادية:

بعد الإطلاع على قرار مجلس الجامعة العربية، الذي أنعقد في دورة غير اعتيادية في القاهرة يومي 2 و 3 ، آب 1990، وبعد الإطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر في القاهرة، في الرابع من آب 1990.

وانطلاقاً من أحكام ميثاق الجامعة العربية، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية، والمادتين 25، 51، وإدراكاً للمسؤولية التاريخية الجسيمة، التي تمليها الظروف الصعبة، الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي، والأمن القومي العربي، ومصالح الأمة العربية العليا يقرر:

1ـ تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 3 آب 1990، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي في 4 آب 1990.

2ـ تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، رقم 660 ، بتاريخ 2 آب 990 و 661 بتاريخ 6 آب 990 ، ورقم 662 بتاريخ 9 آب 1990، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.

3ـ إدانة العدوان العراقي على الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه، ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ 1 آب 1990.

4ـ تأكيد سيادة واستقلال الكويت، وسلامته الإقليمية، باعتباره دولة عضو في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه، وتحقيق سيادته.

5ـ شجب التهديدات العراقية، واستنكار حشد القوات العراقية على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد التضامن العربي معها، ومع دول الخليج العربي الأخرى عملاً بحق الدفاع الشرعي، وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ولقرار مجلس الأمن رقم 661 في 6 آب 1990 على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت، وعودة الشرعية إليها.

6ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساعدة قواتها المسلحة، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية، ضد أي عدوان خارجي.

7ـ تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، ورفع تقرير عنه خلال 15 يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن. (10)

أحدث مشروع القرار هذا هيجاناً للوفد العراقي، الذي صار يسأل أمين عام الجامعة العربية عن مصدر هذا المشروع ، وكيف تم وضعه، وكيف تسنى وضعه دون مشاركة الوفود المشاركة في المؤتمر، وكان ردّ الأمين العام أنه لم يكن المسؤول عن وضع ترتيبات المؤتمر، وقد ردّ طارق عزيز مطالباً بإجراء تحقيق رسمي حول الموضوع.

لكن الأمين العام أجابه بأن الأمر ليس في يده، وأن من الأفضل أن تتفاهم الوفود مع بعضها، دون توريط الأمانة العامة للجامعة في ما لا تملك سلطة عليه، وقد علق أحد مستشاري الملك حسين على المشروع قائلاً:

{إنني اشعر أنه مشروع مترجم عن الإنكليزية، وليس كتابة أصلية باللغة العربية}. (11)

وكان يعني في قوله هذا أن المشروع قد وُضع من قبل الولايات المتحدة. أما العقيد القذافي فقد امسك في يده بنسخة من المشروع وصار يصيح بأعلى صوته:

{إذاً فهذا هو ما يريدونه منا إن نختم بأصابعنا عليه؟}!!. (12)

ثم التفت إلى الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قائلاً له: {لماذا تلجئون للأمريكان لحمايتكم؟ لماذا لا تختصرون الطريق وتطلبون حماية من حكومة إسرائيل مباشرةً؟}.(13)

لكن الرئيس مبارك أسرع للإعلان عن بداية جلسة المؤتمر، رغم كل الاعتراضات، وبدأ بإلقاء كلمة الافتتاح، وتحدث عن انعكاسات الغزو العراقي للكويت، واصفاً إياه بالخطب الجلل، الذي لم تشهد له الأمة العربية مثيلاً من قبل، وقال محذراً:

{إن الواجب أن نتحرك في إطار عالم اليوم، ونتحدث بلغته}.(14)

وكان بذلك يشير إشارة واضحة إلى أن الولايات المتحدة قد أصبحت في واقع الحال تحكم العالم، تحت مظلة ما أطلقت عليه بالنظام العالمي الجديد!!.

وبعد انتهاء مبارك من إلقاء خطابه أنفض الاجتماع على أن يعقد مرة أخرى بعد صلاة الجمعة، وتناول الغداء، وأخذ قسط من الراحة، وعاد المجتمعون في الساعة الرابعة والنصف عصراً.

كان الجو عاصفاً خلال الاجتماع، ووقعت مشادة حادة بين الوفدين العراقي والكويتي، أصيب على أثرها وزير الخارجية الكويتية، صباح الأحمد الصباح، ونقل إلى المستشفى.

وادعى طه ياسين رمضان أن حكومة الكويت قد تآمرت مع الولايات المتحدة على العراق، وان الولايات المتحدة كانت تنوي إنزال قواتها في الكويت للاعتداء على العراق، ورد

عليه الشيخ سعد، ولي عهد الكويت، ورئيس الوزراء، نافياً الإدعاء العراقي، وذكر بان الكويت كانت قد أبدت استعدادها للتنازل عن ديونها على العراق، والبالغة 30 بليون دولار، ولكن دون إعلان رسمي، وأن الكويت اعتذرت عن تأجير جزيرتي بوربا، وبوبيان، زمن الحرب العراقية الإيرانية لكي لا تُتهم الكويت بالتعاون مع العراق ضد إيران.

ثم تحدث الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد قائلاً:

{إننا مطالبين بان نجد وسيلة عربية بحتة لحل الأزمة، وإلا فإننا نكون قد ضيعنا كفاح أجيال، إن أجيال من شعوبنا قضت عمرها في محاربة الاستعمار، ولا يعقل أن نجد الآن من يمهد الطريق للاستعمار لكي يعود إلى بلادنا من جديد بقوته العسكرية}. (15)

أما ياسر عرفات فقد أقترح إرسال وفد يمثل ثلاثة من ملوك ورؤساء الدول العربية إلى بغداد للقاء صدام حسين، وإقناعه بسحب قواته من الكويت.

إلا أن اقتراحه رُفض، فقد كان واضحاً أن المؤتمر لم ينعقد إلا ليوقع على مشروع القرار الذي وضعته الولايات المتحدة لإعطاء المبرر للحشد الأمريكي في السعودية، وتحت غطاء عربي، وقرار رسمي يصدر عن القمة، وإن أية محاولة لحل الأزمة لم تكن في الحسبان، فلقد قُضي الأمر، وبُوشر بالحشد والإعداد للهجوم المرتقب على العراق، وتوجيه الضربة القاضية له، ونزع أسلحته، وتحطيم بنيته الاقتصادية والاجتماعية لكي لا يستطيع النهوض من جديد لعقود طويلة.

ثم نهض الرئيس المصري حسني مبارك لينهي النقاش بطلب إقرار مشروع القرار الذي وضعته أمريكا قائلاً:

{ إن لدينا قرار وزعناه في الصباح، وسوف أطرحه الآن للتصويت}.

ورغم اعتراض العديد من الوفود أصرّ مبارك على التصويت على القرار، وطلب من الوفود الموافقين على مشروع القرار رفع الأيدي، خلافاً لنظام التصويت المعمول به بالجامعة العربية والذي ينص على الإجماع. أخذ مبارك يعدّ الموافقين، وقد بلغ عددهم 11 عضواً، ورفضه كل من العراق وليبيا، فيما تحفظت عليه كل من السودان، وفلسطين، وموريتانيا، وامتنعت عن التصويت كل من الجزائر واليمن والأردن.

وسارع مبارك إلى إعلان موافقة الأغلبية على القرار، ورفع الجلسة وسط هياج، واحتجاج العديد من الوفود.

كان طبيعياً أن الولايات المتحدة أرادت أن يصدر القرار، بأي شكل من الأشكال، حتى ولو أدى ذلك إلى انهيار الجامعة العربية، فقد كان القرار غير دستوري، بموجب ميثاق الجامعة الذي ينص على الإجماع، وأدى ذلك إلى وقوع انقسام خطير في صفوف الأمة العربية، ما تزال تعاني منه حتى يومنا هذا.

وهكذا أفتتح قرار القمة العربية الطريق أمام الولايات المتحدة لتنفيذ الخطة المسماة [90ـ2000] تحت غطاء الشرعية العربية، وأخذت الولايات المتحدة تجمع إلى صفها بقية الدول الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى، وأقنعت الاتحاد السوفييتي بتأييد إجراءاتها، ولم يبقَ أمامها سوى إنجاز التحشد المطلوب، وأصبح نشوب الحرب مسألة وقت لا أكثر.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسكرتيرها العام، فلم يكن لهما أي دور فاعل في الأزمة، وغدا مجلس الأمن أداة طيعة بيد الولايات المتحدة، وبدأت تتوالى القرارات ضد العراق، كما أرادها بوش، وأخذت القوات بالتجمع في الأراضي السعودية استعداداً لليوم الموعود.

رابعاً: نظام صدام في مأزق

لم يُقدّرْ نظام صدام الأمور تقديراً صائباً، وأوقع نفسه بالفخ الأمريكي، وجره تعنته إلى نقطة اللا عودة.

فقد استهان صدام حسين بالتطورات التي حدثت على المستوى العالمي، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبداية تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، دون منازع .

وقد أخذ صدام الغرور من تعداد جيشه، وأسلحته التقليدية منها، وأسلحة الدمار الشامل، الكيماوية والبيولوجية والجرثومية، وصواريخه بعيدة المدى، إضافة إلى سعيه الحثيث لامتلاك القنبلة النووية.

وقد ظن صدام نفسه قادر على منازلة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، الذين لهم مصالح كبرى في الخليج تجعلهم على استعداد لعمل كل شيء من أجل الحفاظ عليها، حتى لو أدت إلى حرب ذرية، ووصل الأمر بصدام أن يقف أمام عدسات التلفزيون، يستهزئ بقوة الولايات المتحدة، وتكنولوجيتها العسكرية قائلاً:

{إن طائرة الشبح التي يهددوننا بها لا تخيفنا، وإن بإمكان راعي الغنم أن يسقطها ببندقية البرنو!}، أضاف صدام قائلاً: { إنني واثق كل الثقة بأننا سننتصر إذا ما قامت الحرب، وإننا سوف نهزم الجيوش الأمريكية وجيوش حلفائها، ونعيد جنودهم إلى بلادهم بالأكفان!}. (16)

بهذه العقلية كان يفكر صدام حسين، وقد جعل من نفسه القائد الضرورة الذي لم تنجب الأمة العربية قائداً مثله من قبل، وقد بلغ به الغرور حداً جعله يفاجئ حتى اقرب أصدقاء العراق، في غزوه الكويت.

فقد كان من المفروض أن يجري مشاورات مع الاتحاد السوفيتي، الذي تربطه به معاهدة صداقة وتعاون إستراتيجي، حول خططه لغزو الكويت، ويقف على حقيقة موقفه من مغامرته تلك، فلا يُعقل أن يُقدم بلد صغير كالعراق على تحدي الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، دون أن يكون له سنداً كالاتحاد السوفيتي.

وهكذا فوجئ صدام بأن الاتحاد السوفيتي يقف ضد مغامرته، ولا يؤيده فيها، بل يطالبه بالانسحاب الفوري من الكويت، ويؤيد كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضد العراق.

وبدلاً من أن يعيد صدام حساباته، ويتدارك الأمور قبل فوات الأوان، فإننا نجده يصعّد الأزمة أكثر فأكثر، فقد أعلن عن مطالب جديدة، بربط مسألة احتلال الكويت بمشاكل الشرق الأوسط، طالباً انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وانسحاب الجيش السوري من لبنان، وذهب إلى أبعد من ذلك فطالب بتوزيع الثروة النفطية على الدول العربية الفقيرة. (17)

كانت تلك كلمة حق أراد بها باطل، فلو كان صدام يهتم بمصالح الشعوب العربية إلى هذا الحد، فقد كان الأولى به أن يهتم بمصالح شعبه أولاً وقبل كل شيء.

لكنه بدلاً من أن ينهض بمستوى معيشة شعبه، زجه في حرب دموية لا مبرر لها، ولا مصلحة له فيها مع الجارة إيران، دامت 8 سنوات، وأغرق العراق وشعبه بالدماء، وجاءت الحرب على الأخضر واليابس، كما يقول المثل.

وخرج العراق منها وهو مثقل بالديون، وقد فقد كل مدخراته، وأصيب اقتصاده بالانهيار التام، وبدلاً من أن يحاول صدام إصلاح أوضاع العراق الاقتصادية، عن طريق نبذ الحروب، وسياسة التسلح، وتبديد ثروات البلاد، فإنه لجأ إلى غزو الكويت، وأوقع العراق بمأزق جديد، يفوق بمئات المرات، المأزق الإيراني، ولم يحسب أي حساب لما يمكن أن تؤدي مغامرته هذه بالعراق من مآسي وويلات.

لقد كان التساؤل على أفواه الجميع يقول:

كيف جرأ صدام حسين على تحدي الولايات المتحدة؟

هل كان هناك أدنى شك بان صدام يقود العراق إلى معركة خاسرة؟

لقد كان المواطنون العراقيون في تلك الأيام يتساءلون عن سر موقف صدام، وكان في تقديرهم رأيين لا ثالث لهما، فأما أن يكون صدام قد أصابه مَسّ من الجنون، جعله يقنع نفسه بقدرته على دحر الجيوش الغربية، أو حصلت لديه القناعة بأن الولايات المتحدة، التي سهلت له الأمر للإقدام على مغامرته، حين التقى بسفيرتها [أيريل كلاسبي] قد أعطته الضوء الأخضر لاحتلال الكويت، تعويضاً لخسائره في حربه مع إيران، نيابة عنها، وأن ما تفعله من استعدادات حربية ما هو إلا زوبعة في فنجان لا تلبث أن تضمحل وتزول، وليست فخاً نصبته له الولايات المتحدة لتوقع العراق فيه، من أجل توجيه الضربة القاضية له، وتحطيم قدراته العسكرية والاقتصادية، وتعيد العراق إلى الوراء عشرات السنين.

وعندما أدرك صدام، بعد فوات الأوان، أن التحشيدات الأمريكية والحليفة في السعودية لا يمكن أن تكون لمجرد التهديد، أو لذر الرماد في العيون، والسكوت عن احتلال الكويت، وحاول أن يقدم التطمينات للولايات المتحدة لعله يثنيها عن القيام بالهجوم على العراق.

فقد أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد بأن العراق لا ينوي مطلقاً التعرض للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، وبشكل خاص مصالحها النفطية، وأنه ليس له أطماع في السعودية، ولا أي بلد خليجي، وأن احتلال الكويت يتعلق بمسألة تاريخية تؤكد أن الكويت

جزء لا يتجزأ من العراق.

كما أبدى صدام حسين للقائم بالأعمال الأمريكي عن استعداده لإقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، ورجاه أن ينقل كل ما دار في اللقاء إلى الرئيس بوش بصورة مباشرة، وقد وعده القائم بالأعمال الأمريكي بأنه سيفعل ذلك.

ومن جانبه، طالبه القائم بالأعمال بأن يسمح للرعايا الغربيين بمغادرةالعراق، حيث سبق لصدام أن أحتجزهم في العراق كرهائن، ليمنع كما أعتقد، الولايات المتحدة وحلفائها من ضرب العراق.

لكن صدام أبلغه انه يعتبرهم ضيوف على العراق !!، ولا خطر عليهم، إلا إذا كانت النية مبيته لضرب العراق، وانتهى الاجتماع بعد ذلك بين الطرفين.

وانتظر صدام حسين أي إشارة من الجانب الأمريكي، لكنه كان يحاول عبثاً، فقد كانت التحركات الأمريكية تجري بأسرع ما يكون لإكمال التحشد استعداداً للهجوم على العراق.

ولم يكن الرئيس بوش على استعداد لفتح أي قناة اتصال مع صدام حسين وإجراء أي نقاش معه، حتى ولو قرر العراق الانسحاب حقاً، فقد كانت الخطة قد تقرر تنفيذها مهما كانت الظروف لكي تنهي الولايات المتحدة التهديد العراقي لمصالحها في الخليج لسنين طويلة.

وحاول صدام في آخر المطاف، وبعد أن أدرك أن الحرب باتت وشيكة، أن يوصل إشارات للولايات المتحدة عن نيته للتراجع، ونقل إلى ياسر عرفات أفكاراً جديدة لكي يوصلها بدوره، عن طريق وسيط آخر مقرب من مراكز السلطة في الولايات المتحدة، وكانت تلك الأفكار تتضمن ما يلي:

1 ـ موافقة العراق على الانسحاب من الكويت.

2 ـ موافقة العراق على عودة أسرة الصباح إلى الحكم من جديد.

3 ـ تواجد عراقي في جزيرة بوبيان، وعودة منطقة الرميلة الجنوبية للسيادة العراقية.

4 ـ تنازل الكويت عن الديون المستحقة على العراق.

5 ـ دخول قوات عربية بصورة مؤقتة إلى الكويت، لحين عودة أسرة الصباح إلى الحكم، وترتيب الأوضاع الأمنية في البلاد.

لكن محاولات نظام صدام كلها ذهبت أدراج الرياح، ولم يعد له متسع من الوقت لأي مناورة للانسحاب من الكويت وحفظ ماء الوجه، فقد كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة أن صدام قد دخل المصيدة، ولا يمكن أن تطلقه من جديد.

لقد كان هَمْ الولايات المتحدة تأمين الحشد الكافي، بأسرع وقت ممكن، لضمان عدم تعرض السعودية لخطر هجوم عراقي، ولذلك فلم تتحدث في بادئ الأمر عن التصدي للعراق، بل ادعت بأنها جاءت بقواتها لحماية السعودية ودول الخليج الأخرى.

وعندما أصبح لديها من القوة ما تستطيع حماية السعودية، أعلنت عن توجهاتها الحقيقية بأنها لن ترضَ فقط بسحب العراق لقواته من الكويت، أو طردها بالقوة، بل زادت على ذلك بأنها تريد نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل.

وفي حقيقة الأمر، وكما أثبتته الأحداث فيما بعد أنها كانت ترمي إلى أبعد من ذلك بكثير إنها كانت قد صممت على تحطيم البنية الاقتصادية للعراق، تحطيماً شاملاً، وإعادة العراق إلى ما قبل الثورة الصناعية، كما قال جيمس بيكر، وزير الخارجية، لطارق عزيز في لقاء [جنيف] قبيل نشوب الحرب بأيام .

استمرت الولايات المتحدة وحلفائها بتحشيد القوات العسكرية، وكان النظام العراقي يرد على ذلك التحشيد، بتحشيد المزيد من قواته حتى جاوزت النصف مليون عسكري، معززين بآلاف الدبابات والمدفعية والصواريخ، وكان الشعب العراقي يضع يده على قلبه، وهو في أقصى حالات القلق لما يمكن أن يحل به، وبالوطن، نتيجة تهور وغرور دكتاتور أهوج .

لقد تم إحكام طوق الحصار على العراق، وقُطعت السبل أمام نفطه، وتوقفت أنابيب النفط عن الجريان، أخذت السفن الحربية الأمريكية والحليفة تجوب مياه الخليج، وتوقف السفن المتوجهة إلى العراق، والقادمة من موانئه، وتفتشها، وتصادر حمولتها.

كان النظام العراقي يعتقد بأن ليس بإمكان الولايات المتحدة منع العراق من بيع نفطه ونفط الكويت، لما يمكن أن يسببه المنع من نقص في الأسواق العالمية، ويؤدي بالتالي إلى

ارتفاع كبير في الأسعار.

وبالفعل فقد ارتفعت الأسعار من 13 دولار إلى ما يقرب 40 دولاراً، لكن الولايات المتحدة سارعت للتدخل، وطرحت من خزينها الاستراتيجي كميات كبيرة من النفط.

كما أوعزت إلى أصدقائها من الدول المنتجة للنفط، وعلى رأسها السعودية ودول الخليج، إلى رفع معدلات الإنتاج، وعدم التقيد بحصص الإنتاج، وبدأ الإنتاج يتصاعد لدى معظم دول الأوبك التي كانت تواقة لزيادة إنتاجها متجاوزة حصص الإنتاج التي كانت قد أقرتها منظمة الأوبك، وهكذا عادت الأسعار إلى الهبوط من جديد.

وفي الوقت الذي حُوصر النفط العراقي والكويتي، وتوقفت موارد العراق النفطية، كانت الأرصدة العراقية في المصارف الأجنبية قد جُمدت، مما أوقع النظام العراقي في حيرة كبرى، لا يعرف كيف يخرج منها، وكل ما فعله هو لجوئه إلى التصعيد مرة أخرى، حيث أعلن النظام أن الرعايا الأجانب سوف يحجزون في كافة المرافق الاقتصادية والعسكرية كرهائن لمنع أي هجوم تشنه الطائرات الأمريكية والحليفة، مما أثار الغضب والاستنكار العالمي الواسع على زج المدنيين في مخاطر الحرب.

وعلى الفور بادرت الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن تحت رقم 664، في 18 آب 1990، والذي اقره المجلس، وقد عبر القرار عن قلق المجتمع الدولي من حجز الرعايا الأجانب، وطالب العراق بأن يؤمن مغادرتهم العراق على الفور، وحمل العراق مسؤولية أي ضرر يمس سلامتهم وصحتهم .

وكان النظام العراقي قد أخلى كافة فنادق الدرجة الأولى في بغداد وحجز الرعايا الأجانب فيها، وفيما يلي نص القرار 664:

قرار رقم 664

إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى غزو العراق للكويت وإعلان ضمه إليه، وإلى القرارات 660، 661، 662، وإذ يشعر بالقلق البالغ بالنسبة لسلامة ورفاه رعايا بلدان ثالثة في العراق والكويت، وإذ يشير إلى التزامات العراق في هذا الشأن، طبقاً للقانون الدولي. وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق بعد أن أعرب أعضاء

المجلس في 17 آب 1990، عن انشغالهم وقلقهم. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقرر:

1ـ يطلب أن يسمح العراق بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور، وأن يسهل هذا الخروج، ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا.

2ـ يطلب أيضاً أن لا يتخذ العراق أي إجراء يكون من شانه تعريض سلامة، أو أمن، أو صحة أولئك الرعايا.

3ـ يؤكد من جديد ما قرره في القرار 662 في 1990، من أن قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغٍ، ويطلب لذلك أن تلغى حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية، والقنصلية في الكويت، وبسحب الحصانة من تلك البعثات، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من هذه الأعمال في المستقبل.

4ـ يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى مجلس الأمن في اقرب وقت ممكن، تقريراً عن مدى الالتزام بهذا القرار. (18)

خامساً: الملك حسين يقابل الرئيس الأمريكي بوش

حاول الملك أن يبذل جهداً من جديد لعله يستطيع منع الكارثة، وقرر أن يزور بغداد ويلتقي بصدام حسين، وبالفعل توجه إلى بغداد في 12 آب والتقى بصدام، وأجرى معه تقيماً دقيقاً للموقف الخطير، وحتمية الصدام، وما يمكن أن يجره على العراق بصورة خاصة، والعالم العربي بصورة عامة، ولم يُذع أي شيء عن نتائج اللقاء، وعاد الملك حسين إلى عمان في اليوم التالي، واتصل بالرئيس بوش هاتفياً طالباً مقابلته، وجرت الموافقة على اللقاء خلال ثلاثة أيام، وغادر الملك حسين إلى واشنطن، وبصحبته السفير الأمريكي في عمان، وبعد ساعات من وصوله التقى الرئيس بوش في مقره الصيفي، وحاول الملك حسين على ما يبدو التوسط بين صدام والرئيس بوش، وربما كان يحمل معه تنازلات من صدام.

إلا أن الرد من بوش جاء سريعاً وحازماً بأن لا وساطة، ولا مفاوضات مع صدام حسين بأية حال من الأحوال، وكان ما قاله بوش للملك حسين الأتي:

{أرجو أن تسمعني جيداً، البترول بالنسبة لنا أكثر من ضرورة، وهو أسلوب حياة، وأنا لن اسمح لهذا الرجل، يقصد صدام، أن يسيطر على ثلث إنتاج نفط الخليج اليوم، وعلى ثلثي احتياطيات البترول غداً، ولن اسمح لنفسي أن اترك دكتاتوراً يضع يده على شريان حياتنا}.

ثم سكت بوش برهة ليعود مرة أخرى ويقول للملك:

{ إنني ترددت كثيراً قبل أن أوافق على مقابلتك، فأنت كنت في بغداد قبل 24 ساعة من اتصالك التلفوني بي، وكان ترددي في تحديد الموعد لك هو خشيتي من أن تظهر زيارتك وكأن بيني وبين ذاك الرجل [يقصد صدام حسين] أية وساطة، وأنا لا أريد ذلك، ولا الكونجرس، ولا

ولا الرأي العام الأمريكي يسمحان به}. (19)

ورد الملك حسين على الرئيس بوش قائلاً:

{أن الرئيس صدام حسين مستعد للانسحاب من الكويت}.

ورد عليه بوش قائلاً:

{إن صدام يريد الانسحاب بموجب شروط، ونحن لا نقبل بأية شروط، يجب عليه أن ينسحب من الكويت بدون قيد أو شرط، وتعود أسرة الصباح إلى الحكم، ثم نرى بعد ذلك ما يلزم عمله!!}.(20)

كان واضحاً أن عبارة [ما يلزم عمله] تعني في القاموس الأمريكي نزع أسلحة العراق، وتقليص جيشه، وتدمير أسلحة الدمار الشامل، ومنشأته الذرية والكيماوية والبيولوجية والصاروخية.

ولم يكتفِ الرئيس بوش بكل ذلك، بل زاد عليه محذراً الأردن من عدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة فيما يخص إحكام الحصار المفروض على العراق، وهدد بان السفن الحربية الأمريكية والحليفة سوف تقوم بهذه المهمة.

وهكذا فشلت مساعي الملك حسين، وعاد إلى بلاده صفر اليدين، وفي طريق عودته إلى بلاده، مّر الملك حسين بلندن، والتقى رئيسة وزراء بريطانيا ماركريت تاتشر، وكان بوده أن يناقش معها الأزمة، إلا انه فوجئ بتاتشر تلقي عليه محاضرة صارمة عن وقوفه الخاطئ بجانب صدام حسين، وتحذره من مغبة الاستمرار على هذا النهج، وغادر الملك حسين إلى باريس، والتقى الرئيس الفرنسي [ميتران] وتحادث معه حول الأزمة، إلا أن حديثه لم يحقق أي شيء.

ولم يكد الملك حسين يصل عمان، حتى بادرت الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن برقم 665 في 25 آب، يقضي بفرض حصار بحري على العراق والطلب من جميع الدول التعاون في هذا المجال، وهذا نص القرار:

مجلس الأمن : قرار رقم 665 (21)

إذ يشير إلى قراراته 660 ، 661 ، 662 ن 654 ، لعام 1990،

وإذ يطالب بتنفيذها الفوري والتام، وقد قرر أن يفرض الجزاءات الاقتصادية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في قراره 661 في 1990، وتصميماً منه على إنهاء احتلال العراق للكويت، وهو ما يعرض للخطر وجود دولة من الدول الأعضاء، وعلى استعادة السلطة الشرعية للكويت، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، مما يتطلبه التنفيذ العاجل للقرارات السالفة الذكر. وإذ يشجب ما تعرض له الأبرياء من خسائر في الأرواح، بسبب الغزو العراقي للكويت، وتصميمه على منع المزيد من هذه الخسائر، وإذ يثير جزعه الشديد استمرار العراق في رفضه الامتثال للقرارات 660 ، 661 ، 662 ، 664 ، لعام 1990، وخصوصاً تصرفات الحكومة العراقية التي تستخدم السفن الرافعة للعلم العراقي لتصدير النفط ، يقرر:

1ـ يطلب من الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت، والتي تنشر قوات بحرية في المنطقة، أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة، وحسب الضرورة في إطار مجلس الأمن، لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة، بغية تفتيش حمولتها ووجهتها، والتحقق منها، ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشحن، والتي ينص عليها القرار 661 في 1990.

2ـ يدعو الدول الأعضاء، بناء على ذلك إلى التعاون حسب اللزوم لضمان الامتثال لأحكام القرار 661 ، مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن، وفقاً للفقرة 1 أعلاه.

3ـ يرجو جميع الدول أن تقدم من المساعدة ما قد يلزم الدول المشار إليها في الفقرة 1 من هذا القرار، وفقاً للميثاق.

4 ـ يرجو أيضاً الدول المعنية أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ فقرات هذا القرار الواردة أعلاه، على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية، تقدم بعد التشاور مع الأمين العام، التقارير إلى مجلس الأمن، ولجنته المنشأة بموجب القرار 661، بهدف تيسير رصد تنفيذ ذلك القرار.

5 ـ يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره النشط .

الفصل الخامس :

تطورات أزمة احتلال الكويت

أولاً : هذا ما فعله نظام صدام في الكويت!

ثانياً: الدور الإسرائيلي في الأزمة.

ثالثاً: موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة.

رابعاً: مجلس الأمن يواصل إصدار القرارات بحق العراق.

خامسا: الموقف الرسمي العربي من الأزمة

سادساً: نظام صدام في حيرة.

سابعاً : المبعوث السوفيتي بريماكوف يلتقي صدام.

ثامناً : نظام صدام ومسألة الرهائن.

تاسعاً:الغرب يكمل استعداداته الحربية.

أولاً: هذا ما فعله نظام صدام في الكويت!

في الوقت الذي كانت الأزمة بين النظام العراقي والغرب تتصاعد، وحمى الاستعدادات الحربية تشتد كان النظام العراقي يسابق الزمن لتشديد قبضته على الكويت، وكبح جماح أي مقاومة لاحتلاله بأقسى الإجراءات، وأكثرها وحشية.

لقد عّين صدام حسين ابن عمه [علي حسن المجيد] حاكماً عاماً للكويت، وهو المعروف بوحشيته اللا متناهية، والذي لقبه الشعب العراقي بـ [علي كيماوي] حيث ارتبطت باسمه جريمة استخدام القنابل الكيماوية ضد الجنود الإيرانيين، وضد المواطنين الأكراد، عند ما عينه الدكتاتور صدام حسين قائداً لحملة الأنفال السيئة الصيت ضد الشعب الكردي عام 1988، والتي ذهب ضحيتها الألوف من المواطنين الأكراد، وأباد أكثر من 5000 مواطن كردي بالسلاح الكيماوي في حلبجة خلال بضعة دقائق.

لقد مارس صدام حسين أبشع الأساليب عدوانية ضد الشعب الكويتي، كما مارس بشكل منظم عملية سرقة كل ما وقعت عليه يده، سواء ما كان يعود منها للدولة، أو للمواطنين الكويتيين، حيث كان نقل المسروقات يجري على قدم وساق بسيارات النقل الضخمة، العسكرية منها والمدنية، إلى العراق كغنائم، مثل ما كانت تفعل القبائل في القرون الغابرة عندما يغزو بعضها بعضاً.

وهكذا لم يترك نظام صدام شيئاً في الكويت إلا وسطى عليه، بدءاً من الخزينة المركزية، في البنك المركزي الكويتي، من ذهب وعملات نادرة، ومروراً بكل المعدات والأجهزة المستخدمة في الدوائر والمؤسسات الكويتية، والمستشفيات والبنوك، وانتهاءً بالمحلات التجارية الخاصة، والسيارات، ومساكن المواطنين.

فلم يكن صحيحاً ما ادعاه صدام عن عودة الفرع إلى الأصل، بل كان عملية سطو مسلح مع سبق الإصرار، وجاء على كل شيء، كما تأتي موجات الجراد على المزارع فتتركها جرداء قاحلة خلال ساعات، وقد خلقت أفعال نظام صدام شعوراً من العداء الشديد لدى الشعب الكويتي تجاه العراق يصعب محوه لسنوات طوال.

وفي الخامس عشر من آب، أعلن نظام صدام ضم الكويت إلى العراق رسمياً واتخذ العديد من الإجراءات لمحو كل ما يشير إلى الكويت ككيان ودولة، فقد أقدم على إلغاء هوية الأحوال المدنية الكويتية، وقام بإبدالها بهوية الأحوال المدنية العراقية. كما أبدل أرقام

السيارات الكويتية بالعراقية.

وأعلن النظام العراقي أن الدينار الكويتي مساوياً للدينار العراقي، وجرى استخدامه في التعامل في الكويت، وأصر على تحدي العالم كله، والذي لم يعترف بإجراءاته ووقف ضدها، دون أن يبالي بما سوف تسببه مواقفه تلك من مآسي وويلات للشعب العراقي فيما بعد.

لقد ظن صدام أن بإمكانه أن يربح الحرب إذا ما نشبت، كما نجح في حربه مع إيران، وبلغ معه الغرور مداه، بحيث جعله يتبجح بقوته أمام عدسات التلفزيون قائلاً:

{ليس لدي أدنى شك، ولو واحد في المليون بأننا سنربح الحرب إذا نشبت}، وفاته أن نجاحه في حربه ضد إيران ما كان ليتحقق لو لم تكن حرب أمريكية، خاضها صدام حسين نيابة عنها.

ثانياً: الدور الإسرائيلي في الأزمة

كانت أجهزة المخابرات الإسرائيلية ـ الموساد ـ تراقب عن كثب، خلال سني حرب الخليج الأولى جهود النظام العراقي في تطوير آلته الحربية، وحصوله على مختلف أنواع الأسلحة التي كانت تنهال عليه من الشرق والغرب على حد سواء.

وسرعان ما تحولت حالة الترقب لدى إسرائيل إلى حالة من القلق، بعد أن استطاع العراق أن ينشئ المصانع الحربية، ويطور الصواريخ التي حصل عليها من مصادر متعددة، ويزيد من مداها، لتصل إلى عمق إسرائيل، هذا بالإضافة إلى تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والجرثومية، وسعيه الحثيث لتصنيع القنبلة النووية.

ورغم أن إسرائيل استغلت انشغال النظام العراقي بحربه ضد إيران، وأقدمت على ضرب مفاعله النووي عام 1981، إلا أن العراق استطاع أن يحتفظ بما يزيد على 13 كغم من اليورانيوم المنقى، والذي يكفي لصنع قنبلة نووية، وبذل النظام العراقي جهوداً كبيرة لإعادة بناء مفاعله النووي، وكان بعد حرب الخليج الأولى على وشك أن يستطيع إكمال برنامجه لإنتاج القنبلة النووية.

وهكذا فقد بدأت إسرائيل بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية تشن حملة واسعة النطاق على العراق على لسان المسؤولين فيها، وعبر وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية في مختلف أرجاء العالم، وعلى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وهدد

قادة إسرائيل بشن حرب وقائية ضده، لتدمير قواعد صواريخه، ومصانع أسلحته، ومفاعله النووي!.

ورد صدام حسين على التهديدات الإسرائيلية قائلاً، عِبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بأنه إذا ما تعرض العراق للهجوم من جانب إسرائيل، فسوف يرد عليها بالكيماوي المزدوج، ويحرق نصفها.(1)

وهكذا تصاعدت لهجة التهديد والتهديد المضاد بين الطرفين، ووصل الأمر إلى درجة التوقع بحدوث أمر ما بين العراق وإسرائيل.

لكن صدام حسين استدار على حين غرة، من توجهه نحو إسرائيل إلى الكويت، ليغزوها في 2 آب 1990، وليثير الرأي العام العالمي ضد العراق.

وتنفست إسرائيل الصعداء، فقد وقع صدام حسين في الفخ الذي نصبته له الولايات المتحدة، ولن يستطيع الخروج منه، وبدأ الغرب، بزعامة الولايات المتحدة بتحشيد القوات العسكرية في السعودية استعداداً لتوجيه الضربة القاضية للعراق.

كان صدام في تلك الأيام يحاول كسب الرأي العام العربي، ويعوّل عليه في دعمه للضغط على الحكومات العربية لكي تقف إلى جانبه، عن طريق التهديد بضرب إسرائيل بصواريخه، وبالسلاح الكيماوي المزدوج الذي كان يفاخر به.

وأرادت إسرائيل أن تسبق العراق، وتوجه ضربة واسعة لقواعد الصواريخ والمنشآت النووية، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تضغط على حكومة شامير اليمينية المتطرفة لتمسك أعصابها، لكي لا تسبب أية تحركات إسرائيلية رد فعل عربي، والشعبي منه بوجه خاص، مما يضيّع الفرصة على الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للسير بالمخطط المرسوم لضرب العراق.

وسارعت الولايات المتحدة إلى نقل مجموعات كبيرة من صواريخ [باتريوت] المضادة للصواريخ إلى إسرائيل، وتم الاتفاق بين الطرفين، الأمريكي والإسرائيلي على أن تشارك إسرائيل في المجهود الحربي الغربي من وراء الستار، لكي لا تتحول الحرب المقرر شنها على العراق، إلى حرب عربية إسرائيلية بإنجرار إسرائيل إلى حرب مكشوفة مع العراق، لاسيما وأن الولايات المتحدة استطاعت أن تجر مصر وسوريا والمغرب، بالإضافة إلى دول الخليج، إلى المشاركة في

تأمين الغطاء العربي للحرب ضد العراق، بحجة تحرير الكويت، ولتدمير كافة المقومات الاقتصادية والعسكرية للعراق، كما خططت له الولايات المتحدة.

وانصاعت إسرائيل لرغبة الولايات المتحدة، ولم تبدِ رد فعل ضد العراق، حتى عندما أطلق صدام حسين عليها عدد من الصواريخ بعيدة المدى، وهي المعروفة بالرد السريع والعنيف على أي هجوم عليها مهما صغر شأنه، وسارعت الولايات المتحدة بتعويضها بمليار دولار عن كل صاروخ سقط فوق إسرائيل، مدفوعاً من خزائن السعودية وبلدان الخليج.

ثالثاً: موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة

في تلك الظروف التي وقع فيها الغزو العراقي للكويت، كان المعسكر الاشتراكي قد تهاوى، وبدأت عوامل التفكك والانهيار بادية للعيان في الاتحاد السوفيتي، وأصبح انهياره أمراً محتماً، وانكفأ من المسرح الدولي كقوة عظمى، وأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، تلعب الدور الرئيسي في تقرير مصائر الشعوب، دون معارضة تذكر من جانب الاتحاد السوفيتي، بل على العكس من ذلك، بدا الاتحاد السوفيتي منساقاً إلى تأييد الخطوات الأمريكية حيال الأزمة العراقية.

وقبل يوم من قيام العراق بغزو الكويت، كان وزير الخارجية الأمريكية [جيمس بيكر] في زيارة رسمية للاتحاد السوفيتي، حيث أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السوفيتية [إدوارد شيفرنادزا] في فيلادوفسك، حول مختلف القضايا الدولية، ثم غادر بيكر في اليوم التالي إلى منغوليا في زيارة رسمية، ولم يكد جيمس بيكر يمضي سوى ساعات في منغوليا حتى أُبلغ بوقوع الغزو العراقي على الكويت.

سارع بيكر إلى الاتصال مجدداً بوزير الخارجية السوفيتي شفرناتزا، طالباً منه اللقاء من جديد، لبحث موضوع الغزو العراقي، وانعكاساته على الوضع الدولي.

واستجاب شفرناتزا لطلب بيكر، الذي قطع زيارته على الفور، وتوجه إلى موسكو حيث عقد مع الوزير السوفيتي اجتماعاً مطولاً معه حال وصوله، وناقشا معاً مسألة الغزو العراقي للكويت، وموقف الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة منه، وقد أتسم جو اللقاء بين الوزيرين بالتفاهم، حيث أكد الطرفان في بيان مشترك، استنكارهما للغزو، ودعيا العراق

إلى سحب قواته من الكويت فوراً، ودون شروط وظهر بيكر وشيفرناتزا بعد نهاية الاجتماع بأنهما قد اتفقا على كل شيء، وبدا الاتحاد السوفيتي في مواقفه وكأنه قد فقد إرادته، وأصبح تابعاً للولايات المتحدة، وقد تجلى ذلك بجلاء عندما أجتمع مجلس الأمن في نفس اليوم 2 آب 1990 وأصدر قراره الأول رقم 660 ضد العراق، والذي طالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت دون قيد أو شرط، فقد وقّع المندوب السوفيتي على مشروع القرار دون تردد. (2)

ولابد أن أشير هنا إلى أن العراق الذي كان يرتبط مع الاتحاد السوفيتي بمعاهدة صداقة وتعاون، وعلاقات إستراتيجية، لم يحاول إبلاغ الاتحاد السوفيتي بعزمه على غزو الكويت واحتلاله، في حين أن بنود المعاهدة كانت تقتضي التشاور بين البلدين، مما اغضب الاتحاد السوفيتي.

لقد أخطأ صدام حسين عندما ظن أن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يقف إلى جانبه ويدعمه، بموجب المعاهدة المعقودة بين البلدين، ولم يضع في حسبانه أن الظروف قد تغيرت، وتغير معها الاتحاد السوفيتي، وفقد قوة تأثيره في السياسة الدولية، وقد تجلى ذلك في تصريح للرئيس السوفيتي [غورباتشوف]،لأحد القادة العرب حيث قال:

{إن غزو العراق للكويت مخالف لكل المواثيق والأعراف الدولية، وأضاف غورباتشوف قائلاً إن الأمريكيين قالوا لنا بان لهم مصالح حيوية في بترول الشرق الأوسط، وأنهم سيحاربون من أجل حمايتها مهما حدث، ونحن نتفهم وجهة نظرهم}.(3)

هكذا بدا موقف الرئيس السوفيتي من عزم الولايات المتحدة على الحرب دفاعاً عن مصالحها النفطية، وقد عبّر الرئيس الأمريكي بوش عن عظيم امتنانه وسعادته لموقف الاتحاد السوفيتي الجديد.

وفي 9 أيلول 1990،التقى الرئيسان [بوش] و[غرباتشوف] في هلسنكي بفلندا، في مؤتمر للقمة ضمهما، وكان بوش قد عقد العزم قبل هذا اللقاء على استخدام القوات المسلحة لضرب العراق، وإجباره على سحب قواته العسكرية من الكويت، وخلال اللقاء تحدث بوش عن تصميم الولايات المتحدة على استخدام القوة ضد العراق، وزاد على ذلك بأن طلب بوش من غورباتشوف المساهمة بقوات عسكرية معه في الجهد العسكري الغربي. إلا

أن غورباتشوف أعتذر عن المشاركة مدعياً بأنه قد وعد الشعب السوفيتي بأن لا يرسل جيشه للقتال خارج الاتحاد السوفيتي بعد تورطه في أفغانستان.

كان واضحاً من رد غورباتشوف بأنه لا يعارض الخطط الأمريكية فيما يخص أزمة الخليج، وقد ظهر الرئيسان بعد اللقاء في مؤتمرهما الصحفي وعلامات الرضا والارتياح عما دار في الاجتماع بادية على وجهيهما.

لقد تجلى التجاذب السوفيتي الأمريكي في أجلى مظاهره عندما كان بيكر وشيفرناتزا مجتمعان لبحث مشروع القرار رقم 678 الذي قدمته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن حول تفويض المجلس للولايات المتحدة وحلفائها باستخدام القوات العسكرية لطرد القوات العراقية من الكويت.

فلم يكن هناك أي خلاف جوهري بين الطرفين حول مشروع القرار، وكل ما حدث هو خلاف بسيط حول صيغة القرار، فقد أرتئ [شيفرناتزا]عدم ضرورة استخدام عبارة [استخدام القوات العسكرية] والاستعاضة عنها بعبارة [باستخدام كل الوسائل الضرورية] بدلاً منها، مؤكداً للجانب الأمريكي أن العبارة الجديدة تشمل كل شيء، ومن ضمنها استخدام القوة العسكرية، وأضاف شفرناتزا قائلاً: {أنا وأنت ندرك ذلك تماماً}.

لقد أراد شفرناتزا التلاعب بالألفاظ والعبارات، ولم يشأ أن يلزم نفسه بصراحة باستخدام القوة، فقد كان قلقاً من تطورات الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي، حيث كانت الدلائل تشير إلى قرب وقوع انقلاب عسكري في البلاد يطيح بزمرة غورباتشوف ـ شفرناتزا، مما قد يعرضه لمحاسبة قاسية على موقفه من استخدام القوة العسكرية، واستعاض عنها بعبارة مطاطية يمكن تفسيرها كما يشاء الجانب الأمريكي.

تأثير الانقلاب العسكري في الاتحاد السوفيتي في الأزمة:

في يوم 25 آب 1990، وقع بالفعل انقلاب عسكري في الاتحاد السوفيتي، عندما كان غورباتشوف في منتجعه على البحر الأسود، حيث تم وضعه تحت الإقامة الجبرية، محاطاً بالحرس، إلا أن الانقلاب سرعان ما تهاوى وفشل، بعد يومين من وقوعه، وبرز[بوريس يلتسين] المطرود من عضوية المكتب السياسي، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي، في عهد

الرئيس [برجنيف]، وبدا يلعب دوراً كبيراً في تصفية أجهزة الجيش، والأمن، والدولة، والتخلص من كل العناصر التي كانت تدين بالولاء للحزب الشيوعي، وغدا الاتحاد السوفيتي وكأنه قد أصبح تابعاً يدور في فلك الولايات المتحدة، وباشرت السلطة الجديدة في الاتحاد السوفيتي عملية هدم كبرى لكل المنجزات التي حققها الشعب السوفيتي خلال 70 عاماً، وقدم من أجلها التضحيات الجسام، وحولته إلى شعب يرثى لحاله، إثر تحويل اقتصاده الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي على يد حكومة يلتسين، ولم يعد الاتحاد السوفيتي ذلك الند الذي كان يقف بالمرصاد لكل المخططات الإمبريالية الرامية إلى استعباد الشعوب، ونهب ثرواتها، بل لقد سكتت حكومة الاتحاد السوفيتي الجديدة، حتى عن الكلام والاعتراض على تصرفات الولايات المتحدة، وتحكمها برقاب الشعوب.

لقد تجلت مواقف الاتحاد السوفيتي بكل وضوح، عند ما التقى طارق عزيز، وزير الخارجية العراقية بالرئيس غورباتشوف، في 5 أيلول 1990، فقد تحدث غورباتشوف مع طارق عزيز حول الأزمة قائلاً:

{ إن غزو العراق للكويت يتناقض مع تفكيرنا الجديد، وعلى النظام العراقي أن يُقرَّ بأن للأمريكان مصالح حيوية في الشرق الأوسط.

إننا من جانبنا نعترف بهذه المصالح، ونعرف أن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة العسكرية إذا تعرضت هذه المصالح للتهديد، ونحن في الاتحاد السوفيتي لا نستطيع أن نفعل شيئاً في هذا، وأنتم في العراق لابدّ أن تجروا حساباتكم لمواقفكم على هذا الأساس}.(4)

ورد عليه طارق عزيز قائلاً:

{لقد كنا نتصور أنكم سوف تقفون معنا معنوياً على الأقل، للحيلولة دون وقوع الحرب}.

وكان جواب غورباتشوف: {إن ما قمتم به عمل من أعمال العدوان، ونحن لا نستطيع أن نساعدكم لا مادياً ولا معنوياً}.(5)

وهكذا اسقط في يد النظام العراقي، وبدا كورقة من أوراق الخريف، تذروها الرياح حيث يقف أمام أعتا الدول الإمبريالية، وأقواها عسكرياً، من دون أن يجد له أي عضيد

يقف إلى جانبه، بل لقد استطاعت الولايات المتحدة جر معظم الدول العربية إلى جانبها، والمساهمة في الجهد العسكري ضده، وكان الشعب العراقي في حيرة من أمره، فيما يمكن أن تجره مغامرة صدام حسين الطائشة من خراب ودمار، وهو لا ستطيع أن يفعل شيئاً أمام فاشية النظام وقهره، مسلماً مصيره للأقدار.

رابعاً:مجلس الأمن يواصل إصدار القرارات بحق العراق

في الفترة ما بين 13 أيلول، و29 تشرين الثاني أصدر مجلس الأمن 7 قرارات بحق العراق استهدفت تشديد الضغط، وإحكام الحصار على العراق، حيث صدرت القرارات 666 في 13 أيلول، و667 في 16 أيلول، و669 في 24 أيلول، و 670 في 25 أيلول، و674 في 29 تشرين الأول، و677 في 28 تشرين الأول و 678 في 29 تشرين الأول من عام 1990، وفيما يلي أهم ما جاء بهذه القرارات:

قرار رقم 666 ـ 13 أيلول 1990: (6)

إن مجلس الأمن :

إذ يشير إلى قراره 661 في 1990 الذي تنطبق الفقرتان 3ج ، و4 منه على المواد الغذائية المستثناة، وبإدراك للظروف التي قد تستجد لتجعل من الضروري إرسال المواد الغذائية اللازمة للمدنيين في العراق والكويت، متوخياً التخفيف عن البؤس البشري، وبما أن اللجنة المشكلة بموجب الفقرة السادسة من ذلك القرار قد تلقت عدة رسائل من عدة دول أعضاء، وإذ يؤكد أن مجلس الأمن هو الذي يحدد وحده، أو من خلال اللجنة، ما إذا كان قد نشأت ظروف إنسانية، وإذ يساوره القلق البالغ لعدم وفاء العراق بالتزاماته المحددة بموجب قرار مجلس الأمن رقم في1990 فيما يتعلق بسلامة رعايا الدول الثالثة ورفاتهم، وإذ يؤكد من جديد أن العراق يتحمل المسؤولية الكاملة في هذا الشأن، بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيثما أنطبق ذلك. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقرر:

1ـ تُبقي اللجنة الحالة فيما يتعلق بالمواد الغذائية في العراق والكويت قيد الاستعراض مستمرة، حتى يتسنى أن يحدد على النحو اللازم لأغراض الفقرة ج3، والفقرة 4 من

القرار 661، ما إذا كانت ظروف إنسانية قد نشأت.

2ـ يتوقع من العراق أن يفي بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن رقم 664 (1990) فيما يتعلق برعايا الدول الثالثة، ويؤكد من جديد أن العراق يبقى مسؤولاً مسؤولية كاملة عن سلامتهم ورفاههم، وفقاً للقانون الدولي بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، حيثما تنطبق ذلك.

3ـ يطلب من الأمين العام، لأغراض الفقرتين 1، 2 أن يلتمس بصفة عاجلة ومستمرة، معلومات من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وغيرها من الوكالات الإنسانية المناسبة، وجميع المصادر الأخرى، عن مدى توفر الأغذية في العراق والكويت، وأن ينقل هذه المعلومات بصفة منتظمة إلى اللجنة.

4 ـ ويطلب كذلك أن يولي اهتمام خاص عند التماس مثل هذه المعلومات وتقديمها للفئات التي يمكن أن تتعرض للمعانات بوجه خاص، مثل الأطفال دون سن الخامسة عشر، والحوامل، والوالدات، والمرضى والمسنين.

5 ـ يقرر أن تقوم اللجنة إذا رأت، بعد تلقي التقارير من الأمين العام، أنه قد نشأت ظروف توجد فيها حاجة ماسة لإمداد العراق والكويت بالمواد الغذائية لتخفيف المعانات البشرية، بإبلاغ المجلس فوراً بقرارها المتعلق بكيفية تلبية هذه الحاجة.

6 ـ يشير على اللجنة أن تضع في اعتبارها، عند صياغة قراراتها، أنه ينبغي أن يتم توفير المواد الغذائية من خلال الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو غيرها من الوكالات الإنسانية، وأن يتم توزيع المواد الغذائية بمعرفتها، أو تحت إشرافها، لضمان وصولها إلى المستفيدين المستهدفين.

7 ـ يطلب من الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل إيصال المواد الغذائية إلى العراق والكويت وتوزيعها وفقاً لأحكام هذا القرار، وغيره من القرارات الأخرى ذات الصلة.

8 ـ يشير إلى أن القرار 661 (1990)، لا ينطبق على الإمدادات المرسلة على وجه التحديد للأغراض الطبية، ولكنه يوصي في هذا الصدد بتصدير الإمدادات الطبية تحت الإشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدرة، أو بواسطة الوكالات الإنسانية المناسبة.

والجدير بالذكر أن هذا القرار بقي حبراً على ورق، واستمرت معانات الشعب العراقي بسبب فقدان الغذاء والدواء، فلم يكن ما يهم الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تأمين الحاجيات المادية الضرورية لشعب العراق، بل على العكس، كان في مقدمة أهدافهم تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للعراق، وإذلال شعبه.

قرار رقم 667 ـ 16 أيلول 1990

وقد أدان هذا القرار انتهاك النظام العراقي للمقار الدبلوماسية في الكويت، واختطاف الموظفين الدبلوماسيين والرعايا الأجانب المتواجدين قي تلك المقار، وحمل النظام العراقي مسؤولية ذلك العمل، وطالب بالإفراج عنهم، وتأمين سلامتهم .

كما طالب القرار بأن يمتثل العراق بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية، بموجب قرارات مجلس الأمن 660، 662، 664، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والقانون الدولي.

قرار رقم 669 ـ 24 أيلول 1990

وقد تضمن القرار الطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار 661 في 1990 بشأن الحالة بين العراق والكويت بمهمة دراسة طلبات المساعدة المقدمة في إطار أحكام المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة، والتقدم بتوصيات إلى رئيس مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء الملائم بشأنها.

قرار رقم 670 ـ 25 أيلول 1990

وتضمن هذا القرار فرض حصار جوي محكم على العراق، ومنع كافة الطائرات من الإقلاع من المطارات العراقية، أو الهبوط فيها، وفرض على جميع الدول عدم السماح لأي طائرة عراقية بالطيران في أجوائها، أو الهبوط في مطاراتها، ما لم تأذن اللجنة المكلفة من قبل مجلس الأمن بقيام الرحلة.

كما طلب القرار تشديد الحصار البحري على العراق والكويت، ألزمت جميع الدول باحتجاز أي سفينة عراقية تدخل موانئ تلك الدول.

كما أدان هذا القرار العراق لاستمراره باحتلال الكويت، وسوء معاملة القوات العراقية

للشعب الكويتي، وطالب النظام العراقي الالتزام باتفاقية

جنيف الرابعة، والكف عن الانتهاكات التي يرتكبها ضد الشعب الكويتي.

قرار رقم 670 ـ 25 أيلول 1990

وقد طالب هذا القرار جميع الدول بالالتزام الكامل بالقرار 661، ولاسيما الفقرات 3، 4، 5 منه، وأكد القرار على تشديد الحصار الجوي والبحري على العراق والكويت، واحتجاز أي طائرة أو سفينة مسجلة في العراق، وعدم السماح بإقلاع أي طائرة إلى العراق أو الكويت ما لم يكن مرخص لها من قبل اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن.

قرار رقم 674 ـ 29 تشرين الأول 1990

وتضمن هذا القرار إدانة النظام العراقي لاستمراره باحتجاز الرهائن، وطالب بالسماح لهم بمغادرة العراق فوراً. وأتهم النظام بخرق ميثاق الأمم المتحدة. وطالب جميع الدول أن تجمع كل ما في حوزتها من معلومات بشأن حالات الخرق الخطير من جانب حكومة العراق، وتقديمها إلى مجلس الأمن.

كما طالب القرار حكومة العراق بأن تكفل فوراً، توفر الأغذية والمياه والخدمات اللازمة لحماية ورفاه الرعايا الكويتيين، ورعايا الدول الأخرى.

وأدان القرار إقدام النظام العراقي على إعدام السجلات المدنية لسكان الكويت، والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت أو الاستيلاء عليها، وحمل النظام العراقي المسؤولية عن كافة الخسائر والأضرار التي تصيب الممتلكات العامة والخاصة في الكويت، بموجب القانون الدولي.

وطلب القرار إلى جميع الدول بتقديم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبتها، ومطالبات رعاياها وشركاتها في العراق بجبر الضرر، أو التعويض المالي، بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات، وفقاً للقانون الدولي.

قرار رقم 677 ـ 28 تشرين الثاني 1990

وقد تضمن هذا القرار إدانة النظام العراقي لمحاولاته تغيير التكوين الديموغرافي لسكان

الكويت، وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الكويتية، وكلف مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة بأن يودع نسخة من سجل سكان الكويت التي كانت قد صادقت عليها الحكومة الكويتية لغاية1 آب 1990 لدى مجلس الأمن.

خامساً: الموقف العربي الرسمي من الأزمة

بدءاً أقول، رغم أن أحداً ممن يحمل عقلاً سليماً، وفكراً ناضجاً، لا يمكنه أن يقرّ النظام العراقي على فعلته بغزو الكويت، ولا يقبل أن تحكم العلاقات العربية قعقعة السلاح، ويشجب العدوان على أي بلد كان، فكيف إذا كان البلد شقيقا؟ إلا انه رغم كل ما جرى، ورغم كل الجرائم التي أقترفها نظام صدام، يتبادر لنا السوآل التالي:

هل خدم الموقف العربي الرسمي مصالح الأمة العربية؟

وللإجابة على هذا السؤال، بروح من الدقة والعقلانية، أستطيع القول أن ذلك الموقف، وبشكل خاص موقف مصر وسوريا والمغرب، والسعودية، ودول الخليج، ليس فقط لم يخدم قضية العرب المصيرية، بل على العكس من ذلك قد أدى إلى انهيار لم يشهد له العالم العربي من قبل، وأدى إلى تهديم كل ما بنته الأمة العربية، عبر نضالها الطويل من أجل التحرر من ربقة الإمبريالية، وهيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأضاع جهود عشرات السنين، التي بذلتها الشعوب العربية، وغدت حركة التحرر العربي التي قادها جمال عبد الناصر، ورفدها الزعيم عبد الكريم قاسم، قائد ثورة الرابع عشر من تموز في العراق عام 1958، وانتصار ثورة الشعب الجزائري على المستعمرين الفرنسيين.

لقد كان الأجدى بتلك الدول، السعي لحل الأزمة ببذل الجهود العربية المكثفة والجماعية، وعدم فسح المجال أمام الولايات المتحدة لتوجيه ضربتها لا للعراق فحسب، بل لمجمل حركة التحرر العربي، ولكن الحكومات العربية المذكورة آثرت السير في ركاب الولايات المتحدة، ودعمت مخططاتها، والتقت بذلك مع صدام حسين في إحداث ذلك الانهيار الذي لم يرَ العرب له مثيلاً من قبل.

إن ما نراه اليوم من نتائج تلك المواقف الخاطئة، من تفكك التضامن العربي، والصراع، والعداء بين الدول العربية، وتهالك الحكومات العربية على الارتماء في الحضن الأمريكي

والصهيوني، وعقد معاهدات الصلح مع إسرائيل، من دون أن تحقق هدفاً جوهريا للأمة العربية، وقيام العديد من الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، في وقت لا تزال تحتل مساحات واسعة من الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية، وتماطل حتى في تطبيق الاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

إن كل هذا هو نتاج مباشر لجريمة نظام صدام في غزوه للكويت، ونتاج المواقف الخاطئة، والمتخاذلة للأنظمة العربية.

لقد وصل الأمر لدى بعض حكام الخليج أن يمدوا أيديهم لتصافح قادة إسرائيل، والتعاون معهم، بدلاً من أشقائهم العرب، وأصبح معظمهم ينظر لشعب العراق نظرة عداء وكره شديدين، حتى لكأنما صدام هو الشعب العراقي، والشعب العراقي هو صدام!!، ودون أن يعيروا أي اهتمام لما يعانيه الشعب العراقي على أيدي صدام وعصابته المتحكمة برقابه.

إن هذا الموقف موقف اللا مبالاة لما يعانيه الشعب العراقي على يد جلاده، وعلى يد الإمبريالية الأمريكية على حد سواء، قد خلق فجوة كبيرة في علاقات الأخوة التي كانت تربط العرب ببعضهم، وسوف يأتي اليوم الذي تدرك فيه الأنظمة العربية مدى عمق الجريمة التي ارتكبت بحق العراق وشعبه، وبحق المصلحة العربية العليا.

إن نظام صدام حسين زائل لا محالة، مهما طال به الزمن، ولكن شعب العراق باقٍ لن يزول، وهو بلا شك سيتذكر دائماً وأبداً، المآسي والجوع و فتك الأمراض والحرمان الذي حلّ بأبنائه، وستبقى تلك الصورة المرعبة في ذاكرته، وسوف تتناقل الأجيال القصص والحكايات حول تلك المآسي، وذلك الجوع، كما يتحدث شيوخنا عن جرائم الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى، والمجاعة التي سببوها للعراقيين، وسوف يبقى شعب العراق يتذكر مواقف الحكام العرب الذين وقفوا بجانب العدوان على العراق وشعبه، وضغطوا على شعوبهم بكل الوسائل والسبل لمنعها من التعبير عن رأيها في تلك الحرب المجرمة، ولا شك أن هناك بوناً شاسعاً بين الشعوب العربية وحاكميها.

سادساً: نظام صدام في حيرة !

أصبح النظام العراقي واقعاً في حيرة لا يعرف كيف يخرج منها، فهو في الوقت الذي كان يراقب عملية الحشد العسكري الغربي بقيادة الولايات المتحدة تتسارع يوماً بعد يوم،

ولهجة التحدي الصارمة للرئيس الأمريكي بوش وهو يعلن تصميمه ليس على طرد القوات العراقية من الكويت فحسب، بل ونزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتقليص قواته العسكرية، وهذا ما أعلنه بوش، ولكن ما كان قد أخفاه كان أعظم، فلقد صمم وخطط لتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وإعادته إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية، كما قال وزير خارجيته جيمس بيكرأثناء لقائه بطارق عزيز في جنيف.

لقد جعل الموقف الصارم للولايات المتحدة النظام العراقي يصعّد من تحديه، وإصراره على موقفه، فقد كان خوف صدام حسين من أن يقدم العراق على تقديم تنازلات للولايات المتحدة دون مقابل يمكن أن تؤثر على الموقف العام له، ويثبط همة القوات المسلحة، دون أن يحصل في المقابل على أي شئ.

كما كان خوف صدام من نوايا الولايات المتحدة تجاه العراق حتى لو أقدم على سحب قواته من الكويت، فقد كانت كل الدلائل تشير إلى أن بوش قد ذهب بعيداً في خططه لضرب العراق مهما كانت الظروف، ومهما فعل النظام العراقي، لأنه قد وجد فرصته التي ربما لا يستطيع الحصول عليها مرة أخرى، لإزاحة ما سماه خطر النظام العراقي على الخليج.

لقد حاول صدام حسين، عن طريق الاتحاد السوفيتي، ووسطاء آخرون الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة فيما إذا أقدم على الانسحاب من الكويت، بأن لا يتعرض العراق وجيشه إلى الهجوم، وحرص صدام على أن لا يتحدث عن الانسحاب بصورة علنية، بل ويعلن إصراره على ضم الكويت، وهذا ما أراده بوش بالضبط.

لقد أراد بوش أن يفهم العالم أن لا مفر من استخدام القوات العسكرية ضد العراق، ولذلك فقد أعتبر صدام حسين أي حديث عن ضرورة الانسحاب عمل خياني يرمي إلى إضعاف معنويات الجيش، وأصدر تعميماً إلى كافة أعضاء ومؤيدي حزبه بالامتناع عن الحديث عن الانسحاب. (7)

وهكذا كتمَّ نظام صدام أفواه الشعب العراقي، ومنعه من إبداء رأيه في أهم مسألة تتعلق بوجوده ومستقبله، فقد كان الشعب العراقي مدركاً تمام الإدراك عمق الكارثة التي ستحل به، بسبب إصرار صدام على سياسته المتهورة، لكنه لم يكن يملك حولاً ولا قوة، وسيف نظام صدام مسلط على رقابه، وهو ينتظر اللحظة التي يسوقه فيها الجلاد إلى المجزرة.

ورغم وجود عدد من الأحزاب والقوى السياسية المعارضة لحكمه إلا أن أساليب القمع الوحشية، وحملات الاعتقالات والتعذيب، والإعدامات بالجملة، جعلت معظم قيادات الأحزاب المعارضة تختار المنفى مجالاً لعملها السياسي، تاركة جماهير الشعب العراقي دون قيادة فعالة، قادرة على تعبئتها والسير بها نحو إسقاط النظام هذا بالإضافة إلى عمق التناقضات في توجهات الأحزاب المعارضة، وكل ما استطاعت عمله هو عقد ميثاق دمشق، وإصدار عدد من القرارات التي لم تستطع أن تفعل شيئاً، وبقيت مجرد أوراق في مهب الريح.

سابعاً:المبعوث السوفيتي بريماكوف يقابل صدام

في الوقت الذي كانت حرارة الأزمة تتصاعد، والحشود العسكرية تتوالى على السعودية، ظهرت في صفوف القادة العسكريين السوفيت اعتراضات شديدة على سياسة وزير الخارجية [شيفرناتزا]، تلك السياسة التي أصبحت متطابقة مع السياسة الأمريكية، وسببت قلقاً لهم، مما دفع الرئيس [غورباتشوف]، بعد أن شعر أن العراق قد أعطى السوفيت إشارة حول إمكانية الانسحاب من الكويت إذا ما حصل على ضمانات بعدم تعرضه للعدوان الأمريكي، ليرسل مبعوثاً خاصاً له إلى بغداد، هو السيد [بريماكوف] العضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، وكان اختياره لهذه الشخصية بسبب العلاقة الوثيقة التي تربطه به من جهة، وعلاقات بريماكوف وصلاته القديمة بصدام حسين، وطارق عزيز، حيث كان بريماكوف يقوم بزيارات متكررة للعراق عندما كان مندوباً لصحيفة البرافدا في الشرق الأوسط.

وصل بريماكوف إلى بغداد يوم 5 تشرين الأول، حيث عقد مساء ذلك اليوم اجتماعاً مع صدام حسين، وتباحث معه حول سبل الخروج من الأزمة، وأبلغ بريماكوف صدام حسين، وجهة نظر غورباتشوف، والتي تتلخص بكون الموقف قد بات خطيراً، وإن إصراره على مواقفه سوف يزيد من خطورة الوضع، وإن عليه أن يبادر بأسرع وقت ممكن إلى الانسحاب من الكويت.

كان صدام حسين يبدو عليه التردد والحيرة لكي يعلن عن رغبته بالانسحاب وهو يحدث بريماكوف قائلاً:

{ إنك تطلب مني أن أعلن الانسحاب، وكأن هذه الكلمة السحرية التي يمكن أن تحل

كل المشاكل دفعة واحدة، وأنا لن أقول هذه الكلمة ببساطة، وأضاف صدام قائلاً: وحتى لو انسحبنا من الكويت فإن ذلك لن يكون كافياً لجعل الولايات المتحدة تشعر بالرضا، وانتم ليست لديكم الضمانات التي يمكن أن تقدموها لنا ضد أي هجوم أمريكي}. (8)

وأخيرا أعرب صدام حسين عن قبوله بالانسحاب إذا ما حصل على الضمانات اللازمة بعدم الاعتداء على العراق، وعدم المساس بالنظام القائم.

إلا أن بريماكوف أجابه بأن طلب الضمانات سينظر فيها الرئيس الأمريكي بوش، كشرط للانسحاب، وهو الذي أصر على أن يسحب العراق قواته من الكويت دون قيد أو شرط، ويشاركه في إصراره الكونجرس الأمريكي، وكذلك كافة الحلفاء الغربيين.

لم يستطع بريماكوف أن يحقق أي تقدم باتجاه حل الأزمة، فقد كان الغرب بزعامة الولايات المتحدة مصراً على ضرب العراق، و كان صدام حسين يخالجه نفس الشعور بأن الولايات المتحدة عازمة على تحطيم القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق، وربما استغلت انسحاب الجيش من الكويت لتوجه له الطعنات في ظهره.

ثم انتقل بريماكوف إلى الحديث مع صدام حسين حول مسألة الخبراء السوفيت في العراق والبالغ عددهم [7830 خبيراً]، وضرورة السماح لهم بمغادرة العراق، وقد وافق صدام على مغادرة 1500 خبير كل شهر.

وبعد انتهاء الزيارة، غادر بريماكوف العراق، ليقوم بزيارة الولايات المتحدة، ويقابل الرئيس بوش، ويطلعه على ما دار في المباحثات التي أجراها مع صدام حسين.

إلا أن الرئيس بوش لم يعر أي أهمية لتلك المباحثات، وكان جلّ اهتمامه ينصب حول معرفة شخصية صدام حسين وتصرفاته، ولم يزد على ذلك شيئاً، وكان في حقيقة الأمر لا يريد أن ينسحب صدام حسين من الكويت فلا يستطيع عندئذٍ تنفيذ السيناريو الذي أعده لتدمير العراق.

وعندما ألح عليه بريماكوف ليسمع رأيه في سبل حل الأزمة، أجابه بوش بأنه سوف يلتقي بمستشاريه، ويتباحث معهم، وكان يريد بذلك التهرب من إعطاء أي جواب لبريماكوف، وعاد بريماكوف بخفي حنين دون أن يحصل على أي نتيجة من زيارته لواشنطن. (9)

وفي طريق عودته إلى موسكو، توقف بريماكوف في لندن، حيث التقى رئيسة الوزراء

ماركريت تاتشر لإجراء مباحثات معها حول الأزمـة، لكنـه وجـد تـاتشر أكـثر بأسـاً وصرامـة وإصراراً على تدمير العراق من بوش، فقد ردت بعنف على بريماكوف قائلة:

{ نحن لا نريد لأي طرف أن يتدخل الآن لعرقلـة هـدفنا، ولـيس هنـاك خيـار آخـر غـير الحرب}.

وعندما حاول بريماكوف أن يشرح لها رأيه في حـل الأزمـة، أجابتـه مقاطعـة إيـاه: {لا، لا أريد أن اسمع شيئاً}.(10)

غادر بريماكوف لندن عائداً إلى بلاده، حيث قدم تقريراً للرئيس غورباتشوف عـن نتـائج مباحثاته التي أجراها في كل من بغداد، وواشنطن، ولندن.

واستمرت دقات طبول الحرب بالتصاعد في الغرب، وأخذت الحرب تقترب شـيئاً فشـيئاً، ورأى غورباتشوف أن يبعث بريماكوف إلى بغداد مـرة أخـرى للالتقـاء بصـدام، وحثـه عـلى الانسحاب بأسرع ما يمكـن، وبالفعـل وصـل بريمـاكوف إلى بغـداد في أواخـر تشريـن الأول، والتقى بصدام حسين، ونقل له وجهة نظر الـرئيس غورباتشـوف بضرورة أن يعلـن العـراق انسحابه من الكويت، قائلاً له: {إن الأيام تمر في غير صالح العراق، وكل يوم يمر تتغلب كفة المتشددين في الغرب، الذين يلحون على توجيه الضربة للعراق}.

لكن صدام حسين أصّر على موقفـه بالحصـول عـلى ضـمانات بعـدم الاعتـداء، وبتـزامن الانسحاب مع انسحاب القوات الأمريكية والحليفة، ورفع الحصـار عـن العـراق، والحصـول على منفذ على الخليج.

غادر بريماكوف بغداد متوجهاً إلى باريس لمقابلة الرئيس غورباتشوف الذي كان في زيارة رسمية لفرنسا، وليطلعـه عـلى نتـائج رحلتـه إلى بغـداد، وقـام غورباتشـوف بـدوره بـإطلاع الرئيس الفرنسي [فرانسوا ميتران] عـلى تطـورات الأزمـة، ومحـاولات بريمـاكوف نـزع فتيـل الحرب، وقد أكد ميتران أن انسحاب القوات العراقية من الكويـت دون قيـد أو شرط، هـو السبيل لتفادي الحرب.

ثامناً: صدام حسين،ومسألة الرهائن:

ركزت الدول الغربية الكثير من اهتمامها لمسألة الرهائن، الذين أحتجزهم نظام صدام، وهدد بتوزيعهم على كافة المراكز العسكرية والاقتصادية، كدروع بشرية ضد أي هجوم محتمل من قبل القوات الأمريكية والحليفة. وقد سارع مجلس الأمن بإصدار القرار 664 في 1990 والذي دعا النظام العراقي إلى السماح للرهائن بمغادرة العراق، وحمله مسؤولية الحفاظ على حياتهم، لكن صدام أصر على احتجازهم مدعياً بأنهم ضيوف على حكومة العراق!!.

وإزاء هذا الموقف المتعنت من صدام حسين، باشرت الدول الغربية بإرسال العديد من الشخصيات السياسية، غير الرسمية إلى العراق، لمقابلة صدام حسين والتباحث معه حول مصير الرهائن، وكان من أبرز الشخصيات التي زارت العراق والتقت بصدام كل من[كورت فالدهايم] رئيس جمهورية النمسا، والأمين العام السابق للأمم المتحدة، و[ولي برانت] المستشار السابق لألمانيا الغربية، وزعيم الحرب الاشتراكي الألماني، و[إدوارد هيث] رئيس وزراء بريطانيا السابق و[ناكاسوني] رئيس وزراء اليابان السابق، وغيرهم من الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً، يوماً ما في السياسة الدولية، وفي حقيقة الأمر، كان مجيء هؤلاء الزعماء إلى بغداد يرمي إلى تحقيق هدفين في آن واحد:

الهدف الأول:

السعي لإطلاق سراح الرهائن الغربيين، والسماح لهم بمغادرة العراق، قبل أن تقع الواقعة، وتنشب الحرب، وهم يدركون أن الحرب واقعة لا محالة، وبالفعل استطاع هؤلاء أخذ أعداد كبيرة من الرهائن معهم، عند مغادرتهم العراق، بعد الزيارة.

الهدف الثاني:

كان يرمي إلى التعرف عن كثب عما يدور في ذهن صدام حسين وتكوين فكرة دقيقة عن شخصيته، وقد بذلت تلك الشخصيات جهوداً كبيرة في محاولة إقناع صدام بالسماح للرهائن بمغادرة العراق، محذرين من أن وجود هؤلاء لن يمنع الحرب، فأمام المصالح الاقتصادية الغربية في منطقة الخليج، يهون كل شيء.

كانت تلك الشخصيات تستغل وجودها في العراق ولقائها بصدام حسين لتثير معه

مسألة الغزو العراقي للكويت، وخطورة الوضع بالنسبة للعراق مؤكدين على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت فوراً لنزع فتيل الحرب.

لكن صدام لم يكن مطمئناً إلى كل النصائح التي قُدمت له، وكان إحساسه أن الحرب ستقع سواء انسحب من الكويت أم لم ينسحب، وأراد صدام أن يخفف من غلواء الغرب حول مشكلة الرهائن، فأخذ يطلق سراح أعداد منهم عند كل زيارة للشخصيات السياسية العالمية، ويسمح لهم بمغادرة العراق بمعيتهم.

وفي نهاية المطاف قرر صدام حسين في 17 تشرين الثاني أن ينهي مسألة الرهائن لعلها تساهم في تهدئة الموقف، فأصدر قراراً بالسماح بمغادرة الرهائن جميعاً قبل حلول عيد الميلاد، وبذلك أسدل الستار على هذه المشكلة.

لكن بوش وحلفائه الغربيين قابلوا خطوة صدام بكل برود، ولم تؤثر الخطوة على تصميمهم على توجيه الضربة القاصمة للعراق.

تاسعاً: الغرب يكمل استعداداته الحربية

في الشهرين الأخيرين من عام 1990، أخذت الاستعدادات الغربية للحرب تتكامل، فقد بلغ مجموع القوات التي تم حشدها في السعودية حوالي 350 ألفاً من الجنود والضباط، وما يزيد على 1000 طائرة حربية بالإضافة إلى ألوف الدبابات والمدفعية والصواريخ، وأعداد كبيرة من القطع البحرية، وحاملات الطائرات التي أخذت مواقعها في الخليج العربي، وخليج العقبة، وسواحل إسرائيل، وهي تحمل الصواريخ البعيدة المدى، والموجهة إلكترونياً، والقادرة على ضرب أي منطقة من العراق، بانتظار ساعة الصفر لبدء الحرب.

أما صدام حسين فقد أستمر في حشد قواته في الكويت، حتى بلغت 450 ألف ضابط وجندي، تساندها ما يزيد على 4000 دبابة و 3000 قطعة مدفعية، و800 طائرة حربية، إضافة إلى قواعد إطلاق الصواريخ البعيدة المدى.

غير أن التكافؤ بين القوتين كان بعيد المنال، نظراً لما يمتلكه الغرب من التكنولوجيا الحربية المتطورة، هذا بالإضافة إلى عدم قناعة الجندي العراقي بتلك الحرب التي ساقه

إليها صدام حسين دون مبرر، ولم يمض سوى سنتين على انتهاء حربه المجرمة ضد إيران والتي دامت 8 سنوات، ودفع ما يزيد على النصف مليون من الجنود والضباط حياتهم في تلك الحرب التي خاضها صدام حسين نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية!.

كان تحشيد هذه الأعداد الضخمة من الجيوش من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، يتطلب أموالاً كثيرة جداً، ليس في وسع الولايات المتحدة تحملها لوحدها، ولذلك فقد ضغطت على دول الخليج بان تدفع نصيبها من التمويل.

وسارعت السعودية والكويت، وبقية دول الخليج بسحب مدخراتها، وتقديمها إلى الولايات المتحدة.

كما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان، وألمانيا الغربية لتقدم نصيبها من تكاليف الحرب، واستطاعت أن تجمع ما يقارب 90 بليون دولار، دفعت منها ألمانيا 10 بلايين، واليابان 10 بلايين دولار أخرى، ودفعت السعودية والكويت وبقية دول الخليج الباقي.

بلغت حصة الولايات المتحدة من هذا المبلغ 54 بليون دولار، في حين بلغت تكاليف حربها 31 بليون دولار، أي أنها حققت ربحاً قدرة 23 بليون دولار.

أما بريطانيا فقد حصلت على 6 بلايين دولار، في حين بلغت تكاليفها الحربية 3 بلايين دولار، أي إنها حققت ربحاً قدرة 3 بلايين دولار، كما حصلت تركيا على 3 بلايين دولار.

أما إسرائيل فقد حصلت على6,5 بليون دولار، مع تسهيلات بقيمة 10 بلايين دولار لغرض إنشاء المساكن للمهاجرين اليهود إليها .(11)

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الحصول ليس على تكاليف الحرب فحسب، بل حققت ربحاً صافياً مقدار 23 بليون دولار، لقاء حماية المصالح الغربية واليابانية في منطقة الخليج.

وفي أواخر شهر تشرين الثاني من عام 1990 كانت الاستعدادات الحربية الأمريكية قد اكتملت، تم إعداد الخطة التي سينفذها الجنرال [شوارتزكوف] التي أطلقت عليها الولايات المتحدة [عاصفة الصحراء]، والتي ارتكزت على المراحل التالية (12)

المرحلة الأولى:

قيام السلاح الجوي بهجوم شامل على مراكز قيادات الجيش، وقواعد الصواريخ، والدفاعات الجوية، ومحطات الرادارات، والاتصالات، والمطارات الحربية، وطرق المواصلات، والجسور ومصانع الأسلحة بأنواعها، ومحطات الكهرباء، وبدالات الهاتف، والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصافي النفط وكافة المنشآت النفطية وجميع المصانع المدنية.

المرحلة الثانية:

هجوم جوي شامل على القوات البرية العراقية المتواجدة في الكويت، وجنوب العراق، لإنهاكها، وتحطيم معنوياتها، ذلك عن طريق القصف المركز والمستمر بأحدث ما توصلت له تكنولوجيا المصانع الحربية الأمريكية، وقطع الإمدادات الغذائية والمياه عنها، وقطع صلاتها بمقر القيادة العامة.

المرحلة الثالثة:

الهجوم البري الشامل لسحق الفرق العسكرية العراقية، وتدميرها، مع استمرار القصف الجوي لكافة المرافق الاقتصادية في كافة أنحاء العراق، والتأثير على معنويات الشعب العراقي وإرهابه.

لقد كانت الخطة تعتمد على قوة السلاح الجوي في مرحلتي الحرب الأولى والثانية، وتجنب الالتحام بالقوات العراقية في البداية، لكي لا تقع خسائر كبيرة في صفوف قواتهم، وجعلت الهجوم البري، مرحلة متأخرة، لحين استكمال القصف الجوي لكافة الأهداف المحددة في المرحلتين الأولى والثانية، وكانت القوات الأمريكية والقوات الحليفة وأسلحتها من الضخامة والقوة أن بدت وكأن الغرب يعد لحرب عالمية ثالثة، وليس حرباً ضد بلد صغير من بلدان العالم الثالث. (13)

لقد وقف الرئيس الأمريكي جورج بوش يخطب في الكونجرس الأمريكي قبيل بدء القوات لأمريكية والقوات الحليفة للحرب ضد العراق قائلاً:

{ إنني احتفظ بالحق في الانتقال إلى مرحلة الهجوم العسكري لتحقيق الأهداف الأمريكية في الخليج}.

وهذا هو واقع الحال، فلو لم يوجد النفط في منطقة الخليج لما جاءت الولايات المتحدة وحلفائها بجنودهم إلى المنطقة، ولما أصدرت هذا العدد الكبير من القرارات ضد العراق.

لقد اعتدت إسرائيل عام 1967 على البلدان العربية، واحتلت الضفة الغربية من فلسطين، وصحراء سيناء في مصر، وهضبة الجولان السورية، وأجزاء من غور الأردن، كما اعتدت على لبنان عام 1980، واحتلت العاصمة بيروت، وهي اليوم ما تزال تحتل الضفة الغربية، وتفرض الحصار الخانق على قطاع غزة، وتحتل الجولان السورية وأجزاء من جنوب لبنان، ومع ذلك نجد الولايات المتحدة لم تكتفِ بالسكوت عن العدوان فحسب، بل دعمت وساندت إسرائيل في عدوانها، ولم تحرك ساكناً على انتهاك كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، منذُ قيامها عام 1948 وحتى اليوم، دون أن تلقى العقاب من مجلس الأمن، والمجتمع الدولي، فقرارات مجلس الأمن لا تنطبق على إسرائيل، بل على العرب وحدهم!!.

الفصل السادس :

مجلس الأمن يصدر قرار الحرب

أولاً: قرار مجلس الأمن رقم 678 { قرار الحرب }.

ثانياً: بوش يقترح لقاء بيكر لصدام، ولقاء طارق عزيز به.

ثالثاً: بيكر يسلم طارق عزيز رسالة تهديد لصدام من بوش

رابعاً: بوش يطلب من العام للأمم المتحدة(ديكويلار) مقابلة صدام.

أولاً: مجلس الأمن يصدر قرار الحرب رقم 678

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1990، انتقلت الأزمة مرة أخرى إلى مجلس الأمن، بعد تحرك مكثف لوزير الخارجية الأمريكية [جيمس بيكر] لإقناع أعضاء مجلس الأمن بإصدار قرار يخول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين استخدام كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية، لتنفيذ قرار المجلس رقم 660 القاضي بإخراج القوات العراقية من الكويت.

لقد استطاع بيكر أن يقنع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومن بينهم الاتحاد السوفيتي، بالموافقة على مشروع القرار رقم 678 في 29 تشرين الثاني 1990 وضمنت الولايات المتحدة امتناع الصين عن التصويت، ولم يعترض على مشروع القرار سوى اليمن وكوبا، وهذا نص القرار:

قرار رقم 678 ـ 29 تشرين الأول1990

إن مجلس الأمن :

إذ يشير إلى ، ويعيد تأكيد قراراته 660 ، 661 ، 662 ،664 ، 665، 666، 667 669 ، 670 ، 674 ، 6777 ، لعام 1990 .

وإذ يلاحظ ، رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود، أن العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار 660، والقرارات اللاحقة، ذات الصلة المشار إليها أعلاه، مستخفاً بمجلس الأمن، استخفافاً صارخاً.

وإذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما.

وتصميماً منه على تامين الامتثال التام لقراراته.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

1 ـ يطالب أن يمتثل العراق امتثالاً تاماً للقرار 660 (1990)، وجميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتمسك بقراراته، أن يمنح العراق فرصة أخيرة، كلفتة تنم عن حسن النية للقيام بذلك.

2 ـ يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني 1991، أو قبله، القرارات السالفة الذكر، تنفيذاً كاملاً كما هو منصوص عليه في الفقرة أعلاه ، وتنفيذ القرار 660 (1990)، جميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، وإعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

3 ـ يطلب من جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ، عملاً بالفقرة 2 من هذا القرار.

4 ـ يطلب من الدول المعنية أن توالي إبلاغ مجلس الأمن تباعاً بالتقدم المحرز فيما يتخذ من إجراءات عملاً بالفقرتين 2 ، 3 ، من هذا القرار.

5 ـ يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر. (1)

انتشى الرئيس الأمريكي بوش فرحاً لصدور هذا القرار، الذي يخوله باستخدام القوة العسكرية، فقد أصبحت يده طليقة للمضي بالمخطط المرسوم لضرب العراق . وجدير بالذكر أن جميع القرارات التي صدرت كانت بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

نظرة في القرار:

إن قرار مجلس الأمن هذا في حقيقة الأمر، لا يمثل الشرعية الدولية، ويخالف مخالفة صريحة ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على مسؤولية قوات الأمم المتحدة في صيانة السلام والأمن الدوليين، وتحت راية الأمم المتحدة.

غير أن الولايات المتحدة جعلت من نفسها فوق الميثاق، وخولت نفسها، بالتعاون مع حلفائها الغربيين، صلاحية استخدام قواتهم المسلحة، ليس فقط لتحرير الكويت، بل لتدمير العراق، مدفوعين بحماية مصالحهم الإمبريالية في الخليج.

ولابد أن أشير هنا إلى تصريح الأمين العام للأمم المتحدة [خافير بيرز ديكويلار] بعد انتهاء الحرب ضد العراق، والذي عّبر فيه عن رأيه بكل صراحة حول الأزمة حيث قال:

{هناك جانب آخر من الأزمة أود أن أشير إليه، هو أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالقوة لم يجرِ تنفيذه بالضبط كما أوردته المادة 42، وما تلاها في الفصل السابع من الميثاق، وبدلاً من ذلك فإن المجلس خول استعمال القوة لبعض الدول، والتحالف الذي نشأ بينها،

وفي الظروف التي كانت قائمة، وبحساب التكاليف التي كانت مطلوبة، فإن مثل هذا الوضع لم يكن ممكناً تجنبه، وعلى أي حال فإن عمليات الخليج تدعونا إلى التفكير في إجراءات جماعية يتحتم إتباعها في المسائل المتعلقة باستعمال القوة لحفظ الأمن في المستقبل، بطريقة تتفق مع الحقيقة، وأن استعمال القوة محصور بمجلس الأمن بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق}.(2)

أن هذا التصريح يبين لنا أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أعتبر تخويل مجلس الأمن للولايات المتحدة وحلفائها باستخدام القوة ضد العراق أمر غير قانوني، ويشكل تحدياً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة، وأنه كان ينبغي أن يكون أي قرار لاستخدام القوة، من قبل قوات الأمم المتحدة، وتحت رايتها.

جاء قرار مجلس الأمن رقم 678 ، بمثابة صدمة كبرى للنظام العراقي، فقد صدر القرار بموافقة حليفه الاتحاد السوفيتي، وامتناع الصين عن التصويت، فلو أعترض هذان البلدان، أو أحدهما لكان قد سقط مشروع القرار، ولم يكن النظام العراقي يتصور أن يذهب الاتحاد السوفيتي إلى هذا الحد، وكان هذا التصور من قبل النظام، يدل على جهله بتطور الأوضاع الدولية، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وبشكل خاص الأوضاع في الاتحاد السوفيتي، وبداية تفككه، وانحسار سلطانه كأحد القوتين العظميين، بل وتحوله إلى تابع لسياسة الولايات المتحدة آنذاك، والتي أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي تتحكم في مصائر الشعوب.

حاول صدام حسين الاعتراض لدى محكمة العدل الدولية، على قرار مجلس الأمن والطعن في شرعيته، إلا أن محاولته ذهبت أدراج الرياح، وتأكد النظام العراقي أن الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ مخططاتها تجاه العراق، مهما كانت المعوقات، فالقوة قد أصبحت فوق القانون، بعد أن هيمنت الولايات المتحدة على مجلس الأمن، وأصبح المخرج الوحيد للنظام العراقي هو تنفيذ القرار 660، القاضي بالانسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من كانون الثاني 1991، وهي المدة التي منحها القرار للعراق لكي ينسحب من الكويت، وقدرها 45 يوماً، وإلا واجه حرباً لا يمكنه الخروج منها سالماً.

ثانيا: بوش يقترح لقاء بيكر لصدام ولقاء عزيز به

في الثلاثين من تشرين الثاني، وبعد يوم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 678، أقترح الرئيس الأمريكي بوش بأن يقوم طارق عزيز بزيارة للولايات المتحدة والالتقاء به، على أن يقوم وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بزيارة بغداد ولقاء صدام حسين، مدعياً أن

الهدف من هذا اللقاء هو [المشي ميلا إضافياً من أجل السلام]!!.

لكن بوش لم يكن صادقاً في دعواه إطلاقاً، وهو الذي رفض أي محاولة، ومن أي جانب للتوسط بين العراق والولايات المتحدة، من أجل إيجاد حل للأزمة، قائلاً: {إن خيار الحرب قد أصبح أمراً لابد منه}!!.

لماذا إذاً عرض بوش اقتراحه هذا؟

إن كل ما أراده بوش هو محاولة خدع الرأي العام العالمي بصورة عامة، والأمريكي والعربي بصورة خاصة، والظهور بمظهر الحريص على السلام، واستنفاذ كل الوسائل لتجنب الحرب!!.

غير أن بوش فشل في ذلك، وأخذت نواياه تظهر شيئاً فشيئاً، وتبين أنه عازم ليس على طرد القوات العراقية من الكويت، وإنما يسعى لهدف أبعد، يقضي بتدمير العراق عسكرياً واقتصادياً، وتصفية أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وإنهاء أي دور مؤثر له في منطقة الخليج بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام .

كما أراد بوش احتكار التصرف إزاء الأزمة، وعدم فسح المجال أمام الدول الأخرى، وبشكل خاص بعض الدول العربية، لمحاولة السعي من جديد، خلال فترة الـ 45 يوماً، الممنوحة للعراق لسحب قواته من الكويت، وإقناع العراق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 660، والنفاذ بجلده من حرب مدمرة لا أحد يستطيع تقدير نتائجها، وفي كل الأحوال فإن بوش كان عازما على ضرب العراق، وإن قراره لا رجعة فيه.

أحدث اقتراح بوش ردود فعل مختلفة لدى الدول العربية، ومنها العراق، ولدى بعض الدول الأخرى.

فقد رأت دول الخليج، وبشكل خاص حكام الكويت أن هذه المبادرة هي بادرة تراجع للولايات المتحدة ربما كانت بسبب تأثيرات داخلية من جانب الشعب الأمريكي.

بينما رأت بعض الدول العربية الأخرى أنها يمكن أن تكون بادرة خير لحل الأزمة وتفادي الحرب!!، وإمكانية إقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت قبل نهاية المدة الممنوحة للعراق.

وبالفعل توجه الملك حسين إلى بغداد، وتبعه ياسر عرفات، ثم نائب رئيس جمهورية اليمن، والتقى الجميع مع صدام حسين يوم 4 كانون الأول، طالبين منه استغلال المبادرة، وسحب قواته من الكويت، وتجنب الحرب.

وبعد اللقاء أجتمع مجلس قيادة الثورة، برئاسة صدام، وأصدر بعد الاجتماع بياناً في 5 كانون الأول يعلن فيه الاستجابة للمبادرة الأمريكية، وأصدر صدام بعد ذلك قراراً بالسماح للرهائن الغربيين بمغادرة العراق خلال أسبوعين، لكي يقضوا عيد الميلاد مع ذويهم، وذلك كبادرة حسن نية من النظام العراقي.

ثم زاد صدام على ذلك، بأن تخلى عن مطالبته بربط قضية الانسحاب من الكويت بحل قضايا الشرق الأوسط، كما جاء في حديثه مع القادة العرب الذين زاروا بغداد لإقناعه بسحب قواته من الكويت قبل فوات الأوان حيث أعلن قائلاً:{إن ربط القضيتين هو ربط سياسي وليس ربطاً بتواريخ الأيام}. (3)

إلا أن الآمال التي عُقدت على مبادرة بوش سرعان ما تبخرت، وبدأت الأخبار تتسرب إلى النظام العراقي عن حقيقة أهداف المبادرة، والتطمينات التي قدمها بوش لحكام السعودية والكويت، من أن الولايات المتحدة لا زالت مصممه على تنفيذ خططها تجاه العراق.

وزاد في فضح موقف الولايات المتحدة، الخطاب الذي ألقاه [هنري كيسنجر] أمام لجنه القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي ووالذي جاء فيه:

{لنقم بأية مبادرة نريد القيام بها، ولنعطِ أنفسنا حرية الحركة كما نشاء، ولكننا يجب أن نكون واثقين من أن حل الأزمة يجب أن يحقق نزع وسائل القوة العراقية التي تلقي بظلها على جيرانه في المنطقة، وبدون هذا التغير الضروري في موازين القوى، فإن أي حل نتصوره للأزمة سوف يكون مجرد تأجيل لها}. (4)

وهكذا أدرك النظام العراقي أنه أمام حرب لا مفر منها مهما فعل، معتبراً إياها قدر العراقيين الذي لا مرد له!!.

وهكذا تبدد التفاؤل بحل الأزمة، ليعود التشاؤم من جديد ينيخ بكواهل العراقيين المبتلين بطغيان صدام ورئيس الولايات المتحدة بوش، والذين كانوا يرقبون بقلق بالغ ما سوف يؤول إليه مصيرهم، ومصير العراق.

وجاء تصريح بوش يوم 21 كانون الأول، كضربة قاضية لكل أمل في حل الأزمة حيث أعلن بكل صراحة قائلاً:

{أن انسحاب القوات العراقية من الكويت ليس كافياً لحل الأزمة وإنما يتحتم نزع قوة العراق العسكرية، وإزالة مصانعه الحربية وقواعد صواريخه، وكافة منشآته النووية، وكذلك يتعين على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كل الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف في المنطقة}. (5)

أما رد فعل بوش على إطلاق سراح الرهائن، والسماح لهم بمغادرة العراق، فقد قلل من أهميتها قائلاً:

{مع ترحيبي بإطلاق سراح الرهائن، فإن الإفراج عنهم لم يفعل شيئاً، وإنما صحح جريمة أرتكبها النظام العراقي حين أحتجزهم، في المقام الأول، وإن الإفراج عن الرهائن أزاح عن ضميري عبئاً معنوياً كبيراً}!!. (6)

ولاشك أن بوش كان يعني في كلامه أنه أصبح، بعد إطلاق سراح الرهائن قادراً على توجيه الضربة للعراق، دون أي عائق يمكن أن يسبب له انتقاد، إذا ما أصيب الرهائن في الحرب لو بقوا في العراق. وبعد كل هذه التطورات التي حدثت، أصبح موضوع لقاء طارق عزيز مع بوش، ولقاء بيكر مع صدام أمر لا طائل من ورائه، وبدا صدام وكأنه غير راغب في اللقاء، ولا يعلق عليه أي أمل في حل الأزمة.

كان المقرر أن يتم لقاء طارق عزيز بالرئيس بوش في واشنطن، ثم يليه لقاء بيكر بصدام في بغداد.

لكن صدام أعتذر عن لقاء بيكر في وقت مبكر، بحجة انشغاله وارتباطاته، وطلب أن يكون اللقاء يوم 13 كانون الثاني، أي قبل نهاية المدة الممنوحة للعراق بيومين، فيما أرادت الولايات المتحدة أن يكون اللقاء يوم 3 كانون الثاني.

وعادت الولايات المتحدة وغيرت موقفها من اللقاءين، واقترح الرئيس بوش أن يتم لقاء بين طارق عزيز وجيمس بيكر في جنيف، وتقرر الموافقة على اللقاء، وحدد له يوم 9 كانون الثاني 1991.

كانت الولايات المتحدة في تلك الأيام تبذل قصارى جهدها في تجميع كل المعلومات الممكنة، عن جميع المراكز العسكرية والمدنية الحساسة في العراق، من مصانع عسكرية، وقواعد إطلاق الصواريخ، وقواعد الرادار، ومراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعامل البترو- كيماوية، ومصافي النفط، وجميع المنشآت النفطية، وطرق المواصلات والجسور، وجميع المصانع المدنية، ومحطات الطاقة الكهربائية، المفاعل النووي العراقي.

وخلاصة القول شملت الأهداف كل القواعد الأساسية للاقتصاد العراقي، ولعبت الشركات الغربية واليابانية دوراً كبيراً في تقديم تلك المعلومات، حيث كانت قد قامت فيما مضى ببناء معظم تلك المنشآت، ولديها كل الخرائط المتعلقة بها، وكانت القوات الأمريكية والحليفة تعد العدة لتوجيه الضربة القاصمة لهذه الأهداف، وتدميرها تدميراً كاملاً.

ثالثاً: الموقف الفرنسي من الأزمة

لقد اثبت الوقائع أن فرنسا، التي ارتبطت بأوثق العلاقات مع النظام العراقي إبان حربه مع إيران، قد خدعت النظام في سعيها لمنع وقوع الحرب، والقيام بدور فاعل في حل الأزمة، وتبين أن فرنسا تشارك بشكل فعال في تنفيذ الخطط الأمريكية المعدة سلفاً للعدوان على العراق.

وأدى موقف الرئيس [ميتران] إلى استقالة وزير الدفاع الفرنسي [جان بيير شيفيمان] في 29 كانون الثاني 1991، بعد أن وجد أن الجيش الفرنسي قد تعدى الخطط المتفق عليها لتحرير الكويت، وتحول إلى الحرب ضد العراق، وأعلن بعد استقالته أن الحرب كان بالإمكان تجنبها لو شاءت الولايات المتحدة ذلك. (7)

ولكن الرئيس الأمريكي بوش كان قد عقد العزم منذ اليوم الأول لوقوع الأزمة على اللجوء إلى القوة العسكرية لتوجيه ضربة قاصمة لكافة منشآت للعراق.

وقيل آنذاك أن الرئيس الفرنسي ميتران كان قد بعث بالأميرال [جاك لاكساند] إلى الولايات المتحدة، ليبلغ الرئيس بوش بأنه يستطيع الاعتماد على فرنسا، كما يعتمد على بريطانيا بالضبط.

وقد برر ميتران موقفه هذا فيما بعد، بأن المصالح الفرنسية هي التي فرضت عليه سلوك هذا الطريق، وقديماً قال السير[ونستن تشر شل] رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية قولته المشهورة: {ليس هناك صداقات دائمة، بل هناك فقط مصالح دائمة}.

رابعاً: بيكر يسلم طارق عزيز رسالة تهديد لصدام من بوش:

أخذت الأيام تمر، منذُ صدور قرار مجلس الأمن رقم 678، دون أن يحدث أي تطور باتجاه انفراج الأزمة، بل على العكس كانت الولايات المتحدة وحلفائها يضعون اللمسات الأخيرة على مخططاتهم بضرب العراق، فيما بدا نظام صدام وكأنه قد سلم قدره للظروف، وبقي على إصراره في التشبث بالبقاء في الكويت، معللاً ذلك بأن الولايات المتحدة وحلفائها سيضربون العراق سواء خرج الجيش العراقي من الكويت أم لم يخرج.

لقد أضاف صدام بموقفه هذا خطأً جديداً إلى أخطائه السابقة، فحتى في حالة إصرار الولايات المتحدة على ضرب العراق، فأن خروج القوات العراقية من الكويت كان سيسبب أكبر إحراج للولايات المتحدة إذا ما أقدمت على ضرب العراق، ويمكن أن يؤدي إلى فورة كبرى وهيجاناً على امتداد الوطن العربي الكبير، وانقساماً في صفوف الدول العربية التي سارت في ركاب الولايات المتحدة، من أجل تحرير الكويت.

كما أن الرأي العام العالمي كان سيقف ضد تصرف الولايات المتحدة، بعد أن زال مبرر الحرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان سحب القوات العراقية من مناطق تجمعها في الكويت سيجعلها في مواقع أكثر أماناً فيما لو تعرضت للهجوم.

ولو أقدمت الولايات المتحدة على ضرب القوات العراقية، وهي تنسحب من الكويت، خلال المدة التي منحها مجلس الأمن للعراق، والبالغة 45 يوماً فإن ذلك سيعني لدى الرأي العام العالمي أن الولايات المتحدة قد خالفت قرار مجلس الأمن الدولي، واعتدت على العراق دون مبرر طالما هو في حالة انسحاب من الكويت.

إن إصرار صدام على المضي في مواقفه الرعناء لم يكن يعني سوى الانتحار المحتم بالنسبة للجيش العراقي، وللشعب العراقي، وهذا ما كانت تريده الولايات المتحدة بالضبط، وإن

صدام نفسه يتحمل مسؤولية كل ما سوف يحدث بعد نهاية المدة الممنوحة للعراق.

لم يبقَ أمام نظام صدام إلا الانتظار لما سيسفر عنه لقاء جيمس بيكر وطارق عزيز في جنيف، وربما علق صدام بعض الآمال على ذلك اللقاء المنتظر، إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى عكس ذلك تماماً.

كان بوش ينتظر بفارغ الصبر انتهاء الفترة التي منحها مجلس الأمن للنظام العراقي للانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط ولسان حاله يقول ليت صدام حسين يركب رأسه ويصر على البقاء في الكويت، لكي ينفذ المخطط المرسوم لضرب العراق.

وجاء الموعد المنتظر، يوم التاسع من كانون الثاني 1991، حيث وصل وزير الخارجية الأمريكية[جيمس بيكر] ووزير خارجية العراق، [طارق عزيز] إلى جنيف، وجرى اللقاء بينهما في إحدى قاعات فندق [الكونتنانتل] في جو من الترقب والقلق عمّ العالم العربي بشكل خاص، والعالم بشكل عام.

لقد وضع الشعب العراقي، ومعه الشعوب العربية، قلوبهم على أيديهم في تلك اللحظات الحاسمة، منتظرين ما ستسفر عنه نتائج اللقاء، وماذا سيحل بالعراق، إذا ما فشل الاجتماع، وبقيت الأوضاع على حالها، انتهت المدة الممنوحة للعراق للانسحاب من الكويت.

جلس الوفدان العراقي والأمريكي وجهاً إلى وجه إلى مائدة الاجتماع، بعد أن أجرى الوفدان مصافحة بعضهما البعض، وكانت الابتسامة الصفراء تبدو على وجه وزير خارجية الولايات المتحدة بيكرالذي أسرع إلى فتح حقيبته، وأخرج منها مظروفاً، وسلمه إلى طارق عزيز، قائلا له:

{ إن هذه الرسالة كلفني الرئيس بوش أن أسلمك إياها، لتسلمها بدورك إلى رئيسك صدام حسين}.

تناول طارق عزيز الرسالة ووضعها جانباً، غير أن بيكر طلب منه أن يقرأ الرسالة، وقد أجابه عزيز إن الرسالة موجهة إلى الرئيس صدام حسين، وليس من حقي أن افتحها، وأقراها.

لكن بيكر رد على عزيزعلى الفور قائلاً:

{ إن ما سوف نتحدث عنه هنا يتعلق بما ورد في هذه الرسالة، ولابد لك أن تقرأها أولاً لنستطيع التحدث فيما بعد}. (8)

تناول طارق عزيز الرسالة مرة أخرى وفتحها، وبدأ يقرأ ما ورد فيها، ولم يكد يفرغ من قراءتها، حتى دفعها إلى بيكر مرة أخرى قائلاً له:

{إنني لا أستطيع أن انقل مثل هذه الرسالة إلى رئيسي، لأنها كتبت بصيغة لا يليق التخاطب بها بين الرؤساء، وهي لا تحتوي سوى عبارات التهديد والوعيد للعراق وقيادته}. وهذا هو نص الرسالة:

نص رسالة بوش لصدام حسين:

السيد الرئيس :

{إننا نقف اليوم على حافة حرب بين العراق وبقية العالم، وهذه الحرب بدأت بقيامكم بغزو الكويت، وهي حرب يمكن أن تنتهي فقط بانسحاب عراقي كامل، وغير مشروط، وفق قرار مجلس الأمن رقم 678. وإنني اكتب لك الآن مباشرة، لأني حريص على أن لا تضيع هذه الفرصة، لتجنيب شعب العراق مصائب معينة، وأكتب لك مباشرة أيضاً لأنني سمعت من البعض أنك لست على علم بمدى عزلة العراق عن العالم نتيجة لما وقع، وأنا لست في مركز يسمح لي بأن أحكم ما إذا كان هذا الانطباع صحيحاً أم لا، وقد وجدت أن خير ما استطيع عمله هو أن أحاول بواسطة هذا الخطاب، أن اعزز ما سوف يقوله وزير الخارجية بيكر إلى وزير خارجيتكم، وحتى أزيل أي اثر للشك أو الالتباس، قد يكون في فكركم، فيما يتعلق بموقفنا، وما نحن مستعدون لعمله.

أن المجتمع الدولي متحد في طلبه إلى العراق أن يخرج من كل الكويت بلا شروط، ودون أي تأخير، وهذه ببساطة، ليست سياسة الولايات المتحدة وحدها، وإنما هي موقف المجتمع الدولي، كما يعبر عنه ما لا يقل عن 12 قراراً صادراً عن مجلس الأمن.

إننا نفضل الوصول إلى نتيجة سلمية!!، ولكن أي شيء أقل من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 678 هو أمر غير مقبول بالنسبة لنا، ولن تكون هناك مكافئة للعدوان، ولن تكون هناك مفاوضات، لان المبادئ ليست قابلة للمساومة.

وعلى كل حال فإن العراق إذا قام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، يستطيع أن ينظم إلى المجتمع الدولي، وفي المدى القريب، فإن البنيان العسكري العراقي يستطيع أن يهرب من التدمير.

ولكن إذا لم تقم بالانسحاب من الكويت، انسحاباً كاملاً غير مشروط، فإنك سوف تخسر ما هو أكثر من الكويت.

إن ما هو مطروح الآن ليس مستقبل الكويت، فالكويت سوف يتم تحريرها، وحكومتها سوف تعود إليها، ولكن المطروح هو مستقبل العراق، وهو خيار يتوقف عليك.

إن الولايات المتحدة لن تنفصل عن شركائها في التحالف، فهناك 12 قراراً لمجلس الأمن، و28 دولة بقواتها العسكرية لضمان تنفيذ هذه القرارات، وأكثر من 100 دولة التزمت بتنفيذ العقوبات، وهذا كله كافٍ ليؤكد لك أن القضية ليست العراق ضد الولايات المتحدة، ولكنه العراق ضد العالم، إن معظم الدول العربية والإسلامية تقف ضدك، وهي جميعها مستعدة لتعزيز ما أقول، والعراق لا يستطيع، ولن يستطيع أن يبقى في الكويت، أو يحصل على ثمن لقاء خروجه منها، وقد يغريك أن تجد راحة في اختلاف الآراء الذي تراه في الديمقراطية الأمريكية، ونصيحتي لك أن تقاوم هذا الإغراء. إن اختلاف الآراء لا ينبغي خلطه بالانقسام، ولا ينبغي لك، كما فعل آخرون غيرك، أن تقلل من أهمية الإرادة الأمريكية.

إن العراق بدأ يشعر بآثار العقوبات التي قررتها الأمم المتحدة، وإذا جاءت الحرب بعد العقوبات، فستكون تلك مأساة لك ولشعبك، ودعني أنبهك إلى أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أي استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، أو أي تدمير للمنشآت البترولية في الكويت. وفوق ذلك فإنك سوف تعتبر مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أي عمل إرهابي يوجه إلى أي دولة عضو في التحالف.

وفي هذه الحالة سوف يطلب الشعب الأمريكي أقوى رد ممكن عليك، ولسوف تدفع أنت وبلادك ثمناً فضيعاً إذا أقدمت على عمل من هذا النوع. إنني لا اكتب لك هذا الخطاب لكي أهددك، إنما اكتبه لمجرد إخطارك، ولست أفعل ذلك لسعادة، فالشعب الأمريكي ليست له معركة مع شعب العراق!!.

السيد الرئيس:

إن قرار مجلس الأمن رقم 678 قد حدد فرصة لاختبار حسن النوايا، تنتهي يوم 15 كانون الثاني حتى تنتهي هذه الأزمة دون عنف، واستغلال هذه الفرصة للهدف الذي أتيحت من أجله لتجنب العنف، هو خيار في يدك وحدك، وإني لآمل أن تزن خياراتك، وأن تنتقي منها بعقل لأن كثيراً سوف يتوقف على ذلك}.(9)

جورج بوش

وبعد ذلك تحدث طارق عزيز، موجهاً كلامه إلى بيكر قائلا: { لقد ظننت أننا جئنا هنا لنتحادث، وليس لنتخانق}.

ورد بيكر قائلاً: {نعم جئنا لنتحادث، ولكن على أساس}.

ثم سأل بيكر طارق عزيز عما إذا كان يريد هو أن يتحدث أولاً، فأجابه طارق عزيز بأنه يريد أن يسمع منه كل شيء.

وتحدث بيكر قائلاً:

{إننا جئنا هنا ليس للتفاوض، وإنما جئنا لنحث العراق، كمحاولة أخيرة، للانسحاب من الكويت، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإن أمامكم مهلة أقصاها يوم 15 كانون الثاني [أي بعد 6 أيام فقط]، وهي بالتأكيد مدة قصيرة، ولكن هذا ليس ذنبنا بل ذنبكم انتم، فقد منحكم مجلس الأمن 45 يوماً، ولم تحاولوا تنفيذ تلك القرارات، واقترحنا أن تقوم بزيارة واشنطن، وتلتقي بالرئيس بوش، وأن أقوم أنا بزيارة بغداد، والتقي بالرئيس صدام حسين، وخيرتكم في موعد زيارتي خلال 18 يوماً، إلا أن رئيسكم أعتذر عن مقابلتي بحجة انشغاله وارتباطاته بمواعيد مسبقة، في حين كان رئيسكم يقابل شخصيات من السياسيين السابقين، كادوارد هيث، وولي برانت، وناكاسوني، وحتى الملاكم العالمي السابق محمد علي كلاي، ومع احترامي لأولئك الساسة، إلا إنني أقول إنهم ليسوا في مراكز المسؤولية، في حين كنت أمثل بلدي، الولايات المتحدة الطرف الرئيسي في الأزمة، وفي فترة من أخطر الفترات التي يمكن أن تقرر مصير السلم أو الحرب، وهو تصرف لا يمكن قبوله.

ثم وجه بيكر إنذاره للعراق من أن انتهاء المدة الممنوحة للعراق دون أن ينسحب من الكويت سيجعل قوات التحالف مطلقة اليد لطرد قواته من الكويت، وعليكم أن تعرفوا أنكم أمام تحالف عسكري قوي يضم 28 دولة، بما فيها عدد من الدول العربية، ذات التأثير الكبير في العالم العربي، كمصر، والسعودية، وسوريا والمغرب.

وبدأ بيكر يتحدث عن قوة التحالف الدولي ضد العراق، وما يملكه من أسلحة ومعدات، قائلاً:

{ إن 6 حاملات طائرات، وعلى ظهرها مئات الطائرات، في منطقة الخليج والبحر الأحمر، مع مجموعة كبيرة من القطع البحرية الأخرى المجهزة بصواريخ توماهوك، هذا بالإضافة إلى أن العراق محاط بمجموعة من القواعد التي تتمركز فيها أكثر من 2000 طائرة، وليس المهم عدد الطائرات، وإنما المهم نوع التكنولوجيا التي سوف تستعملها قيادة التحالف في تنفيذ ما أوكل لها}.

ثم تحدث بيكر عن القوات العسكرية البرية للدول الحليفة، والتي جاوزت 350 ألفاً وعن نوعية سلاحها، وقوة نيرانها، والتي لم يسبق استعمالها من قبل في أية حرب، ثم أنتقل بيكر بعد ذلك إلى النقطة الحساسة في الحديث قائلاً:

{إننا ندرك أن لديكم مخزوناً من الأسلحة الكيماوية، ونحن ننصحكم، وكما نصح الرئيس بوش في رسالته، أن لا تحاولوا استخدام هذه الأسلحة، في أي مرحلة من مراحل الحرب، وإذا ما أقدمتم على ذلك، فسيكون رد الولايات المتحدة حازماً وقوياً، وبالأسلحة غير التقليدية}.

وكان بذلك يشير إلى استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة الذرية والكيماوية ضد العراق.(10)

لقد أسهب بيكر في الحديث عما تملكه قوات التحالف من أسلحة ومعدات متطورة للغاية، ومستعرضاً ما سوف تؤدي الحرب بالعراق من خراب ودمار لم يعرف له مثيلً من قبل، مهددا بإعادة العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية.

وعندما انتهى بيكر من حديثه، التفت إلى طارق عزيز قائلاً:

{الآن استطيع أن اسمع ما عندك}.

في تلك اللحظة كانت الأنظار متجهة إلى طارق عزيز، سواء من قبل أعضاء الوفد

الأمريكي أو الوفد العراقي، ليسمعوا ماذا سيقول طارق عزيز، بعد كل الذي سمعه من بيكر. حيث تحدث عزيز قائلاً:

{إن الصورة التي رسمتها الآن لقوات التحالف ليست جديدة علينا، وليست مفاجئة لنا، فنحن نعرفها من قبل، ونفهم ما تعنيه}.

ثم راح طارق عزيز يذكر بيكر بالدور الذي قام به العراق، لما أسماه بحماية أمن الخليج، ودفع ثمن عمله ذاك ثمناً باهظا، سواء في الأرواح أو الأموال، بالإضافة إلى ما سببته تلك الحرب ضد إيران، من تدهور الاقتصاد العراقي، ثم انتقل إلى جذور الأزمة الكويتية، وأدعى أن العراق بذل جهوداً كبيرة لتجاوز الأزمة مع الحكومة الكويتية، إلا أن حكام الكويت أصروا على موقفهم، مدفوعين بموقف الولايات المتحدة التي حاولت سد كل باب للتفاهم.

ورد بيكر على عزيز قائلاً:

{ إن صدام حسين قد خدع الرئيس مبارك عندما قال له بأنه سوف لن يستعمل القوة ضد الكويت، ولكنه فاجأ الجميع بالهجوم، واحتلال الكويت}.

وحاول طارق عزيز أن يوضح لبيكر أن صدام لم يقل هذا الكلام بالضبط لمبارك، وإنما قال له، سوف لن يلجأ إلى القوة إلا بعد لقاء مؤتمر جدة، وما سيسفر عنه من نتائج.

ثم أنتقل بيكر إلى تهديدات صدام حسين لحرق نصف إسرائيل، ورد عليه عزيز بأن الحديث الذي نقل عن الرئيس صدام حسين مبتور، فقد قال صدام في خطابه إثر تهديد إسرائيل بضرب العراق بالقنابل النووية بأنه سوف يحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج، إذا ما اعتدت على العراق بالسلاح النووي.

ورغم أن لقاء بيكر مع عزيز أستغرق 3 جلسات، خلال ذلك اليوم، إلا أن ما تحدث عنه بيكر خلال 45 دقيقة في بدء الاجتماع، كان هو جوهر اللقاء، فكل ما أراده بيكر، وسيده بوش، هو تحذير صدام حسين من استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد القوات الأمريكية والحليفة، مهددا العراق باستخدام الأسلحة النووية.

أما أي حديث عن حل للأزمة، فقد فات أوانه، فقد اتخذت الولايات المتحدة قرارها بضرب العراق منذُ بداية الأزمة.

وفي نهاية الجلسة الثالثة، أُعلن عن أن بيكر وعزيز سوف يعقدان مؤتمراً صحفياً في الساعة السابعة حسب توقيت جنيف، بقاعة المؤتمرات بالفندق الذي جرى فيه اللقاء، وفي الموعد المحدد، تحدث بيكر أولاً قائلاً:

{ لقد تحادثت مع طارق عزيز حول ضرورة تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن، وأبلغته أن تنفيذ القرارات غير قابل للتفاوض، وإني لأسف أن أقول لكم أيها السيدات والسادة، إنني لم اسمع اليوم شيئاً يدل على مرونة في موقف العراق، ولا على استعداده للامتثال لقرارات مجلس الأمن، وقد قمت في نهاية اللقاء بالاتصال بالرئيس بوش، أبلغته بكل ما دار في اللقاء}. (11)

وبعد أن أجاب بيكر على أسئلة الصحفيين، تحدث طارق عزيز فقال:

{ لقد جئنا إلى هذا الاجتماع بقلب وعقل مفتوحين، وبنية صادقة، وكنت أتمنى أن يقع هذا الاتصال المباشر بين العراق والولايات المتحدة في مرحلة مبكرة من الأزمة، فأن كل الفرص التي كانت متاحة قد أهدرت، فرصة بعد فرصة، حتى التقينا هنا في هذه اللحظات الأخيرة، وإني أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تصرفت منذ اللحظة الأولى في الأزمة، بطريقة لا تدع مجالاً للشك في نواياها الحقيقية.

لقد حدثناهم طويلاً عن قضايانا العادلة، وكان ردهم أنهم يشكون فينا، وقلنا لهم لماذا لا تجربوا؟ لكنهم لم يكن لديهم الاستعداد}.

ثم انتقل طارق عزيز إلى رسالة بوش وما حوته من تهديد ووعيد، بقوله:

{إذا ما قررت الولايات المتحدة الاعتداء على العراق، فإن العراق لا يستغرب ذلك، فنحن نسمع التهديدات كل يوم، وقد قلت للوزير بيكر بأننا سندافع عن بلادنا بكل قوة، وإن الشعب العراقي شعب شجاع، وأن الأمة العربية لن تقبل إخضاع شعبها في العراق، وكسر إرادته، لأن إرادته جزء من إرادتها}.

وبعد نهاية الحديث، وجه إليه أحد الصحفيين سؤالاً عما إذا كان العراق ينوي مهاجمة إسرائيل إذا قامت الحرب؟

وكان جواب عزيز [نعم] . (12)

وهكذا انتهى اللقاء إلى لا شئ، وبدأ العد العكسي لقيام الحرب التي أصبحت لا مفر

منها، فصدام ركب رأسه، واقترف خطأً تلو الخطأ، لا بل جريمة تلو الجريمة حتى تراكمت أخطائه وجرائمه، وأوصلت الأزمة إلى هذا الحد الذي باتت فيه الحرب أمراً محتماً.

أما الجانب الأمريكي فقد نصب الفخ لصدام، ليغزو الكويت، لكي تجد الولايات المتحدة المبرر المطلوب لتوجيه الضربة الكبرى للعراق، وعملت بكل الوسائل والسبل لسد الطريق للحل السلمي للأزمة، من أجل إكمال السيناريو الذي أعده بوش للعراق وشعبه، حفاظاً على المصالح الإمبريالية في الخليج، من أي تهديد من جانب العراق مستقبلاً، وليكون درساً لكل من تسول له نفسه تهديد المصالح الغربية في هذه المنطقة الهامة من العالم، التي تنتج أكثر من نصف الإنتاج العالمي من النفط، وتحتوي على أعظم احتياطيات النفط في العالم اجمع.

أما مصير رسالة بوش لصدام حسين، فقد رفض طارق عزيز استلامها، كما رفض بيكر استعادتها، وتُركت الرسالة على طاولة المباحثات،عندما غادر الوفدان القاعة، وأُودعت في خزانة فندق الكونتنانتل.

غادر بيكر جنيف متوجهاً إلى السعودية، ليبلغ الملك فهد بقرار شن الحرب، إلا أنه لم يبلغه بساعة الصفر، لكنه أخبر الملك بأنه سوف يسمع من الأمير بندر، سفير السعودية في واشنطن، موعد ساعة الصفر، بكلمة السر[تصلكم الأشياء التي طلبتموها الليلة].

ومن ناحية أخرى عاد طارق عزيز إلى بغداد، وبصحبته برزان التكريتي، أخو صدام غير الشقيق، حيث قابلا صدام حسين فور وصولهما، وقدم طارق عزيز له تقريراً عما دار في الاجتماع.

وهكذا سارت خطى الحرب إلى غير رجعة، وأصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يخول الرئيس بوش استخدام القوة ضد العراق، وصوت لصالح القرار 52 عضواً ضد 47 في مجلس الشيوخ، و250 ضد 30 في مجلس النواب، وبذلك أصبح بوش طليق اليدين، لشن الحرب على العراق.

خامسا: طلب من ديكويار مقابلة صدام

في 12 كانون الثاني، دعا بوش السكرتير العام للأمم المتحدة [خافير بيرز ديكويلار] إلى لقائه في كامب ديفيد، على العشاء، وقد اعتذر ديكويار عن تلبية الدعوة بادئ الأمر، حيث

أنه كان على وشك أن يغادر إلى أوربا، إلا أن بوش ألحّ عليه لحضور العشاء، وبعدها يكون في حل من أمره.

وتوجه ديكويار إلى كامب ديفيد، وتناول العشاء مع بوش، وخلال الحديث الذي دار بين بوش وديكويار، طلب بوش من ديكويار التوجه إلى بغداد، والالتقاء بصدام حسين.

حاول ديكويار الاعتذار عن هذه المهمة، قائلاً:

{إن الوقت قد فات، ولم يعد هناك متسع لفعل أي شيء}.

وفي حقيقة الأمر، لم يرضَ ديكويار حشر أسمه في الأزمة، بعد أن أخذت الولايات المتحدة زمام الأمور كلها بيدها، وأحس أن ذلك قد يسبب إساءة إلى سمعته، إضافة إلى أن صدام حسين، الذي أصابه اليأس من موقف الولايات المتحدة في لقاء جنيف، لم يعد يعر أية أهمية لأي جهود جديدة، سواء من قبل الأمين العام، أو من قبل أي دولة أخرى.

لكن بوش ألحّ على ديكويار أن يسافر إلى بغداد، ولو لعدة ساعات، وأمام ضغط بوش، تراجع ديكويار عن موقفه، ووافق على السفر إلى بغداد.

وبالفعل أرسلت سكرتارية الأمم المتحدة رسالة مستعجلة إلى بغداد، تطلب تحديد موعد للأمين العام ديكويار لمقابلة صدام حسين، وجاء الرد بالموافقة، وتوجه ديكويار إلى بغداد في 13 كانون الثاني 1991، والتقى مساء ذلك اليوم بصدام حسين. وفي بداية الحديث مع صدام، تحدث ديكويار قائلاً:

{ في البداية أريد أن أؤكد لكم أنني لا احمل رسائل من أحد، ولا أعتبر نفسي مبعوثاً لأي شخص. أنا هنا رجل يمثل نفسه، وقد تتذكرون أنني قابلتكم قبل ذلك مرتين، أثناء الحرب مع إيران، وتتذكرون أنني كنت دائماً أحاول أن أقترب من المشاكل، على أساس غير متحيز، وأنا أقابلكم اليوم بنفس الروح، على أنني أريدكم أن تعلموا أنني يجب أن أكون في أوربا غداً، فلدي واجب هناك}.

ثم واصل ديكويار حديثه ليدخل في صميم الموضوع قائلاً:

{ إن العراق عضو في الأمم المتحدة، وهذه المنظمة تعمل على أساس قرارات تصدرها، ومن سوء الحظ أن تاريخ الأمم المتحدة يظهر أمامنا أن هناك قرارات لمجلس الأمن لا تنفذ، ولكن إن هناك قرارات لابد من تنفيذها، وأتصور شعوركم تجاه هذا الوضع، وكصديق

لبلادكم، فإن قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج هي من تلك القرارات التـي يجـب أن تنفذ، ولا نأخذ منها بالمثل السيئ لقـرارات لم تنفـذ، وأنـا أريـد إن أسـاعد لتجنـب مواجهـة تؤدي بهذه الأزمة إلى الحرب، وأنا لست ساذجاً لأتصور أننا نستطيع أن نحل هذه المشـكلة الليلة، وكل ما أريده هو أن تعطني شيئاً أستطيع أن أبنـي عليـه موقفـاً يزيــل التـوتر، وأن أحـرم دعـاة

الحرب من فرصة يضنونها مؤاتية، وهذا هو كلما عندي}. (13)

وكان رد صدام حسين على ديكويار ما يلي:

{ صحيح أن الرأس هو الذي ينظم كل شيء، وسوف أفضي لك بسر، لقد أردتك أن تجـئ إلى بغداد، ولا تجئ في نفس الوقت، فأنت السكرتير العام للأمـم المتحـدة، ونحـن أعضـاء في هذه العائلة، ونحن بالطبع نريد أن نراك، ونرى الأمم المتحدة تؤدي دورها.

لكنني كنت قلقاً من مجيئك في هذه الظروف التي نسمع فيها قعقعة السـلاح، فعنـدما لا تحمل من عندنا ما يرضيهم، فإنهم قد يستعملون مجيئك ذريعة للحرب}.

وأضاف صدام قائلاً:

{إن العراق قدم مبادرات كثيرة لحل الأزمة، وكان على اسـتعداد لقبـول مبـادرات كثـيرة، ولكن الرئيس بوش كان يرفض كل واحدة منها بعد ساعة من صدورها، وإن القـرارات التـي أصدرها مجلس الأمن هي في الحقيقة قرارات أمريكية، وليست قرارات الأمم المتحدة. إننـا اليوم في عصر أمريكي، والولايات المتحدة تحصل عـلى مـا تريـد هـي، ولـيس عـلى مـا يريـد مجلس الأمن}.

ثم انتقل صدام إلى الحديث عن مسألة الانسحاب من الكويت قائلاً:

{ إننا لا نستطيع أن نقول كلمة الانسـحاب في هـذه اللحظـة، بيـنما الجيـوش الأمريكيـة تواجهنا، والحرب قد تقع في ظرف ساعات. وإذا قلـت شـيئاً عـن انسـحاب عراقـي، دون أن يكون في مقابله شيئاً عن انسحاب أمريكي، فإن كل ما أكون قد حققته في هذه السـاعة هـو أن أعطي الأمريكيين فرصة لخلق بلبلة نفسية تمكنهم من الانتصار علينا!!!}.(14)

وكان رد ديكويار، بعد أن أنهى صدام حديثه أن قال جملته المشهورة:

{إنني أشعر أن السيف قد خرج من غمده، وهو مُشهرْ فوق العالم وليس على رأسي فقط}. (15)

وفي اليوم التالي 14 كانون الثاني، غادر ديكويار بغداد عائداً إلى أوربا، ولم يكن قد بقي على الموعد المحدد لانسحاب العراق من الكويت سوى يوم واحد فقط.

وهنا يتبادر لنا السؤال التالي:

هل كانت زيارة ديكويار التي كلفه بها بوش لبغداد تهدف حقاً لمنع الحرب؟

وأستطيع القول بكل تأكيد كلا، ذلك أن كل الذي أراده بوش هو إشعار العالم أن المشكلة ليست بين الولايات المتحدة والعراق، بل بين العراق والأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة قد بذلت جهودها، حتى أخر يوم من الفترة التي منحها مجلس الأمن للعراق للانسحاب من الكويت، ولكن العراق أصرّ على موقفه.

بدأ العالم يحصي الساعات، بل والدقائق، وهي تمر مثل كابوس هائل على العالم، ومرّ اليوم الأخير دون حدوث أي تغيير على أوضاع الأزمة، وبذلك أصبح العالم يترقب ساعة الانفجار.

واتصل الأمير بندر بن سلطان، سفير السعودية في واشنطن، بالملك فهد في اليوم التالي 16 كانون الثاني 1991، وابلغه بكلمة السر[ساعة الصفر لبدء حرب الخليج الثانية].

وفي نفس اليوم، اتصل جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، بوزير خارجية الاتحاد السوفيتي، الكسندر بسمرلنك، وابلغه بساعة الصفر، وعلى الفور دعا غورباتشوف القيادة السوفيتية إلى اجتماع عاجل في الكرملين، وعاد وزير الخارجية السوفيتي إلى الاتصال بوزير خارجية الولايات المتحدة بيكر، لينقل له طلب الرئيس غورباتشوف بتأجيل العملية لمدة يوم واحد فقط، لكن بيكر رد عليه قائلاً:

{لقد فات الأوان والعمليات قد بدأت فعلاً} .

الفصل السابع

عاصفة الصحراء

أولاً:العالم يحبس أنفاسه، والعراقيون يهربون من المدن

ثانياً: 45 يوماً من القصف الجوي لكافة مرافق البلاد.

ثالثاً : الطائرات الحربية تركز هجماتها على القطعات العسكرية

رابعاً: بدء الحرب البرية الخاطفة.

خامساً: هزيمة نظام صدام، وتوقف الحرب.

أولاً: العالم يحبس أنفاسه والعراقيون يهربون من المدن

بعد فشل اللقاء الذي تم بين طارق عزيز وجيمس بيكر في جنيف، أدرك الشعب العراقي أن الحرب أصبحت أمراً لا مفر منه.

كان القلق قد فعل فعله لدرجة أفقد الناس صوابها، فلقد أحس الجميع أن هذه الحرب لن تكون مثل غيرها من الحروب، كالحرب العراقية الإيرانية مثلاً، فالأمر هنا مختلف تماماً، ذلك أن العراق لا يواجه جيش دولة واحدة، بل جيوش 28 دولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الجيوش، وعلى رأسها جيوش الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بما تملك من أحدث أنواع الأسلحة والتكنولوجيا الحربية التي لا يمكن بأية حال من الأحوال مقارنتها بما يمتلك العراق، هذا البلد الصغير من بلدان العالم الثالث.

ولم يشك أحد بأن مسار الحرب هو بالتأكيد لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وأن مصير الحرب قد تقرر قبل نشوبها، وأن كارثة كبرى ستحل بالعراق وشعبه. ومما أشاع القلق، بل والهلع، في نفوس أبناء الشعب خوفهم من أن يلجأ صدام حسين إلى استخدام الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية في الحرب، لتردّ عليه الولايات المتحدة بالسلاح الذري والكيماوي، وكل الأسلحة الفتاكة الأخرى التي في ترسانتها، ولاسيما وأن صدام سبق أن استخدم السلاح الكيماوي ضد القوت الإيرانية في حرب الخليج الأولى، وضد أبناء الشعب الكردي في شمال العراق عام 1988، في حملة الأنفال السيئة الصيت، فما الذي يمنعه من استخدام أسلحته الكيماوية والبيولوجية ضد قوات الولايات المتحدة وحلفائها، وخاصة إذا ما شعر أن وجوده قد أصبح في مهب الريح؟

ولذلك فقد سارع سكان بغداد وغيرها من المدن إلى مغادرتها هرباً من احتمالات الضربات النووية والكيماوية، وليبحثوا لهم عن مكان آمن.

لقد كان منظر سكان بغداد، وهم ينزحون منها يثير الأسى والحزن في كل قلب، فلم يكن للشعب حيلة في ذلك، فهو شعب مسلوب الإرادة، وقد تسلطت على الحكم عصابة مجرمة، بالعنف والقوة، ونكلت به وبقواه الوطنية أبشع تنكيل، منذُ أن سطتْ على الحكم بانقلاب 17 تموزعام 1968، بوحي وتخطيط أمريكي، واشتدت حملات التنكيل الفاشية بعد أن سطا صدام حسين على الحكم، وقام بانقلابه على سيده [أحمد حسن البكر]، ليمتد

تنكيله حتى بقادة حزبه، ناهيك عن الأحزاب الوطنية المعارضة لحكمه، لكي يفرض من نفسه أعتا دكتاتور عرفه العراق، وجعل من نفسه القائد العام للقوات المسلحة، ومنح نفسه أعلى رتبة عسكرية في العالم، وشن على الجارة إيران حرب كارثية لا مصلحة للشعب العراقي فيها، بالنيابة عن الولايات المتحدة، حيث دامت 8 سنوات دفع خلالها مئات الألوف من خيرة الشباب العراقي إلى محرقة الموت، دفاعاً عن مصالح الإمبريالية الأمريكية في الخليج.

ولم تكد تنتهي الحرب عام 1988، ويتنفس الشعب العراقي الصعداء، حتى بدأ صدام حسين يخطط لمغامرة جديدة، فكانت غزو الكويت، وظن صدام أن الولايات المتحدة ستسكت على مغامرته تلك، مكافئة له على حربه ضد إيران، فكانت حساباته خاطئة جداً، فالولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لاتهمهم العلاقات مع صدام، بل إن ما يهمهم هو تأمين مصالحهم النفطية في الخليج، والحيلولة دون ظهور أية قوة تحاول الهيمنة على نفط الخليج، فكان لابد من تجريد العراق من أسباب القوة، وتصفية أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، بعد أن انتهت الحرب مع إيران، وأدى صدام المهمة!.

وهكذا نصبت الولايات المتحدة الفخ لصدام، وسهلت له غزو الكويت، ولم تحاول أن تنهره عن الإقدام على فعلته، رغم أن أقمارها التجسسية، ومخابراتها العسكرية كانت تراقب عن كثب كل تحركات قوات صدام قبل الغزو، وتنتظرها ساعة بساعة. وهكذا بات العراق يواجه ذلك اليوم جيوش الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وبكل ما تملكه من أسلحة فتاكة، إضافة إلى اشتراك قوات عربية، مصرية، سعودية وسورية، مغربية، ومن كافة دول الخليج، فلم يجد أبناء الشعب أمامهم سوى هجر بغداد، والمدن الأخرى لعلهم ينجون من الموت، كانوا يعدون الدقائق انتظاراً لوقوع الكارثة التي لم يشك أحد بوقوعها الوشيك.

ثانياً: 45 يوماً من القصف الجوي لكافة مرافق البلاد

في الساعة الثالثة من فجر يوم الجمعة المصادف السابع عشر من كانون الثاني 1991، انطلقت أكثر من 2000 طائرة حربية نحو 700 هدف، كانت القيادة الأمريكية قد حُددته سلفاً، كما انطلقت الصواريخ البعيدة المدى من السفن الحربية المتواجدة في الخليج العربي وخليج العقبة، والبحر الأحمر.

ففي أعالي البحر الأحمر كانت هناك حاملات الطائرات [ساراتوجا] و[كنـدي] و[تيـدور روزفلت] و[أمريكا] وعلى ظهرها ما يزيد على 200 طائرة قادرة على الوصـول إلى أي نقطـة في العراق، هذا بالإضافة إلى الصواريخ البعيدة المدى من نوع كروز، الموجهة تلفزيونيـاً،التي كانت على متنها، والقادرة على المناورة لإصابة أهدافها بدقة.

وكانت القواعد الجوية الأمريكية في [حفر الباطن] و[الظهران] و[الرياض] في السعودية، والقواعد الجوية في البحرين، وقاعدة [انجرلك] في تركيا، وقاعدة [ديغـو كارسـيا] في المحـيط الهادئ، حيث تقف على أهبة الاستعداد طائرات بـ 52 القاذفة الضخمة، والمعـدة للغـارات البعيدة المدى، والقادرة على حمل كميات ضخمة من القنابل الفتاكة.

وفي الخليج كانت الولايات المتحدة قـد عبـأت كـل مـا أمكنهـا مـن القطعـات البحريـة، وحاملات الطـائرات المجهـزة بأحـدث مـا توصلـت إليـه التكنولوجيـا الحربيـة بالإضـافة إلى القاعدة الكبرى للإمبريالية، وأعني بها إسرائيل، رغم التعتيم الشديد على النشـاط الإسرائـيلي في تلك الحرب، بسبب ما يمكن أن تسببه من حساسية وهياج لدى الشـعوب العربيـة، مـما قد يثير متاعب جمة للجهود الحربية الأمريكية. غير أن الذي لا شك فيه أنه كـان لإسرائيـل دور هاماً تلعبه فيهـا، وخاصـة القصـف الجـوي، كـما أن قواعـدها الجويـة كانـت منطلقـاً للطائرات الأمريكية للهجوم على العراق.

راحت الطائرات الحربية الأمريكية والحليفة، وصواريخهم البعيدة المدى، تـدك أهـدافها المحددة سلفاً، بادئين بالقواعد الجويـة، وأنظمـة الـدفاع الجـوي، وقواعـد الـرادار، وقواعـد إطلاق الصـواريخ، ومحطـات توليـد الطاقـة الكهربائيـة، والاتصـالات السـلكية واللاسـلكية، ومصانع هيئة التصنيع العسكري، والمنشآت النفطية والمصافي، والطـرق والجسـور، ومخـازن المؤن، ومعامل الأدوية، وشـبكات الصرف الصـحي، والمفاعـل النـووي، ومـا يقـرب مـن 12 مصنعاً للصناعات الكيماوية والبترو كيماوية.

ثم توسع القصـف ليشـمل كافـة المنشـآت الصـناعية المدنيـة، بمـا فيهـا مصـانع حليـب الأطفال، والنسيج، والسكر، ومصانع الأجهزة المنزلية، كشركـة الصـناعات الخفيفـة، وخلاصـة القول كان القصف قد شمل كل القواعد الأساسية للاقتصاد العراقي دون استثناء، ولم تسـلم بقعة واحدة من بقاع العراق، من بطش الطائرات والصواريخ الأمريكية والحليفة، بل حتـى الملاجئ المعدة للمواطنين، فقد بدا واضحاً أن الحرب قـد أعـدت لا لتحريـر الكويـت، بـل

لتدمير العراق تدميراً شاملاً، كما أشار بيكر في لقائه مع طارق عزيز في جنيف. أما عملية تحرير الكويت فكانت لا تتعدى كونها تحصيل حاصل.

وفي الوقت نفسه كانت طائراتهم تتسابق لشن الهجمات الوحشية والهمجية على القوات العراقية في الكويت، وجنوب العراق دون هوادة، ودون توقف، منزلة خسائر فادحة بالجنود والمعدات، بعد أن تم إخراج القوة الجوية العراقية من ساحة المعركة، أصبحت القوات العراقية تحت رحمة نيران الطائرات الأمريكية والحليفة.

فقد استطاعت الهجمات الجوية المكثفة، والمتتالية، من تحطيم أنظمة الدفاع الجوي، وقواعد الرادار، وأنظمة الاتصالات، لدرجة أصبح من المستحيل أن تحلق أي طائرة عراقية في الجو دون أن تكون معرضة للإسقاط .

وهكذا أصبحت أجواء العراق، ومناطق تجمع القوات العراقية مكشوفة تماماً، وهدفاً سهلاً للطائرات المغيرة، واضطر النظام العراقي إلى إخفاء ما أمكن من طائراته بين الدور السكنية، والشوارع ليقيها خطر الدمار في قواعدها الجوية، واضطرت أكثر من 144 طائرة إلى الهروب إلى إيران، والهبوط في مطاراتها، وقد سيطرت عليها إيران فيما بعد، معتبرة إياها جزء من التعويضات عن تلك الحرب التي أشعلها صدام ضدها.

لقد وقع النظام العراقي، الذي يقوده صدام ، والذي جعل من نفسه قائداً عسكرياً، ومخططاً ميدانياً، وهو الذي لم يخدم حتى الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش، بأخطاء جسيمة في كامل حساباته، فلقد استهان بقدرات الولايات المتحدة وحلفائها، العسكرية والتكنولوجية، واعتقد أن هذه الحرب ستكون كسابقتها حرب الخليج الأولى، كما اعتقد أن الحرب البرية ستبدأ في نفس الوقت التي تهاجم به الطائرات الحربية والصواريخ الأهداف المحددة لها، ولم يدرْ في خلده أن الحرب الجوية ستستمر 45 يوماً متواصلاً، قبل أن يبدأ الهجوم البري.

كما أن إنذار الولايات المتحدة لصدام، وتحذيره من مغبة استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، سيؤدي بالولايات المتحدة إلى الرد الفوري والسريع، وبالأسلحة غير التقليدية [النووية]، وبذلك فقد صدام القدرة على استخدام هذا السلاح، الذي طبل وزمر له في كل خطاباته، وهو يهدد ويتوعد به، وظهر أنه لا يستطيع استخدامه إلا ضد شعبه في شمال

وجنوب العراق، وهو لو فكر في استخدام هذا السلاح لكانت الكارثة التـي سـتحل بـالعراق وشعبه ما لا يمكن أن يتصورها العقل.

لقد أخطأ صدام كذلك حين أعتقد أن الهجوم البري سيكون من السعودية والخليج نحـو الكويت مباشرة، غير أن الذي حدث أن القوات الأمريكيـة والحليفـة قامـت بهجـوم التفـافي من الأراضي السعودية نحو جنـوب العـراق، بغيـة تطويـق القـوات العراقيـة، وقطـع طـرق مواصلاتها، ومنع أي إمدادات عنها، وخاصة المياه والغذاء وبالفعل تمكنت القوات المهاجمـة من الوصول حتى مدينة الناصرية، وحاصرت القوات العراقية بالجنوب وقطعت كـل طـرق المواصلات.

استمرت القوات الجوية والصاروخية تهاجم المرافق الاقتصادية في العـراق، المدنيـة منهـا والعسكرية طوال 43 يوماً، بمعدل أكثر من 1000 غـارة جويـة يوميـاً عـدا الصـواريخ التـي كانت تطلقها السفن الحربية الراسية في الخليج والبحر الأحمر.

لقد كانت حرباً جوية رهيبة بكل المقاييس، لم يشهد لها العالم من قبل، وخصوصاً وأنهـا حرب يقودها هذا التجمع الإمبريالي الكبير، وبكل ما يملك من وسائل القوة، ضد بلـد صـغير من بلدان العالم الثالث، أبتلى بدكتاتور أهوج، لا يفهم غير لغة الحروب، والدماء والقتل ضد أبناء شعبه، مما جعل الشعب غير قادر على الاعتراض عـلى خططـه الهوجـاء، التـي سـاقت البلاد إلى حرب مستمرة لسنوات طويلة.

لقد وقع الشعب العراقي المنكوب بين فكي كماشـة، صـدام ونظامـه الفـاشي مـن جهـة، والإمبريالية الحاقدة على العراق، والمصممة على تدمير بنيته الاقتصادية، وإفقـاره وتجويعـه حتى الموت، حفاظاً على مصالحها في الخليج من جهة أخرى.

فالنفط بالنسبة للولايات المتحدة يستحق إبادة شعب بكامله دون وازع مـن ضـمير، في عصر أصبحت فيه سيدة العالم دون منازع، ومستعدة لإنزال أشد الكـوارث عـلى رؤوس كـل من يهدد، أو يحاول أن يهدد مصالحهم في الخليج.

لم يسلم أي هدف من غاراتهم الوحشية مهما كان صغيراً، ووصل بهـم الأمـر أن أقـدموا على قصف ملجأ العامرية في بغداد، وإحراق حـوالي 1000 مـواطن، مـن النسـاء والأطفـال والشيوخ، الذين لجئوا إليه هربـاً مـن غـاراتهم الوحشـية الرهيبـة، فكانـت كارثـة، وجريمـة

إنسانية كبرى، ستظل وصمة عار تلاحق أولئك القتلة الذين طالما تبجحوا بالدفاع عن الإنسان وحقه في الحياة، وتمسكهم باتفاقيات جنيف فيما يخص حماية المدنيين أثناء الحرب، ونراها في ذلك اليوم وهي تدوس بجزم قواتها العسكرية كل تلك القوانين والأعراف الدولية، وتحيل أجساد أولئك المواطنين أشلاء متفحمة.

إن كل ما قيل، ويقال عن العدالة والحرية وحقوق الإنسان، ما هي إلا محض هراء، وإن من يملك القوة في عالم اليوم، لا تثنيه تلك القوانين والقرارات، والاتفاقات الدولية عن فعل ما يروق له، فالقوة، والمصالح الاقتصادية، ونهب الشعوب، هي فوق كل القوانين، وكل المعاهدات الدولية.

في تلك الأيام الرهيبة، كنت أحد المواطنين العراقيين الذين سلموا مصيرهم، ومصير عوائلهم للأقدار، حيث كانت الغارات الجوية تتوالى على بغداد دون انقطاع، وكانت صفارات الإنذار ما تبرح تعلن نهاية غارة جوية، حتى تبادر إلى التحذير من غارة أخرى.

لقد ضاع الحساب، ولم نعد نميز بين نهاية غارة، وبداية غارة جديدة، واضعين أيدينا على قلوبنا، لا ندري متى ينزل صاروخ علينا، أو تلقي طائرة علينا قنابلها، وخصوصاً بعد أن قُصف ملجأ العامرية، وأُحرق كل من فيه، وبعد أن قصفت الطائرات سوق الخضار في مدينة الفلوجة، ومُزقت أجساد المئات من المواطنين الأبرياء بشكل رهيب، و كان الوضع مأساوياً بشكل فوق ما يتصوره العقل، حتى لكأن القيامة قد قامت في تلك الساعة.

كان أشد ما يرهب الإنسان هو حلول الليل بظلامه الدامس، حيث قُطعت القوة الكهربائية منذ الساعات الأولى من الهجوم الجوي، وبدأ الناس يفتشون عن المصابيح النفطية التي كان الناس يستعملونها قبل أكثر من ثمانين عاماً، وحتى تلك المصابيح تحتاج إلى النفط الذي أصبح من العسير الحصول عليه، كما كان البرد قد شهر سيفه هو الأخر في تلك الأوقات من السنة، حيث بقي الناس دون تدفئة، هذا بالإضافة إلى فقدان الماء والغذاء.

ومما زاد في الطين بله، تلف المواد الغذائية المخزونة لدى المواطنين في الثلاجات والمجمدات التي توقفت عن العمل، بعد تدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية، فقد دمر القصف الجوي محطات الطاقة الكهربائية، سواء المائية أو التي تعمل بالغاز، بصورة جزئية أو كلية، ولم تنجُ من القصف سوى محطة النجيبية، التي تنتج 200 ميكا واط،

أما المحطات التي دمرت فهي:

1ـ محطة الناصرية
2 ـ محطة خزان سد سامراء
3ـ محطة سد الموصل
4 ـ محطة سد دوكان
5 ـ محطة خزان سد حديثة
6 ـ محطة التاجي الغازية
7 ـ محطة النجف
8 ـ محطة الموصل الغازية
9 ـ محطة خور الزبير
10 ـ محطة صلاح الدين
11 ـ محطة بغداد الجديدة
12 ـ محطة الدورة
13 ـ محطة بيجي
14 ـ محطة الدبس
15 ـ محطة الحارثة

واستمرت الهجمات الجوية على المدن العراقية، وكافة المرافق الاقتصادية لمدة 45 يوماً، ألقت خلالها الطائرات ما يزيد على 130 ألف طن من القنابل والمتفجرات، من أحدث وأفتك ما أنتجته التكنولوجيا العسكرية.

لقد أرادت الولايات المتحدة أن ترهب العالم أجمع، بما تملكه من الأسلحة الفتاكة التي جربت على رؤوس أبناء الشعب العراقي لأول مرة، لكي تقول للعالم أنها أصبحت سيدة العالم أجمع دون منازع، وأن لا أحد يستطيع الوقوف بوجهها، أو يعارض سياستها في الهيمنة على مصائر الشعوب.

ولقد أرادت الولايات المتحدة بشكل خاص إرهاب الشعب العراقي، ولإحداث أبعد التأثيرات النفسية فيه، وإفهام النظام العراقي أن من يحاول التحدي، أو التعرض للمصالح الإمبريالية في الخليج سوف يتعرض إلى كارثة لا أحد يعرف أبعادها.

لقد تعرضت خطط الولايات المتحدة في إحداث الدمار الشامل في العراق إلى انتقادات شديدة في جميع أنحاء العالم، واستقبلتها الشعوب قاطبة بشعور من الاستهجان والغضب، ووصل ذلك الغضب والاستهجان إلى شعب الولايات المتحدة نفسها، حيث وجهت الانتقادات لاستمرار القصف الجوي طيلة 45 يوماً، في حين كان القصف قد حقق أهدافه

خلال الأيام الثلاثة الأولى من بداية الحرب، وقد رد زير الدفاع ديك تشيني على تلك الانتقادات، في مؤتمره الصحفي الذي عقده في 11 نيسان 991 قائلاً:

{ لا ينبغي أن يراود أحدنا الشك في أننا فعلنا ما كان لابد لنا أن نفعله!!. لقد كنا نريد أن نُحدث أكبر قدر من التأثير على المجتمع العراقي، وكنا نتمنى لو لم نفعل ذلك !!، ولكن إذا كان علينا أن نحقق أهدافنا بأقل ما يمكن من الخسائر في الأرواح الأمريكية، فلا أظن أنه كان أمامنا خيار آخر!!، ولو كنا قد اكتفينا بالحد الأدنى من استعمال القوة الجوية لكان عدد العائدين من أفراد قواتنا العسكرية أحياء أقل من العدد الذي عاد إلينا بالفعل}.(1)

أي كذبة مارسها ديك تشيني في تبريره لما حدث، وأية وقاحة مارسها فهل كان ضرب ملجأ العامرية، وإحراق 1000 مواطن مدني، أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ، عملا من الأعمال العسكرية حقاً!!؟

أما قائد عاصفة الصحراء، مجرم الحرب الجنرال شوردزكوف الذي لا يقل عن مجرمي الحرب من جنرالات النازية فقد كان أكثر منه وقاحة واستهتاراً، حيث قال في حديث صحفي في 13 آذار 1991 ما يلي:

{ إن أهداف الضرب الجوي للعراق جرى توسيعه، وهذا صحيح، ولكن التدمير لم يلحق بالأبرياء!!، فالشعب العراقي ليس كله بريئاً لسببين، السبب الأول أن كثيراً من أفراده تحمسوا لغزو الكويت، والسبب الثاني إن الشعب العراقي قابل بحكم صدام حسين}.(2)

ولقد كذب [شوردزكوف] في كلا السببين، وتجنى على الشعب العراقي، وعلى الحقيقية، فما كان الشعب العراقي يوماً راضياً عن حكم الدكتاتور الأرعن، ونظامه الفاشي، وحروبه المجرمة، وظل يعاني طيلة حكمه أبشع أنواع البطش والإرهاب والاضطهاد.

لقد تمادى هذا الجنرال الفاشي في وقاحته، لدرجة أن دعا إلى ما أسماه الحاجة إلى تحديد معنى جديد للمدنيين الأبرياء!!.

وبعد كل هذا يحق لنا أن نسأل: أليس هذا الجنرال صورة حقيقية لمجرمي الحرب النازيين أبان الحرب العالمية الثانية؟

والذي يجب أن يعاقب على جرائمه بحق الشعب العراقي، والتي يفاخر بها علناً؟

أليس من العدالة أن يقف جورج بوش وديك شيني وكولن باول وولفتز وأضاربهم من

صقور البيت الأبيض المسؤولين عن تلك الحرب الظالمة كمجرمي حرب، ويحاسبوا على الجريمة التي اقترفوها بحق الشعب العراقي المظلوم؟

ثالثاً:الطائرات تركز هجماتها على القطعات العسكرية

بعد أن استطاعت الطائرات المغيرة، والصواريخ، تدمير القواعد الجوية العراقية، وقواعد إطلاق الصواريخ، وقواعد الرادار وطرق الموصلات، وقطعت الاتصالات، وأخرجت القوة الجوية من ميدان المعركة، أخذت تركز هجماتها على القطعات العسكرية المحتشدة في الكويت، وجنوب العراق.

كان النظام العراقي قد حشد ما يزيد على 50 فرقة عسكرية، من مختلف الأصناف، معززة بما يزيد على 4000 دبابة، و3000 مدفع ثقيل، وما يزيد على 10000مدفع مضاد للطائرات، أقامها حول مواقع قواته، بالإضافة إلى 400 قاعدة لإطلاق الصواريخ، وما يزيد على 700 طائرة من مختلف الأنواع.

كما أنشأت القوات العراقية نظاماً دفاعياً، وحواجز يمكن أن تتحول إلى جحيم من النيران، لكن القوات العراقية تبقى عاجزة عن مجابهة قوة عسكرية جبارة كالتي تملكها الولايات المتحدة وحليفاتها، وبما تملكه من مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة، والتي استخدمت لأول مرة.

كانت القذائف تنهال على القوات العراقية من الجو دون توقف، بعد أن سيطرت الطائرات الأمريكية والحليفة معها على جو المعركة بشكل مطلق، مستهدفة كل الاستحكامات العسكرية، وملاجئ الجنود.

تقطعت السبل بالقوات العراقية بعد أن قُطعت المواصلات، نتيجة قصف كل الطرق والجسور التي تربطها بالعراق وبذلك انقطعت كل الإمدادات الغذائية والمياه، وأصبح الجيش كله في موقف صعب للغاية.

لقد كانت خطة الولايات المتحدة تقتضي بعدم الالتحام بالجيش العراقي عند بدء الحرب، لتفادي وقوع خسائر بشرية في صفوف قواتها، وقوات حليفاتها، اعتمدت على

السلاح الجوي لإنزال أكبر الخسائر الممكنة بالجيش العراقي وإنهاكه، وإضعاف معنوياته إلى أبعد حد ممكن، ولتدمير كل ما أمكن تدميره من معداته، لكي يصبح الهجوم البري قادراً على إلحاق الهزيمة بالقوات العراقية بأقل ما يمكن من الخسائر.

وخلال تلك الضربات الجوية التي دامت قرابة الشهر والنصف، لم تخسر القوات الأمريكية والحليفة سوى 32 طائرة فقط، فقد كانت السيادة الجوية لها دون منازع وكانت عمليات القصف بالصواريخ تجري من ارتفاعات عالية، لا تستطيع الدفاعات الجوية العراقية وصولها، بالإضافة إلى تدمير أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات في الأيام الأولى من الحرب، مما جعل الطائرات المغيرة في مأمن من أي تهديد أو خطر الإصابة.

كانت أعصاب صدام حسين وكبار قادته العسكريين تكاد تنهار في تلك الساعات الحرجة، فقد كانوا يتوقعون التحام القوات البرية ببعضها في أول أيام المعركة، مما يفقد القوات الأمريكية والحليفة إمكانية استخدام السلاح الجوي ضد القوات العراقية، أو على الأقل يمكن أن يحد من تأثيرها.

لكن الحرب الجوية وحدها استمرت لأسابيع، وأضطر صدام حسين إلى لإيعاز لبعض قاطعاته العسكرية للهجوم على مدينة [الخفجي] في السعودية في محاولة لرفع معنويات جنوده التي أنهكها القصف الجوي لأسابيع من جهة ، ولكي يجبر القوات الأمريكية والقوات الحليفة على الاشتباك بالجيش العراقي من جهة أخرى.

وتقدمت بالفعل القوات العراقية، تحت وابل من القنابل والصواريخ، نحو مدينة الخفجي واحتلتها، واضطرت القوات الأمريكية والحليفة إلى القيام بهجوم معاكس مستخدمة شتى أنواع الأسلحة المتطورة، واستطاعت إخراج القوات العراقية من الخفجي، منزلة فيها خسائر فادحة في الأفراد والمعدات.

لم يكن الهجوم على الخرجي سوى عملية انتحارية قام بها نظام صدام، غير مبالٍ بأرواح جنوده الذين ساقهم إلى حرب لا يرغبون فيها، ولا يؤمنون بها، ولا قادرين عليها.

إن الجيش العراقي، والحقيقة تقال، جيش شجاع بكل معنى الكلمة، والجندي العراقي على كامل الاستعداد للدفاع عن وطنه مهما غلت التضحيات، إلا أن صدام حسين ساقه إلى حرب عدوانية غير مبررة، ولا مصلحة للعراق فيها، مع الجارة إيران، استمرت ثمان سنوات،

ولم يكد الجيش يجر أنفاسه بعد تلك الحرب المجنونة، حتى أقدم على اجتياح الكويت، وضمها للعراق بالقوة، متحدياً الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، الذين نصبوا له هذا الفخ القاتل، ليتخذوا من الغزو ذريعة تمكنهم من تدمير العراق، وجيشه أبشع تدمير.

لقد أقدم صدام حسين على فعلته هذه دون أن يحسب أي حساب لاختلال مراكز القوة في العالم، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبداية تفكك الاتحاد السوفيتي، ودون أن يحسب حساباً للمعطيات الدولية الجديدة، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد في العالم، تستطيع فرض إرادتها على كل من يحاول تهديد مصالحها بقوة السلاح، وبشكل خاص في منطقة الخليج التي يخرج منها نصف بترول العالم، وتحتوي على أكبر احتياطيات النفط في العالم أجمع.

حاول صدام إدخال الجماهير العربية في الحرب كطرف رئيسي، عندما أقدم على ضرب إسرائيل بصواريخه بعيدة المدى، لكي يجر إسرائيل إلى حرب مكشوفة، ولكي يحول الحرب من حرب عراقية إلى حرب عربية.

فقد وجه صدام حسين 39 صاروخاً من طراز[سكود] إلى إسرائيل، غير أنه فشل في خطته هذه، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تمنع إسرائيل من الانجرار إلى الحرب بصورة مكشوفة، لكي لا يؤدي ذلك إلى هيجان الرأي العام العربي، ويحرج الحكام العرب الذين شاركوا الولايات المتحدة في العدوان على العراق، وقد يتحول الهيجان إلى ما هو أبعد من ذلك وربما يؤدي إلى قلب تلك الأنظمة التي شاركت في الحرب ضد العراق.

ورغم أن الجماهير العربية، والحقيقة تقال، كانت قلوبها مشدودة إلى جانب العراق، إلا إنها لم تستطع أن تفعل شيئاً، بعد أن أخذتها المفاجئة، والاستعدادات التي أتخذها الحكام العرب لقمع أي تحرك ممكن في مهده، خوفاً من تطوره، وأصيبت الجماهير العربية باليأس، وهي تراقب سير الحرب الجوية، عبر شاشات التلفزة لأول مرة في التاريخ ، لحظة بلحظة، وترى الطائرات المغيرة وهي ترسل من أعالي الجو صواريخها الموجهة بأشعة الليزر، إضافة إلى الصواريخ التي تطلقها السفن الحربية المتواجدة في الخليج العربي، وخليج العقبة، وشواطئ إسرائيل، والموجهة إلكترونياً، لتصيب أهدافها بدقة متناهية.

رابعاً: بدء الحرب البرية الخاطفة

بعد 43 يوماً متواصلاً من الهجمات الجوية العنيفة بالطائرات والصواريخ بعيدة المدى، استطاعت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلحاق الخسائر الجسيمة بالقوات العراقية في الكويت، وجنوب العراق، بالإضافة إلى تدمير كافة المرافق الاقتصادية والعسكرية داخل العراق، أصبح الجو مهيئاً للهجوم البري، الذي أرادته الولايات المتحدة أن يكون خاطفاً وسريعاً، وبأقل ما يمكن من الخسائر البشرية في صفوف قواتها وقوات حلفائها.

كان وضع القوات العراقية بعد تلك الهجمات الجوية الوحشية التي استمرت كل هذه المدة، وبعد أن انقطعت عنهم كافة الإمدادات الغذائية والمياه مأساوياً، حيث تواصلت عليه الهجمات الجوية وهي تلقي بقنابلها فوق رؤوسهم دون توقف.

الهجوم البري الخاطف [حرب الـ 100 ساعة]

وفي24 شباط بدأت القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها هجومها البري على القوات العراقية تحت وابل من قذائف المدفعية والدبابات، لم يعرف العالم لها مثيلاً من قبل، منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت الطائرات الحربية تركز هجماتها على القوات العراقية التي خرجت من مكامنها واستحكاماتها، لتصب عليهم حمما من القنابل الفتاكة، هي أحدث ما أنتجته مصانع الولايات المتحدة الحربية.

كان صدام حسين، قبل نشوب الحرب البرية قد وضع في حساباته أن الولايات المتحدة ستهاجم على جبهتين، الجبهة الأولى تنطلق من الأراضي السعودية حيث جرى تجميع القوات الأمريكية والحليفة هناك ، والجبهة الثانية من البحر، حيث تقوم قوات المارينز بإنزال بحري على شواطئ الكويت، وبالفعل قامت القوات الأمريكية بمحاولة تضليلية، لتشعر القوات العراقية بأنها تنوي القيام بإنزال على شواطئ الكويت، وكان النظام العراقي قد ركز الكثير من قواته وأسلحته على طول تلك الشواطئ، لكن تلك المحاولة لم تكن سوى خدعة، وإشغال للقوات العراقية، وعزلها عن الميدان الحقيقي للمعركة.

فقد كانت خطة الولايات المتحدة وحليفاتها بريطانيا وفرنسا هو مهاجمة العمق العراقي من داخل الأراضي السعودية، والقيام بحركة التفافية لتطويق القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق، والإجهاز عليها.

وبالفعل بدأت قوات التحالف بالتقدم نحو الحدود العراقية، مستخدمة أحدث طراز من الدبابات التي لم تستخدم من قبل، وهي من طراز A 1 و M 1 ، والتي يبلغ مدى نيرانها أبعد من أحدث الدبابات التي يملكها العراق، وهي من طرازT72 ، وهكذا كان بوسع الدبابات الأمريكية إصابة أهدافها بسهولة، دون أن تصيبها القذائف العراقية، واستطاعت تلك القوات من التقدم داخل جنوب العراق.

وهكذا اضطر صدام إلى أصدار أمرٍ لقواته بالانسحاب من الكويت، والعودة نحو الأراضي العراقية، وانتهزت القوات الأمريكية والحليفة هذا القرار لترسل طائراتها، كي تصب حممها على تلك القوات المنسحبة، منزلة بها أقصى ما تستطيعه من الخسائر البشرية، وتدمير المعدات الحربية.

لقد كانت تلك العملية جريمة نكراء بحق الجيش العراقي المنسحب، دون

أي مبرر فقد امتلأت الصحراء بجثث الجنود العراقيين، وكانت الآليات العسكرية تسير على تلك الجثث، في الطريق المؤدي إلى البصرة، في جنوب العراق، حيث كانت الطائرات المغيرة تلاحق الجنود المنسحبين بنيرانها الكثيفة، دون وازع أخلاقي، وهذا العمل إن دل على شئ فإنما يدل على همجية الحضارة التي تدعيها الولايات المتحدة، واستهانتها بكل القوانين والأعراف الدولية والأخلاقية، فهي لا تتوانى عن أي عمل مهما كان، إذا كان ذلك العمل يخدم مصالحها الإمبريالية، حتى ولو اقتضى ذلك إبادة الشعوب، فالمهم أن تبقى مصالحها سالمة، وتمتلئ جيوب كبار أصحاب الشركات الرأسمالية بما تنهبه من ثروات الشعوب.

خامساً: هزيمة نظام صدام، وتوقف الحرب

لم تدم الحرب البرية سوى 100 ساعة فقط، ليفاجئ الرئيس الأمريكي بوش العالم يوم 28 شباط1991 بقراره وقف العمليات الحربية، بعد أن وافق صدام حسين على القبول بكل الشروط التي تفرضها الولايات المتحدة عليه، مهما كانت تلك الشروط، فالمهم بالنسبة لصدام هو بقاء نظامه، وبقاءه على رأس النظام الذي أوصل العراق وشعبه إلى هذه الكارثة المخيفة والمرعبة.

وتقرر على الفور أن يعقد الجنرال شواردزكوف وكبار قادته العسكريين، مع كبار الضباط العراقيين الذين أنتدبهم صدام برئاسة [الفريق سلطان هاشم]، في [خيمة صفوان]، ومعهم توجيهات من صدام بأن لا يرفضوا أي طلب للجنرال شواردزكوف، وليعلنوا استعداد العراق لتنفيذ كل ما تطلبه الولايات المتحدة من العراق.

أما شروط بوش لوقف الحرب فقد كانت التالية:

1 ـ تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية من صواريخ بعيدة المدى والأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والمفاعل النووي.

2 ـ أن يقوم النظام العراقي بتقليص عدد قواته العسكرية، ومنع تسلحه من جديد.

3ـ قيام فرق التفتيش التي سيعينها مجلس الأمن لغرض إجراء تفتيش دقيق وشامل عن كل الأسلحة العراقية ذات الدمار الشامل، وتدمير كل المنشآت، وكافة المصانع العسكرية الخاصة بها.

4ـ تسليم كل الوثائق المتعلقة ببرامج التسلح العراقي منذُ عام 1980وحتى هذا التاريخ.

5 ـ عدم وضع العراقيل أمام فرق التفتيش للوصول إلى أي بقعة من العراق للتأكد من تدمير كل الأسلحة المطلوب تدميرها، ومصانعها ومخازنها.

6ـ وضع نظام للمراقبة المستمرة، عن طريق نصب كامرات حساسة ودقيقة في كافة المصانع الحربية للتأكد من أن النظام العراقي لا يخالف الشروط التي تم بموجبها وقف إطلاق النار.

7ـ إقرار النظام العراقي بدفع تعويضات الحرب، والتي تبلغ أرقاماً خيالية.

8 ـ استمرار الحصار الاقتصادي على العراق، واستمرار تجويع الشعب العراقي إلى أن يتم تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي. (3)

كان استمرار الحصار، في واقع الأمر، يعني استمرار الحرب ضد الشعب العراقي، وليس ضد نظام صدام، وبأبشع صورها وإشكالها، فحرب التجويع بلا أدنى شك هي أسوأ أشكال

الحروب التي عرفتها البشرية وأكثرها وحشية، حيث يفتقد الشعب العراقي الغذاء والدواء منذُ أن تم فرض الحصار في 2 آب 1990، واستمر ذلك الحصار حتى سقوط نظام صدام في التاسع من نيسان عام 2003 على أيدي الجيوش الأمريكية والبريطانية.

فقد كان مجلس الأمن يجدد الحصار كل شهرين، بحجة عدم تنفيذ النظام العراقي لشروط وقف إطلاق النار، ولم يكُن الشعب العراقي المنكوب بحكامه وبالولايات المتحدة يدري متى تقرر الولايات المتحدة أن العراق قد نفذ تلك الشروط لترفع عنه الحصار.

لقد خلق ذلك الحصار المجرم وضعاً مأساوياً في العراق لا يمكن تصوره، ومهما حاول المتتبعون لتلك الأوضاع الكتابة عنها فإن أقلامهم تقف عاجزة عن وصف تلك المأساة.

لقد انهارت العملة العراقية حتى وصلت قيمة الدولار الواحد إلى 3000دينار، بعد أن كانت قيمته أقل من ثلث الدينار الواحد، وتدهورت القوة الشرائية للمواطنين من الطبقات المتوسطة والفقيرة إلى ما يقارب الصفر، بل لقد زالت الطبقة الوسطى من الوجود، وتحولت إلى طبقة فقيرة معدمة، وحتى الطبقة الغنية، فقد نالت نصيبها من تدهور الوضع الاقتصادي، فلقد أصاب الحصار بناره كل أبناء الشعب العراقي ما عدا فئة من أزلام صدام ومريديه الذين اثروا على حساب جوع وشقاء الشعب العراقي، حيث يتاجرون بقوته، ويرفعون الأسعار كل يوم، بل كل ساعة، دون وازع أخلاقي.

إن ما يزيد على 4500 طفل عراقي كان يموت كل شهر، حسب تقرير منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وفي واقع الحال فإن هذا الرقم هو أقل بكثير من الرقم الحقيقي، جراء فقدان الغذاء والدواء.

فقد أشار تقريرمنظمة الأغذية الدولية والزراعة الدولية التابع للأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليون مواطن عراقي ماتوا جراء الحصار منذ عام 1990وحتى عام 1995، ومن بينهم 567 ألف طفل دون الخمس سنوات، وأن أكثر من 4 ملايين عراقي معرضين للموت جوعاً إذا ما استمر الحصار.(4)

أما منظمة الصحة العالمية فقد ذكرت في تقريرها الصادر في آذار 1996 أن معدل الوفيات بين الأطفال قد ارتفع إلى أربعة أضعاف .(5)

لقد وصفت منظمة [أصوات في البرية الأمريكية] في رسالة ساخرة بعثت بها إلى الرئيس بوش لدى زيارتها لمستشفيات الأطفال في العراق تقول فيها التالي: (6)

{ لقد اكتشفنا أن أسلحة الدمار الشامل موجودة هنا في مستشفيات العراق حيث يموت مئات الأطفال الذين دون الخامسة كل يوم بسبب الحصار.

ولا بد من العودة لحديث الرئيس الأمريكي [ودرو ويلسن] في وصفه للحصار حيث قال:{الحصار هو الدواء الساكت القاتل}.(7)

ورغم كل ما قيل، وما كتب، ورغم كل التقارير الرسمية وغيرالرسمية عن الوضع المأساوي للشعب العراقي، فإن الضمير الأمريكي بوجه خاص، والغربي بوجه عام لم تهزه كل تلك التقارير، فشعب العراق لا يعنيهم أبداً، والمهم هو تأمين مصالحهم الإمبريالية في منطقة الخليج، حتى ولو مات الشعب العراقي جوعا، أو مرضاً.

إن كل ادعاءات الرئيس الأمريكي بوش في خطاباته، من أن مشكلة الولايات المتحدة هي مع نظام صدام، وأن ليس لها مشاكل مع الشعب العراقي، وانه لا يكن للشعب العراقي العداء، لم يكن سوى محض افتراء ونفاق، ومحاولة خدع الرأي العام العالمي.

فقد اثبت الأيام، بعد انتهاء الحرب، أن صدام حسين قد نجا من العقاب، واستمر نظامه المسلط على رقاب الشعب، بل ودعمته الولايات المتحدة عندما قام الشعب العراقي بانتفاضته ضد النظام في 1 آذار 1991، بعد توقف الحرب مباشرة، ومكنته من سحب قواته المحاصرة جنوب العراق لضرب وقمع الانتفاضة، مستخدماً كل ما لديه من أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماوية والصواريخ والدبابات والمدفعية.

فلم يك في نية الولايات المتحدة إسقاط نظام صدام، بل أرادت إذلال الشعب العراقي وتجويعه، وإفراغ العراق من كوادره العلمية التي أخذت تهرب بالآلاف من جحيم العراق، حيث يقدر عدد الذين هجروا العراق، وانتشروا في بقاع الدنيا أكثر من ثلاثة ملايين عراقي.

لقد أدى صدام حسين الدور الموكول له، وتنازل عن سيادة العراق واستقلاله، وأباح للإمبرياليين كل إسرار البلاد، وترك رجال مخابراتهم يسرحون ويمرحون في طول البلاد وعرضها، وترك أبناء الشعب العراقي فريسة للجوع والمرض، فالمهم هو أن يبقى نظامه، ويبقى هو على رأس النظام.

الفصل الثامن
الشعب العراقي
ينتفض ضد نظام صدام

أولاً : عوامل الانتفاضة الشعبية ضد نظام صدام.

ثانياً: انطلاق الانتفاضةالشعبية.

ثالثاً: الهجوم المعاكس للنظام وانحسار الانتفاضة.

رابعاً: البارزاني والطالباني يستنجدان بالرئيس بوش.

خامساً: أسباب فشل الانتفاضة

سادساً: أحزاب المعارضة والموقف من الانتفاضة

سابعاً: مؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية

ثامناً: قرار مجلس الأمن رقم 688.

أولاً: عوامل الانتفاضة الشعبية ضد نظام صدام:

لم تكن انتفاضة الأول من آذار 1991 ضد نظام صدام وليدة ساعتها أبداً، بل كانت نتاج تراكمات هائلة لمعاناة الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري الذي مارسه منذُ مجيئه إلى الحكم عام 1968 مستخدماً أبشع أساليب التنكيل والاضطهاد، ومصادرة حقوق وحريات الشعب، حيث لم يمضِ يوم واحد دون أن يغمس صدام وجلاديه أيديهم بدماء خيرة الوطنيين من أبناء الشعب، لكي يقمع أية معارضة للنظام الحاكم ولسياسته المعادية لمصالح الشعب والوطن.

لم تسلم أية قوة سياسية من بطشه، بدءاً بالشيوعيين والديمقراطيين، وانتهاءً بالقوميين والإسلاميين، بل لقد جاوز كل ذلك، ليبطش بمعظم قيادات حزبه كذلك.

لقد سنّ صدام القوانين الجائرة التي تبيح له إعدام كل من انتمى إلى أي حزب سياسي دون حزبه، لكي يخلو له الجو لفرض دكتاتوريته على الجميع، ولكي يصبح حر اليدين في اتخاذ كل القرارات الخطيرة التي تتعلق بمصير الشعب والوطن، فكان أن أقدم على شن الحرب ضد الجارة إيران بالنيابة عن الولايات المتحدة، وبتخطيط منها، ودفع خلالها الشعب العراقي دماء غزيرة لمئات الألوف من خيرة شبابه، هذا بالإضافة إلى تدمير اقتصاد البلاد، واستنزاف ثرواتها، وإغراقها بالديون.

وما كاد الشعب العراقي يجر أنفاسه، ليعود إلى الحياة الطبيعية حتى فاجأه صدام حسين بجريمة أخرى بإقدامه على غزو الكويت، والتنكيل البشع بأبنائها، ونهب كل ما امتدت إليه يد النظام من أموال وممتلكات الدولة الكويتية وأبناء الشعب الكويتي على حد سواء.

ووجدت الولايات المتحدة ضالتها المنشودة في إقدام صدام على غزو الكويت، لتنزل قواتها، وطائراتها الحربية في السعودية، ولتملأ الخليج بأساطيلها الحربية، بالتعاون مع حلفائها الغربيين، بغية توجيه ضربة قاصمة للعراق، مستخدمة كل الوسائل العسكرية المتاحة لها، ومن أحدث ما أنتجته مصانعها من تكنولوجيا الأسلحة، لتنزل أقصى ما يمكن من الدمار بالبنية الاقتصادية والعسكرية للعراق، وإلحاق أبلغ الأذى بالشعب العراقي، وفرض الحصار الاقتصادي عليه لتجويعه وإذلاله وإفراغ العراق من كوادره وعلمائه، والعودة به مئة عاماً نحو الوراء.

ثم أوقفت الولايات المتحدة الحرب في 28 شباط 1991، بعد أن أبدا صدام حسين كامل استعداده لتنفيذ كل ما تطلبه الولايات المتحدة، لقاء بقاء نظامه، وبقاءه هو على رأس النظام.

لقد ورط صدام جيشه وشعبه ووطنه في حرب كارثية كانت نتائجها محسومة سلفاً لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وأصرّ على البقاء في الكويت، وبدا الأمر وكأن صدام يريد حقاً إنزال الكارثة بشعبه ووطنه، فلم يشك اثنان في عدم قدرة صدام على الصمود بوجه أعتا وأقوى الدول الإمبريالية، بما تملكه من أفتك أنواع الأسلحة، وأشدها تدميراً.

وهكذا وقعت الواقعة، وحلت الكارثة التي توقعها الجميع، ودفع الشعب من جديد ثمناً باهظاً من دماء مئات الألوف من شبابه، وإنزال أقصى ما يمكن من الدمار بالبنية الاقتصادية، والعسكرية للعراق، وجرى إذلال جيشه وشعبه.

لقد أوقدت تلك النتائج المفجعة للحرب نار الحقد والغضب العارم على نظام صدام لدى الجنود المنسحبين من الكويت تحت وابل القذائف التي كانت ترسلها الطائرات الأمريكية والحليفة على رؤوسهم لإنزال أقصى ما يمكن من الخسائر البشرية بين صفوفهم.

كان ذلك الغضب العارم لدى الجنود ينذر بالانفجار ليطيح بالنظام ورأسه صدام، الذي سبب كل تلك الكوارث التي حالت بالبلاد، وأستمر على الرغم من ذلك يتشبث بالبقاء في السلطة، وهو الذي يتحمل كل نتائج الحرب المفجعة.

ومما زاد في خيبة أمل الجنود العائدين من الحرب أن قوات التحالف لم تتعرض للنظام ورأسه صدام، ولا كان في حساباتها إسقاطه، فكان لابد وأن يتحرك الشعب في ظل تلك الظروف التي أنضجت الانتفاضة، لتسقط هذا النظام الذي سبب كل المآسي والويلات للعراق وشعبه.

ثانياً:انطلاق الانتفاضة الشعبية

في اليوم الأول من آذار 1991، وبينما كانت القوات العراقية تنسحب من الكويت، بحالة من الفوضى الشديدة، وقد تملكها الحنق على سياسة النظام الذي أوصلها إلى تلك الحالة، توقف رتل من الدبابات والمدرعات المنسحبة في وسط مدينة البصرة، واستدارت

إحدى الدبابات، ووجهت فوهة مدفعها نحو جدارية ضخمة للدكتاتور صدام ، وأطلقت قذائفها عليها، وراحت تلك الجدارية تهوى متناثرة على الأرض.

وهكذا نكسر حاجز الخوف من جلاد العراق ونظامه، وتفجر بركان الغضب لدى أبناء الشعب والجنود المنسحبين، والتحمت جموعهم ببعضها، وراحت تندفع في مظاهرات ضخمة لم تشهد لها البصرة من قبل ضد حكم الطاغية صدام.

ولم تمضِ سوى ساعات حتى سيطرت الجماهير المنتفضة على المدينة، وتم اعتقال محافظها، وجرى إطلاق سراح كافة السجناء من ضحايا نظام صدام، ورغم كل المحاولات التي قام بها النظام وحرسه الجمهوري لاستعادة المدينة، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل الذريع، وأخذ لهيب المعركة يمتد كالنار في الهشيم إلى كافة أرجاء العراق من أقصاه إلى أقصاه.(1)

ففي 3 آذار، تم تحرير محافظة العمارة من قبضة النظام، بعد معركة عنيفة استمرت لمدة ساعتين، وانتهت باستسلام قوات النظام، وأخذ لهيب الانتفاضة يتصاعد بشكل متسارع ليمتد إلى مدن الكوت، والناصرية، وكربلاء، والنجف الأشرف.

وعلى أثر هذا الامتداد لقوى الانتفاضة دخلت من جنوب إيران القوات الموالية لزعيم المعارضة الإسلامية السيد[باقر الحكيم] المعروفة بفيلق [بدر] كما شوهدت مجموعات من حرس الثورة الإسلامية بعصاباتهم يدخلون معها الأراضي العراقية، وكان ذلك يمثل تطوراً خطيراً للغاية على مصير الانتفاضة، وموقف الغرب منها، فقد حاولت هذه الحركة الإسلامية السيطرة على الانتفاضة والاستئثار بها، مما جعل الانتفاضة تبدو وكأنها ثورة إسلامية، على غرار الثورة الإسلامية في إيران.

ومما ساعد على هذا التطور الخطيرفي مسيرة الانتفاضة، هو فقدان القيادة السياسية لأحزاب المعارضة العراقية جميعاً، فقد كانت معظم كوادر أحزاب المعارضة قد هجرت الوطن بسبب إرهاب النظام، ولم تستطع تلك الأحزاب أن تقدم شيئاً عملياً مهماً للانتفاضة سوى عقدها لمؤتمر بيروت وقراراته التي سرعان ما طواها النسيان.

استمرت قوى الانتفاضة في بادئ الأمر في اندفاعها، ففي يوم الاثنين المصادف 4 آذار استطاعت قوى الانتفاضة أن تبسط سيطرتها الكاملة على مدينتي [العمارة] و [علي الغربي

]، وانظم عدد كبير من قوات الجيش للانتفاضة، كما وردت أخبار عن سقوط مدينة النجف، ومدينة السليمانية في كردستان العراقية بأيدي قوات الانتفاضة.

وفي يوم الثلاثاء 5 آذار قامت لجنة العمل المشترك بنشاطات سياسية لدعم الانتفاضة تجلت في إرسال الرسائل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة [ديكويار]، وإلى حكومات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وإلى حكومات الجوار سوريا وإيران وتركيا والسعودية والكويت، وإلى جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي داعية إياهم جميعاً إلى الوقوف إلى جانب الشعب العراقي ومساندته من أجل الخلاص من حكم الطاغية صدام ونظامه الفاشي، وناشدهم تقديم العون الضروري من المواد الغذائية والطبية، وأكدت تلك الرسائل على أن هذه الانتفاضة هي انتفاضة الشعب كله، بكل فئاته وقومياته وأحزابه السياسية الوطنية، وأنها تستهدف الحرية، وتطبيق حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للشعب العراقي كافة.

وفي يوم الجمعة المصادف 8 آذار وقعت معارك عنيفة حول البصرة، بين قوات النظام وقوات الانتفاضة، وتم خلال تلك المعارك دحر قوات صدام، وإحراق 10 دبابات، والاستيلاء على عدد من الدبابات الأخرى سالمة، وتم إحكام السيطرة على محافظة البصرة.

حاولت قوات صدام القيام بهجوم جديد على البصرة على المحور الشرقي مستخدمة 12 دبابة، وتم لقوات الانتفاضة دحر الهجوم، بعد تدمير 4 دبابات والاستيلاء على الدبابات الثمانية الأخرى، واستسلام تلك القوات لقوى الانتفاضة.

وفي اليوم نفسه حدثت مظاهرات عنيفة في مدينتي الموصل والرمادي، لكن قوات صدام كانت قد استعدت لها وقمعتها بقوة.

وفي المنطقة الشمالية سيطرت قوات الانتفاضة الكردية على مدينتي أربيل وكركوك، ومناطق واسعة من كردستان العراق، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات ووقع في الأسر وحدات كبيرة الجيش.

وفي بغداد قامت مظاهرات صاخبة في أحياء الشعلة والحرية والكاظمية والثورة، لكن قوات صدام استطاعت السيطرة على الموقف بعد أن استعملت أقسى أساليب العنف ضد المتظاهرين، وكان النظام قد كثّف تواجد قواته في تلك الأحياء تحسباً لكل طارئ، نظراً لما

عُرف عن سكان هذه الأحياء من الكره الشديد لنظام صدام.

وفي يوم الثلاثاء 12 آذار جرت محاولات جديدة لقوى الانتفاضة في مدينة الثورة أحد أحياء بغداد، إلا أن قوات صدام قمعتها بشدة.

وفي الفرات الأوسط استطاعت قوى الانتفاضة من السيطرة على مدينة الحلة، بعد قتال شرس مع قوى النظام، وجرى اعتقال جميع المسؤولين الحكوميين فيها.

وفي نفس هذا اليوم قامت قوات النظام بمحاولة لاستعادة كربلاء، والعمارة، بعد أن مهدت للهجوم بقصف مدفعي، واستخدمت الطائرات المروحية في قصف المدينتين كذلك .

وفي يوم الأربعاء 13 آذار أعلنت القيادة السياسية للجبهة الكردستانية سيطرتها التامة على كافة منطقة كردستان العراق، وأعلنت حل المجلسين التشريعي والتنفيذي، الذين أقامهما نظام صدام، وتشكيل إدارة مؤقتة لحين إجراء انتخابات عامة في كردستان العراق.

حاول نظام صدام إعادة سيطرته على المناطق المحررة في محافظة صلاح الدين و ديالى بقواته التي تعززها الدبابات، والطائرات المروحية، والمدفعية الثقيلة وخاصة في محور خانقين ـ جلولاء، محاولاً السيطرة عليهما، وعلى طوز خورماتو، وتصدت لها قوات الانتفاضة واشتبكت معها في معارك عنيفة طوال هذا اليوم، وتم إسقاط 4 طائرات مروحية تابعة للنظام.

وفي يوم الخميس 14 آذار، أحكمت قوات الانتفاضة سيطرتها على كافة محافظة العمارة، وقتل محافظها، وجرى تعيين محافظ جديد لها من قبل قوى الانتفاضة، وفي محافظة بابل تمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة على المحمودية القريبة من بغداد، وعلى المسيب، واليوسفية، وسدة الهندية، والقاسم، والحمزة، وتمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة على كافة مراكز الشرطة وأسلحتها، وتم إطلاق السجناء الوطنيين من سجونها. وخلال معارك الحلة قتل كل من المحافظ [عدنان حسين] ومدير الشرطة [جبر محمد غريب] وأمين سر حزب البعث لفرع الحلة [طه ياسين] ومدير أمن الحلة المقدم [مزعل].

وفي الديوانية تمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة التلمة على المدينة، وانظم محافظ المدينة إلى قوات الانتفاضة، فيما قتل أمين سر حزب السلطة[خالد عبد الله التكريتي] كما سيطرت قوات الانتفاضة على مدينة النعمانية، وسيطرت على مراكز لشرطة، ودوائر الأمن

فيها خلال ساعات رغم استخدام قوات النظام الطائرات المروحية ضد قوات الانتفاضة التي تمكنت من إسقاط 3 طائرات منها.

وفي الكوت كانت تدور معارك شرسة بين قوات الانتفاضة وقوات النظام طوال هذا اليوم، كما دارت معارك عنيفة في منطقة [كرمة على] شمال البصرة، واستطاعت قوات الانتفاضة تدمير العديد من الدبابات التابعة للنظام، وقد دامت المعركة زهاء 9 ساعات.

كما تم في هذا اليوم تحرير مدينة [مخمور] التابعة لمحافظة أربيل، إضافة إلى قرى [باكرك] و [ياسين أغا] .

وفي هذا اليوم تعرضت مدينتي كربلاء، والنجف إلى قصف مدفعي وبالدبابات طالت الأحياء السكنية، ومراقد الأئمة التي أصيبت بإصابات مباشرة، وفتحت ثقوباً في قبابها.

وفي هذا اليوم أيضاً تم تحرير مدينة [النشوة] شمال البصرة، واستسلم أعوان النظام فيها لقوات الانتفاضة.

وفي هذا اليوم أيضاً أنفجر بئران نفطيان في كركوك نتيجة القصف المدفعي لقوات صدام واشتعلت النيران فيهما.

وفي يوم الجمعة 15 آذار تم استيلاء قوات الانتفاضة على مدينتي [المشرح] و[الكحلاء]، وتم تطهير محافظة العمارة من قوات النظام تطهيراً تاماً.

حاول نظام صدام هذا اليوم السيطرة على مدينة جلولاء، ودارت معارك شرسة بين قوات الانتفاضة وقواته، وانتهت المعارك بهزيمة قوات صدام، ومقتل أمر الفوج المهاجم الرائد [علي صالح الجبوري] واستولت قوات الانتفاضة على 4 دبابات سالمة. (2)

وهكذا استطاعت قوات الانتفاضة فرض سيطرتها على المناطق الجنوبية، ومنطقة الفرات الأوسط ، ومنطقة كردستان بكاملها خلال أسبوعين، وبدا نظام صدام في تلك الأيام قاب قوسين أو أدنى من السقوط .

لكن سيطرة القوى الإسلامية على الانتفاضة ومحاولة الاستئثار بها، ورفعها للشعارات الطائفية والمتطرفة، وتدخل الحرس الثوري الإيراني، وعدم وجود قيادة ميدانية حكيمة تمثل القوى السياسية الوطنية المؤتلفة بموجب ميثاق دمشق، وضرورة رفع الشعارات الصحيحة

التي تؤكد على الوحدة الوطنية، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي، كل هذه الأمور جعلت قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وكذلك السعودية ودول الخليج تقلق من سيطرة القوى الإسلامية الموالية لإيران على الحكم في العراق، وما يسببه ذلك من خطورة على مصالحهم في المنطقة، وجعلتهم يضعون كامل ثقلهم إلى جانب نظام صدام، وتمكينه من استعادة سيطرته على البلاد من جديد.

وهكذا فتحت قوات التحالف التي كانت تطوق قوات الحرس الجمهوري في جنوب الناصرية الطريق إمام تلك القوات للعبور، بل لقد أقامت لها الجسور العسكرية لكي تستطيع التقدم نحو المناطق التي سيطرت عليها الانتفاضة، وبذلك بدأت مرحلة الانحسار للانتفاضة في 17 آذار1991.

ثالثاً: الهجوم المعاكس للنظام وانحسار الانتفاضة

بدأ انحسار قوة الانتفاضة بعد منتصف شهر آذار، حيث سمحت الولايات المتحدة وحليفاتها لقوات الحرس الجمهوري بالعبور، كما سمحت لنظام صدام باستخدام الطائرات الحربية، وصواريخ ارض ـ ارض، وسائر الأسلحة الأخرى، لقمع الانتفاضة، ووقفت قوات التحالف تراقب قوات النظام وهي توجه كل أسلحتها نحو الشعب العراقي الذي أنتفض على حكم الطاغية.

وهكذا ابتلعت الولايات المتحدة كل دعواتها بإسقاط نظام صدام، لا بل ساعدته ومكنته من شن هجومه على قوى الانتفاضة، و ضرب المدن بكل ما توفر له من الأسلحة، فليس مهماً للولايات المتحدة مصير العراق وشعبه ، بل كل ما يهمها هو أن تحافظ على مصالحها النفطية في الخليج.

وفي الوقت الذي كان المواطنون في مدن الجنوب يتصدون لهجمات قوات صدام وطائراتها ودباباتها، توقفت القوات الكردية عن زحفها نحو الموصل وصلاح الدين، وقد مكّن ذلك الموقف قوات صدام من تركيز جهدها العسكري على الفرات الأوسط والمنطقة الجنوبية للقضاء على قوات الانتفاضة، لتعود بعد ذلك إلى منطقة كردستان، وتنكل بالشعب الكردي أشنع تنكيل، وتسببت جرائم النظام بهجرة أكثر من مليون مواطن نحو الحدود التركية هرباً من بطش قواته.

ففي يوم الأحد 17 آذار هاجمت القوات النظام مدينة الكوت، واستبسلت قوات الانتفاضة في الدفاع عن المدينة أمام قوات الحرس الجمهوري وأسلحته المختلفة من الدبابات والصواريخ والمدفعية والطائرات السمتية، وتم في البداية إيقاف تقدم قوات النظام، واستطاعت قوات الانتفاضة إسقاط طائرتين سمتيتين، وتدمير عدد من الدبابات، وإنزال العديد من الخسائر في صفوف قوات صدام، لكن المهاجمين استطاعوا في نهاية الأمر السيطرة على جزء من المدينة بعد أن نفذ معظم العتاد لدى قوات الانتفاضة، وأصبح موقف قوات الانتفاضة صعباً جداً أمام قوات الحرس الجمهوري المجهز بمختلف الأسلحة الثقيلة.

وفي يوم الاثنين 18 آذار قامت قوات النظام بهجوم واسع على مدينة كركوك بعد قصف مركز بالمدفعية والدبابات، واستطاعت القوات المهاجمة بعد قتال عنيف من السيطرة على مقر المحافظة ومقر الفيلق الأول والمطار ومناطق آبار النفط .

وفي اليوم نفسه قصفت قوات النظام مدن [خانقين] و[جلولاء] و[طوز خورماتو] و[كلار] والمجمع السكني [صمود] بصواريخ أرض ـ ارض، منذُ الساعة السادسة صباحاً، مستخدماً 4 قواعد للصواريخ في السعدية، مما أوقع أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى بين السكان المدنيين، ثم أعقب القصف هجوماً على طوز خورماتو من خمسة محاور هي طريق كركوك، وطريق تكريت، وطريق بلان، وطريق ينجول وطريق سلمان بيك، مستخدمة الدبابات والطائرات السمتية والمدفعية الثقيلة، والقنابل الفسفورية والنابالم، مما تسبب في وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين والعسكريين على حد سواء.

وفي يوم الثلاثاء 19 آذار كان القتال يدور حول مدينة كربلاء المقدسة، حيث هاجمتها قوات الحرس الجمهوري على محورين، محور المسيب، ومحور الرزازة، وحيث أحرزت القوات المهاجمة المتفوقة في المعدات والأسلحة الثقيلة تقدماً باتجاه المدينة وحاصرتها، وجرى قصفها بشكل مركز بمختلف الأسلحة الثقيلة.

كما شنت قوات نظام صدام حسين هجوماً آخر على مدينتي النجف والكوفة بعد أن تمكن من جلب قوات كبيرة من الحرس الجمهوري بأسلحتها الثقيلة.

وقام صدام حسين بتعين حكام عسكريين في مناطق الانتفاضة، من بين كبار الضباط

الذين كان لهم دور إجرامي كبير في الحرب العراقية الإيرانية، فقد عين [ماهر عبد الرشيد] حاكماً عسكرياً على قاطع الناصرية، و[طالع الدوري] حاكماً عسكرياً على قاطع البصرة، و[هشام صباح الفخري] حاكماً عسكرياً على قاطع العمارة، و[طالب السعدون] حاكماً عسكرياً على قاطع الكوت، و[علي حسن المجيد] حاكماً عسكرياً على منطقة كردستان.

وفي يوم الأربعاء 20 آذار حققت قوات الانتفاضة انتصاراً لها في كركوك والسليمانية و أربيل وأجزاء من محافظة صلاح الدين، وبعض قرى محافظة نينوى، واستطاعت قوات الانتفاضة السيطرة على دار الإذاعة والتلفزيون في كركوك، و3 مطارات عسكرية ومدنية وجميع مناطق آبار النفط.

وقامت قوات صدام المنسحبة من مدينة كركوك بأخذ رهائن من المدنيين الأكراد ما يزيد على 15 ألف مواطن من النساء والأطفال والشيوخ، ثم قامت القوات بعد انسحابها من المدينة، بضربها بالقنابل الفسفورية والنابالم والصواريخ، واستخدمت في قصفها الطائرات الحربية ذات الأجنحة والطائرات السمتية.

أما في المنطقة الجنوبية فكانت المعارك الشرسة يدور رحاها بين القوات صدام وقوات الانتفاضة في داخل مدن كربلاء والنجف والديوانية والسماوة، واستبسلت قوات الانتفاضة المدافعة عن المدن المذكورة رغم التفوق الكبير لقوات الحرس الجمهوري في الأسلحة والمعدات والخبرة العسكرية، وقد ذهب ضحية تلك المعارك في مدينة النجف وحدها أكثر من 15 ألف مواطن، وتم اعتقال المرجع الأعلى للطائفة الشيعية السيد [أبو القاسم الخوئي] وجرى نقله إلى بغداد.

وفي الوقت نفسه كانت المعارك الشرسة تجري داخل مدينة البصرة بمختلف أنواع الأسلحة، مما أوقع الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين. وفي يوم الخميس 21 آذار اقتحمت قوات الحرس الجمهوري مدينة الناصرية رغم البسالة قوات الانتفاضة بسبب تفوق القوات المهاجمة في الأسلحة والمعدات.

وفي مدينة علي الغربي استطاعت قوات الانتفاضة السيطرة على مقر اللواء التاسع من الفيلق الثالث، وقد استسلم ما يزيد على 250 ضابطاً وجندياً بكامل أسلحتهم، وغنمت قوات الانتفاضة حوالي 500 بندقية آلية، و30 مصفحة وسيارة عسكرية.

وفي يوم الجمعة 22 آذار شنت قوات الانتفاضة هجوماً على منطقة زين القوس، وتمكنت من قتل آمر الفوج، واستسلم أكثر من 100 ضابط وجندي لقوات الانتفاضة، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات.

وفي يوم الاثنين 23 آذار جرت معارك عنيفة في منطقة فايدة شمال الموصل، على طريق دهوك، وأوقعت قوات الانتفاضة خسائر جسيمة في صفوف قوات النظام، وتم إسقاط طائرة سمتيه، واحتلت قوات الانتفاضة المزيد من الأراضي باتجاه مدينة الموصل.

وفي يوم الاثنين 25 آذار قامت طائرتان حربيتان وأربع طائرات سمتيه بقصف مدينة كركوك في الساعة التاسعة والربع صباحاً، ثم عادت الطائرات وقصفت المدينة مرة أخرى، في الساعة الواحدة والنصف ظهراً، مما أوقع الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين.

كما دار قتال عنيف حول مدينتي خانقين وجلولاء حيث استهدفت قوات صدام احتلالهما والتقدم منهما نحو كركوك.

وفي الجنوب استطاعت قوات الحرس الجمهوري دخول مدينة كربلاء، واستعادت السيطرة عليها، بعد أسبوعين من المعارك الدامية، وقد اتهمت قوات الانتفاضة قوات مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة والمتواجدة في العراق بالمشاركة إلى جانب قوات صدام في الهجوم على المدينة. وهكذا استطاعت قوات صدام في 27 آذار استعادة مناطق واسعة من الجنوب وخاصة مراكز مدن البصرة، والعمارة، والناصرية من أيدي قوات الانتفاضة التي بدا عليها الإنهاك.

وهكذا تلاشت آمال السيد محمد باقر الحكيم في السيطرة على البلاد حيث عقد مؤتمراً صحفياً في طهران أعترف فيه بانحسار الانتفاضة في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، واتهم قوات صدام بتدمير المدن المقدسة، وقتل الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ بأساليب وحشية يندى لها جبين الإنسانية.

وهكذا تمكنت قوات نظام صدام حسين من إعادة سيطرتها على مناطق الجنوب، والفرات الأوسط، وبدأت بدفع قواتها نحو المنطقة الشمالية. ففي يوم الخميس 28 آذار بدأت تلك القوات هجوماً واسع النطاق على مدينة كركوك، واستخدم النظام في هجومه على المدينة ستة فرق عسكرية مجهزة بكل الأسلحة الثقيلة من الدبابات والمدفعية

والصواريخ، وبإسناد الطائرات الحربية والسمتيات، وقد أدى القصف العشوائي الشديد إلى وقوع الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، واستطاعت قوات الحرس الجمهوري بعد معارك شرسة من دخول المدينة.

كما استطاعت السيطرة على[طوز خورماتو] و[داقوق] وعدد كبير من القرى المحيطة بكركوك، حيث قامت قوات صدام بتدمير جميع القرى المحيطة بمدينة كركوك، واضطر أكثر من 100 ألف من السكان إلى التوجه إلى أربيل والسليمانية هرباً من بطش قوات صدام، فيما وقع أعداد كبيرة منهم بأيدي تلك القوات وجرى تصفيتهم جسدياً.

وفي يوم الجمعة 29 آذار قامت قوات صدام بقصف مدينة جمجمال بالقنابل الفسفورية والنابالم موقعة الخسائر الجسيمة في صفوف سكانها المدنيين.

ثم قامت قوات الحرس الجمهوري بمهاجمتها واحتلالها، والتقدم نحو مدينتي السليمانية وأربيل، مستخدمة كل ما تملكه من أنواع الأسلحة والمعدات الثقيلة والطائرات، مما أدى إلى حدوث هجرة جماعية كبرى للشعب الكردي نحو الحدود التركية والإيرانية هرباً من بطش قوات صدام وأسلحتها الكيماوية التي كان قد أستخدمها في حلبجة من قبل، وذهب ضحيتها أكثر من 5000 مواطن خلال بضعة دقائق، وقدر عدد النازحين بأكثر من مليون مواطن.(3)

كان الوضع مأساوياً بكل معنى الكلمة، نيران القوات النظام من جهة، وقسوة المناخ، والبرد الشديد، والثلوج من جهة أخرى، مما سبب في وفاة أعداد كبيرة من النازحين.

ومما زاد في الطين بله إقدام الحكومة التركية على إغلاق حدودها بوجه

النازحين الأكراد، مما جعلهم عرضة للتصفية من قبل الطائرات العراقية التي كانت تلاحقهم، ومن قبل قوات الحرس الجمهوري الزاحفة.

رابعاً:البارزاني والطالباني يستنجدان بالرئيس بوش

بعد التطورات الخطيرة التي اجتاحت المنطقة الكردية في شمال العراق وجه الزعيمان الكرديان [مسعود البارزاني] رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني و[جلال الطالباني]

رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني نداءً إلى الرئيس الأمريكي بوش طالبين منه حماية الشعب الكردي من هجوم قوات نظام صدام.

وسارعت الولايات المتحدة و حليفتها بريطانيا إلى فرض الحماية على المنطقة الكردية الواقعة شمال خط العرض 32 فيما سمي بعملية {بروفايد كوم فورت} ومنعت القوات العراقية من تجاوز هذا الخط ، كما منعت الطائرات من التحليق فوق هذه المنطقة، وبذلك أخذ النازحون الأكراد يعودون إلى مناطق سكناهم تحت حماية الطائرات الأمريكية والبريطانية.

وهكذا أسقط في يد صدام، واضطر للرضوخ للأمر، وسحب قواته من المنطقة، كما أقدم على سحب أجهزته الأمنية والإدارية، والمدرسين وأساتذة الجامعة من كردستان، وقطع الطاقة الكهربائية عن مدينة دهوك.

وهكذا أصبحت منطقة كردستان العراق تحت حماية الولايات المتحدة وبريطانيا، وتخلص الأكراد من سيطرة نظام صدام، وجرى تنظيم إدارة جديدة في المنطقة من قبل الشعب الكردي.

كما جرت فيما بعد انتخاب المجلس التشريعي، وتشكيل مجلس للوزراء بمعزل عن سلطة نظام صدام في بغداد.

أما في الفرات الوسط وجنوب العراق فقد تمّ ذبح الانتفاضة بقوة السلاح، تحت سمع وبصر القوات الأمريكية والحليفة، بل وبدعم منها، وأجرى النظام الذي استطاع قمع الانتفاضة والبقاء في السلطة حملة تصفية وحشية لم يشهد لها العراق مثيلاً من قبل لكل من تشك السلطة بمشاركته في الانتفاضة، وقدر عدد الضحايا بما يزيد على 300 ألف مواطن، هذا بالإضافة إلى تدمير المدن والقرى بأسلوب إجرامي بشع.

لقد خذلت الولايات المتحدة الشعب العراقي، وبان زيف ادعاء الرئيس الأمريكي بوش في أن يشهد سقوط صدام حسين ونظامه، فقد وجد بوش أن بقاء صدام على رأس النظام يحقق للولايات المتحدة مصالحها، فيما وجد أن سيطرة القوى الإسلامية الموالية لإيران يمثل أكبر الأخطار على مصالحهم في الخليج، ويهدد الأنظمة القائمة في هذه المنطقة الهامة، التي تحتوي على أكبر مصادر الطاقة في العالم . (4)

خامساً: العوامل التي أدت إلى فشل الانتفاضة؟

عندما قامت الانتفاضة في الأول من آذار 1991، كانت كل الظروف الموضوعية ناضجة لانتشارها في كافة المدن العراقية بعد سنوات طوال من الحكم الدكتاتوري الاستبدادي، والجرائم التي ارتكبها نظام صدام بحق الشعب العراقي بكل فئاته وقومياته وطوائفه.

لقد أنتشر لهيب الثورة بأسرع مما كان يتصوره الكثير من الناس ليغطي العراق من شماله حتى جنوبه، ومما زاد في اندفاع الجماهير الشعبية للمشاركة في الانتفاضة، هو اشتراك عناصر واسعة من الجيش في إشعال لهيبها، وانضمام أعداد غفيرة من العسكريين إلى صفوف الانتفاضة، مما سهل كسر حاجز الخوف الذي أشاعه إرهاب النظام لسنين طويلة، وظهر لأول مرة أن الجهاز الذي اعتمد عليه صدام حسين في حماية نظامه، قد بدأ بالتداعي بعد الهزائم التي ألحقها النظام بالجيش العراقي في معركة غير متكافئة مع الولايات المتحدة وحلفائها، وتسبب ذلك في إذلال الجيش العراقي الباسل.

لقد بان للشعب العراقي أن نظام صدام بات قاب قوسين أو أدنى من السقوط، ولم يشك أحد في نهاية نظام صدام وعصابته المجرمة بحق الشعب والوطن.

لكن الأمور تغيرت بشكل مفاجئ بعد أن وضعت الولايات المتحدة وحلفائها ثقلهم إلى جانب النظام، ومهدوا السبيل لقوات الحرس الجمهوري لاستعادة المبادرة، وسهلوا لقواته المحاصرة جنوب الناصرية للعبور ومهاجمة المدن المحررة واستعادة السيطرة عليها، مستخدمة شتى أنواع الأسلحة من دبابات ومدفعية وصواريخ وطائرات مروحية، وهكذا بدأ الحلم الجميل بإسقاط نظام صدام يتلاشى شيئاً فشيئاً، نتيجة للأسباب التالية:

1ـ فشل قيادات الانتفاضة في استثمارها وتوجيهها وقيادتها، وبُعد هذه القيادات عن ساحة المعركة، عدا القيادة الكردية، وتواجدها خارج البلاد، فقد كان الأجدى بقيادات المعارضة التي اجتمعت في مؤتمر بيروت أن تتوجه إلى المناطق المحررة من العراق لتنشئ قيادة ميدانية مشتركة لكافة القوى والأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء ميثاق دمشق، وتوجيه الانتفاضة نحو تحقيق المبادئ التي أقرها الميثاق فيما يخص إسقاط نظام صدام، وإقامة النظام الديمقراطي التعددي، والعمل على تحقيق الأهداف العامة التي نص عليها الميثاق.

إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، وتُركت الانتفاضة لتوجيهات بعض القيادات الإسلامية، وعلى رأسها قيادة السيد [محمد باقر الحكيم] الذي دخلت قواته المسماة [قوات بدر] من إيران إلى جنوب العراق، مما جعل الشعارات الطائفية تطغي على الانتفاضة. وزاد في الطين بله دخول قوات من حرس الثورة الإيرانية بصحبة قوات بدر التابعة لباقر الحكيم ليثير قلق الولايات المتحدة وحلفائها، وحكام الخليج وعلى رأسهم السعودية، حيث وجدوا أن سيطرة قوى إسلامية موالية لإيران سوف يسبب مخاطر كبيرة على مصالحهم، وعلى أنظمة الحكم في دول الخليج.

وهكذا اتخذت الولايات المتحدة قرارها بالوقوف ضد الانتفاضة وإجهاضها، واستمرار نظام صدام في حكم العراق.

لقد أخطأت القوى الإسلامية في محاولة الاستئثار بالانتفاضة، متجاهلة بقية القوى السياسية الوطنية التي انضوت تحت راية ميثاق دمشق، وتصورت تلك القوى أنها باتت على وشك استلام الحكم والاستئثار به، ولم تدرِ أنها بإجراءاتها تلك قد استفزت قوى التحالف الغربي، وأنظمة الخليج، بل وأرعبتها، ودفعتها إلى الوقوف ضد الانتفاضة، وإجهاضها.

2 ـ توقف زحف القوات الكردية نحو مدينتي الموصل وصلاح الدين بعد أن تم لها السيطرة الكاملة على منطقة كردستان، في حين كان الموقف يتطلب مواصلة الزحف نحو محافظتي الموصل وصلاح الدين للسيطرة عليهما من جهة، ولتخفيف الضغط على الجبهة الجنوبية والوسطى من جهة أخرى حيث كانت قوات الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط تخوض المعارك الباسلة ضد قوات صدام، وقد أتاح توقف زحف القوات الكردية الفرصة للنظام للاستفراد بقوى الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط، وتوجيه جهده العسكري لقمعها وتصفيتها، ومن ثم التحول نحو المنطقة الشمالية، والتنكيل بالشعب الكردي.

3ـ بسبب من ضعف قيادة قوات الانتفاضة، وسيطرة القوى الإسلامية عليها، واستبعاد القوى السياسية الأخرى، وقعت قوات الانتفاضة بأخطاء جسيمة، فقد اتخذت قيادة الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط سياسة التصفية الجسدية ضد العناصر البعثية، وحتى ضد العديد من العناصر السنية في بعض الأحيان، في حين كان المفروض الابتعاد

عن مثل هذه السياسة، ومحاولة جر جانب كبير من العناصر التي ارتبطت بحزب البعث لأسباب عديدة إلى جانبها.

فمعلوم أن نظام صدام عمل بكل الوسائل والسبل على إجبار أبناء الشعب للانخراط في صفوف الحزب، سواء عن طريق التهديد والوعيد، أو عن طريق الإغراء المادي، والمكاسب الوظيفية وغير الوظيفية، مما جعل الكثيرين من أبناء الشعب ينتمون لحزب البعث، رغم عدم إيمانهم به وبقيادته وتوجهاته.

لكن سياسة التصفية الجسدية للعديد من عناصر الحزب جعلت البعثيين يقفون ضد الانتفاضة مرغمين، بينما وجدنا القوات الكردستانية سلكت طريقاً آخر استطاعت فيه جر جميع العناصر الكردية التي سخرها نظام صدام لمحاربة الحركة الكردية لسنين عديدة إلى صفوفها، وبكامل أسلحتها، مما أسقط في يد نظام صدام.

غير أن القوات الكردية أخطأت في عدم محاولتها الاستفادة من قدرات تلك القوات التي استسلمت، وألقت سلاحها، وهي بالتأكيد أعداد كبيرة جداً، وكان الأجدر أن تحاول كسب تلك القوات، وتعبئتها ضد النظام، ولاسيما وأنها كانت على درجة كبيرة من الضخامة، وتمتلك خبرات قتالية جيدة جداً، وقادرة على استخدام الأسلحة الحديثة التي كانت بحوزتها، ولو تم ذلك لكانت قوات الانتفاضة قد أصبحت في موقف أحسن بكثير، وربما استطاعت جر تشكيلات عسكرية أخرى إلى جانب الانتفاضة.

4 ـ إن إهمال ميثاق دمشق، ومحاولة القوى الإسلامية الطائفية قطف ثمار الانتفاضة لنفسها، ومحاولة إقامة نظام طائفي في العراق، قد أقلق الطائفة السنية بالغ القلق، ولاسيما وأن معظم قيادات الجيش هم من الطائفة السنية.

لقد كان الأجدى بتلك القوى أن تتجنب ذلك السلوك، وتؤكد على الشعارات الداعية للوحدة الوطنية، والنظام الديمقراطي التعددي، ومحاولة كسب وجر العناصر السنية في صفوف الجيش إلى جانبها، لكن تلك النظرة الضيقة للقوى الإسلامية الطائفية جعلت جانباً كبيراً من الطائفة السنية تفضل بقاء نظام صدام على قيام نظام حكم شيعي طائفي في العراق.

5ـ اعتماد قوات الانتفاضة على نظرية الدفاع المحلي، سواء في المنطقة الكردية أم في المنطقة الجنوبية والفرات الأوسط، وطبيعي أن هذه النظرية قد كلفت قوى

الانتفاضة تضحيات جسيمة في مواجهة جيش منظم، ومجهز بمختلف الأسلحة الثقيلة.

لقد كان الأجـدر بقـوات الانتفاضـة تشـكيل قيـادة موحـدة للانتفاضـة، في عمـوم العراق، وأن تكون هذه القيـادة جماعيـة، لسـائر قـوى الانتفاضـة، وأن تلتـزم القيـادة الموحدة بمقررات مؤتمر دمشق، وتعمل على تطبيقها.(5)

6ـ نفاذ العتاد لدى قوات الانتفاضة، وتعذر الحصول على أي دعم أو مساندة يمكنها من مواصلة التصدي لقوات النظام، ولـو وفـرت القـوات الأمريكيـة هـذا الـدعم وقـدمت العتاد والسلاح لقوات الانتفاضة لتغير سير المعـارك لصـالح الانتفاضـة. لكـن الولايـات المتحدة كانت قد قررت التخلي عن الانتفاضة، وأبتلـع الـرئيس بـوش دعوتـه للشـعب العراقي لإسقاط النظام لمنع هيمنة النظام الإيراني على مقدرات العراق.

هذه هي أهم العوامل التـي أدت إلى إجهـاض الانتفاضـة التـي دفـع الشـعب العراقـي خلالها تضحيات جسام دون أن يحقق ما كان يصبو إليـه في الـتخلص مـن صـدام ونظامـه، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي، وبات على الشعب العراقي أن يتحمـل لسـنين عديـدة أخرى المآسي والويلات من هذا النظام الفـاشي، ويعـاني مـن الحصـار الظـالم المفـروض عـلى العراق وما سببه من ويلات ومصائب للشعب .

سادساً: أحزاب المعارضة والموقف من الانتفاضة

اتسـمت مواقـف القيـادات السياسـية لقـوى المعارضـة العراقيـة بكونهـا دون مسـتوى الأحداث التي ألمّت بالعراق وشعبه، رغم أن نظام صدام قد اضطهد كـل القـوى ونكـل بهـا دون استثناء، إلا أن ذلك الاضطهاد والتنكيل لم يحفز تلـك القـوى لتجميـع قواهـا وتعبئتهـا حول قواسم مشـتركة تناضـل جميعهـا مـن أجلهـا، وفي المقدمـة مـن ذلـك إسـقاط النظـام الدكتاتوري وإقامة البديل الديمقراطي التعـددي الـذي يضـمن الحريـات العامـة للشـعب، ويقيم المؤسسات الدستورية في البلاد.

لقد استمرت تلك القوى في تباعدها عن بعضها، وحتى احترابها، إلى وقـت متـأخر جـداً، بعد أن غزا صدام الكويت، وبعـد إقـدام الولايـات المتحـدة وحليفاتهـا عـلى حشـد قـواتهم العسكرية في الخليج بدعوى إخراج القوات العراقية من الكويت، وظهر فـيما بعـد أهـداف

الولايات المتحدة وحليفاتها الدول الغربية لا تنحصر في تحرير الكويت، بل أساساً في تـدمير البنية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للعراق.

عند ذلك أدركت تلك القوى السياسية المعارضة لنظام صدام ماذا يحيق بالعراق وشعبه، وتسارعت الدعوة إلى اللقاء، والاتفاق فيما بينها على قواسـم مشـتركة، فكـان لقـاء دمشـق، الذي ضم 17 حزبـاً وتنظيـماً سياسـياً، في 27 كـانون الأول 1990، وقـد تـدارس ممثلـو تلـك الأحزاب والتنظيمات الأوضاع الخطيرة في العـراق قبيـل بدايـة الحـرب، وتـم في هـذا اللقـاء الإنفاق على برنامج للعمل المشترك، وعلى تشكيل لجنة تمثل تلك القوى دُعيـت بــ [لجنـه العمل الوطني المشترك]، تقوم بالتحضير لعقد مؤتمر عام لكافـة القـوى والعنـاصر الوطنيـة الفاعلـة، وأصـدر اللقـاء في نهايـة اجتماعاتـه الميثـاق التـالي الـذي وقعتـه جميـع الأحـزاب والتنظيمات التي حضرت اللقاء ، وفيما يلي نص الميثاق: (6)

ميثاق للعمل الوطني المشترك:

يا أبناء شعبنا العراقي الأبي:إدراكاً من قوى المعارضة العراقية لحراجة الأوضـاع العامـة في وطننا الحبيب، وخطورة المرحلة التي نعيشها جميعـاً، حيـث يسـود حكـم الطاغيـة صـدام حسين الفردي وأجهزته القمعية، وإرهابـه الـدموي، ويتفـرد بـأخطر القـرارات التـي تخـص مصير شعبنا ووطننا، دون مشاركة من أي مؤسسـة دسـتورية أو قانونيـة منتخبـة، كإشـعاله الحرب العدوانية ضد الجارة إيران، بعد إلغائه اتفاقية الجزائر التـي وقعهـا مـع الشـاه عـام 1975، والعودة إليها بقرار فردي متجاهلاً إرادة الشعب.

وبناء على استمرار سياسة النظام الدكتاتوري في بغداد، بتوسـيع نطـاق الـبطش والقمـع والإرهاب والاضطهاد والتصـفيات الجسـدية التـي ذهـب ضـحيتها الآلاف مـن خـيرة أبنـاء شعبنا العراقي المكافح، ومن جميع القوى الوطنية الإسلامية، والقوميـة العربيـة والكرديـة، والديمقراطية، عبر انتهاجه لسياسة التمييز القومي والديني والطـائفي، مـما أوقـع الـبلاد في أزمة خانقة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وتجاهل النظـام للواقـع التـاريخي والاجتماعـي للشعب العراقي الذي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية، وأقليـات قوميـة أخرى، وكونه شعباً مسلماً، مع وجود أقليات دينية أخرى، وتقديراً لمخاطر الأزمة في منطقـة الخليج التي نجمت جراء العدوان عـلى الكويـت واحتلالهـا، وضـمها قسراً إلى العـراق، ومـا رافقه من عمليات قتل ونهب وسلب، وما تبعـه مـن حشـد للجيـوش الأجنبيـة في المنطقـة

العربية، مما ينذر باندلاع حرب مدمرة، تنزل كارثة جديدة بشعبنا، وبالشعب الكويتي، والأمة العربية، وشعوب المنطقة، وتلحق أفدح الخسائر باقتصادنا الوطني، وثروات شعبنا وإمكانياته.

وإن قوى المعارضة إذ تدين، وترفض الاحتلال والضم القسري للكويت، تؤكد على الخيار السلمي لحل الأزمة في الخليج، ودرء كارثة الحرب المحتملة، ونزع فتيلها، وذلك بتشديد الضغط على النظام، لإجباره على الأنساب من الكويت دون قيد أو شرط، وإطلاق حرية جميع الرهائن المحتجزين، وتعبئة كل القوى من أجل سحب القوات الأجنبية من المنطقة، وحل الخلافات بين دولها سلمياً، ومن أجل إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، والحيلولة دون وقوع كارثة الحرب، وإنقاذ شعبنا، ودرء الأخطار المحتملة جراء التوتر السائد، وإفشالا لكل المحاولات الرامية إلى تجويعه وإضعافه، وإذلاله.

أجمعت قوى المعارضة العراقية بكل فصائلها واتجاهاتها المختلفة، واتفقت على مبادئ أساسية، وبرنامج سياسي موحد لعمل مشترك فيما بينها، ينسجم ومطالب المرحلة الحاضرة، ملبين بذلك إرادة شعبنا المكافح من أجل الوصول إلى أهدافه العادلة والنبيلة، وعاقدين العزم على تصعيد وتائر العمل التضامني للتخلص وبشكل نهائي من كابوس الدكتاتورية، والتسلط والإرهاب.

إن شعبنا يواجه، بشجاعة نادرة قهر وقوة نظام صدام الدكتاتوري، الذي يتنكر لقيم ومثل الإنسانية والعروبة، ويعتبر هذا النظام وريث مخلفات الأنظمة الاستبدادية العميلة التي تعاقبت على سدة الحكم في العراق، مع تشديد لا مثيل له في وتيرة الطغيان، والانفراد بالحكم، وهو اليوم يتأهب لمسك زمام مصيره بيده، تعضده في ذلك قوات الجيش العراقي التي لازالت تتطلع لأداء مهامها الوطنية والقومية والإسلامية.

إن قوى المعارضة العراقية مجتمعة تهيب بأبناء شعبنا العراقي وجيشه الباسل، في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ بلادنا، الذي يتعين من خلالها بلا شك مستقبله ومصير أبنائه، أن يكون رابط الجأش، متهيئاً لإنزال الضربة الحاسمة التي تقطع الطريق على أي احتمال قد يؤدي إلى تعريض استقلال العراق، وسيادته إلى أخطار جسيمة وكارثة مهلكة، وتدعوا للعمل على تحقيق الأهداف التالية:

أولاً : إسقاط النظام الدكتاتوري بإرادة الشعب العراقي، وتصفية مخلفاته، وإلغاء القوانين الجائرة الصادرة عنه.

ثانياً : تأليف حكومة ائتلافية انتقالية تعقب النظام الحالي، لتشمل جميع فئات الشعب العراقي بكل قواه السياسية المناهضة للحكم الفاشي، تتولى إنجاز المهام التالية:

1 ـ إلغاء الأوضاع الاستثنائية، وتصفية آثار الحكم الدكتاتوري في جميع المجالات، وإنهاء ممارسة الاضطهاد السياسي، والديني والقومي والمذهبي، وإصدار عفو شامل عن جميع السجناء والمعتقلين والملاحقين سياسياً، وإعادة المفصولين منهم، من مدنيين وعسكريين إلى وظائفهم وأعمالهم، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

2 ـ إلغاء سياسة التمييز الطائفي ضد الغالبية من أبناء الشعب العراقي، التي استخدمت لضرب بعضها بالبعض الأخر، وإزالة الآثار المترتبة عليها، من خلال تهيئة الفرص المتكافئة لمشاركة العراقيين كافة في إدارة البلاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة التامة بينهم، في الحقوق المدنية والثقافية، وتثبيت ذلك دستورياً.

3 ـ تأمين عودة المهجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه إلى أماكن سكناهم وإعادة حقوقهم وممتلكاتهم، وتعويضهم تعويضاً عادلاً.

4ـ إلغاء التمييز القومي، وإزالة الآثار السياسية والديموغرافية السكاني لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق، وحل المشكلة الكردية حلاً عادلاً، ومنح الأكراد حقوقهم القومية والسياسية المشروعة، من خلال تطبيق وتطوير بنود اتفاقية 11 آذار سنة 1970 نصا وروحا، والتي قبلها الشعب العراقي، وضمن نطاق الوحدة العراقية، بما يعزز الأخوة العربية الكردية، وضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية من التركمان، والآشوريين.

5 ـ تحقيق الحريات الديمقراطية العامة كحرية النشاط والتنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي، وحرية الصحافة، والتجمع، والتظاهر، والإضراب، وحرية التعبير

والفكر، بما فيها حرية الشعائر الدينية والمذهبية، والإقرار بالتعددية السياسية، وتداول السلطة بالأساليب البرلمانية وفق إرادة الشعب.

6ـ صيانة وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب العراقي، ووحدة العراق، أرضاً وشعباً وكياناً.

7ـ ضمان حقوق الإنسان في العراق، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصيانة كرامة المواطن وحقوقه العامة والخاصة.

8ـ الانتقال بالبلاد إلى الأوضاع الدستورية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ومباشرة، وبالتصويت السري، لانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع الدستور الدائم للبلاد، وذلك خلال فترة لا تزيد على سنتين، ولا تقل عن سنة.

9ـ الاهتمام ببناء القوات المسلحة على أسس سليمة، كفيلة بتمكينها من أداء دورها في الدفاع عن الوطن، واحترام المؤسسات الدستورية، وخيار الشعب العراقي في النظام السياسي الذي يختاره، وأداء دورها القومي في مواجهة الاستعمار والصهيونية، ومخططاتها.

10ـ دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التضامن العربي، والسير في طريق الوحدة العربية، التي تحقق مصالح الأمة العربية، وتستند إلى إرادتها الحرة، وتقوم على أساس العداء للاستعمار والصهيونية.

11ـ انتهاج سياسة خارجية مستقلة، والابتعاد عن الأحلاف الأجنبية، وبناء تضامن عربي وإسلامي حقيقي، وبناء علاقات حسن الجوار مع جميع الدول، على أساس مبادئ التعايش السلمي، والمصالح المشتركة، والالتزام بمواثيق الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز، وهيئة الأمم المتحدة، واحترام الاتفاقيات الدولية، والإسهام في السلام، وصيانة المنطقة والعالم، والعمل ضمن جهود المجتمع الدولي، لحماية البيئة، وتحريم أسلحة الإبادة الجماعية، والتدمير الشامل للأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية، والعمل على إسناد وتعزيز التضامن العربي، والعمل على تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب، وتعزيز الجبهة المعادية للاستعمار والصهيونية، وكل أشكال الاستغلال بما يخدم مصالحنا المشتركة.

12ـ إسناد كفاح الشعب العربي الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، لتحرير وطنه، بما فيه القدس الشريف، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ودعم كفاح حركات التحرر من أجل حقوق شعوبها ضد المستغلين والظالمين. (7)

1 ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

2 ـ حزب الدعوة الإسلامية .

3 ـ منظمة العمل الإسلامي في العراق

4 ـ الكتلة الإسلامية.

5ـ الحزب الإسلامي العراقي.

6 ـ حركة المجاهدين العراقيين

7ـ منظمة جند الإمام .

8 -الحزب الديمقراطي الكردستاني .

9ـ الاتحاد الوطني الكردستاني

10 ـ الحزب الشيوعي العراقي.

11ـ القوميون المستقلون.

12 ـ الإتحاد الاشتراكي العراقي.

13ـ حزب البعث ـ قيادة قطر العراق

14 ـ التجمع الديمقراطي العراقي

15 ـ حزب الشعب الكردستاني

16 ـ الحركة الديمقراطية الآشورية

لكن الأحداث تسارعت، واندلعت الحرب مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، تلك الحرب التي انتهت بهزيمة منكرة لنظام صدام، والتي سببت إذلالاً كبيراً للجيش العراقي، الذي أجبره صدام على خوض معركة غير متكافئة، ودون أي مبرر، مما سبب ذلك في إشعال شراره الانتفاضة في مدينة البصرة، وانتشارها السريع والمذهل إلى كافة المدن العراقية في 1 آذار 1991، وفاجأت القوى السياسية المعارضة، التي لم تكن مستعدة لقيادة الانتفاضة،

والسير بها نحو النصر، فقد كانت قيادات قوى المعارضة في المنافي، بعيدة عن ساحة المعركة التي خاضها الشعب.

كما أن العديد منها قد وقع تحت تـأثير الـدول الإقليميـة والولايـات المتحـدة، وكـل مـا استطاعت عمله، هو إصـدار بيـان سياسـيي حـول الانتفاضـة، وعقـد مـؤتمر بـيروت في 11 آذار1991، والذي تعرض للاختراق من قبل الولايات المتحدة لفرض أعوانها، وفـيما يـلي نـص البيان الصادر في 4 آذار 1991 عن المؤتمر:

بيان من لجنة العمل الوطني المشترك:

يا أبناء شعبنا الثائر في العراق: (8)

يا أبناء جيشنا الأبي:

إن وقفتكم الثائرة اليوم ضد نظام الطاغية صدام وانتفاضتكم الجماهيرية الظافرة التـي بدأت من أجل إسقاط وقبر النظام المتآمر ضد الشعب، ومبادئه ومُثله، والـذي أذل الجـيش والشعب معاً ودمر ثرواته وممتلكاتـه ومؤسسـاته بمواقفـه وقراراتـه الرعنـاء المتفـردة غـير الشرعية، التي لا تعبر عن إرادة أية قوة من القـوى السياسـية الوطنيـة، فضـلا عـن إقصـائه لرأي الشعب كليا عن اتخاذ أي قرار سياسي طيلة فترةِ تسلطه على رقابنا ومقدراتنا.

إن وقفتكم هذه هي الترجمة العمليـة لـرأي الشـعب بنظـام صـدام. لقـد تمـادى هـذا الطاغية في استهتاره بأرواحكم، وهدم كل ما شيدتموه من منجزات حضارية وإنسانية. فحق لنا جميعاً أن نقول كلمة الفصل في هذا النظام الذليل، الذي وقع على وثيقة الـذل صراحـة، واستسلم بكامل كيانه لإرادة الأجانب، والذي أستدرجهم لمحاربة شعبنا، وتدمير وطننا.

يا أبناء شعبنا البطل:

إن ثورتكم الشعبية التـي حركـت أحاسـيس كـل شرائـح الشـعب، وفصـائله السياسـية، وهيجت عواطفـه الوطنيـة والمبدئيـة، فخـر لكـل شـعبنا البطـل، وتوظيـف عمـلي لمواقفـه التاريخية الناصـعة، عـبر كـل مراحـل المعانـات والكفـاح وهـي بحاجـة إلى تصـعيد، وإنمـاء وشمولية، ومواصلة، حتى تحقيق كامل الأهداف التي انطلقت من أجلها. بوركت سواعدكم الفتية، وبوركت مسيرتكم العظيم، وبوركت وحدتكم والتحامكم ، مـن أجـل تفتيـت القـوة

الزائفة التي تحصن بها حاكم بغداد، فاصبروا وصابرا ورابطوا من أجل نيل الحرية و الانعتاق، والتحرر الكامل من نظام المجرمين الذين أحرقوا الحرث والنسل، ودمروا البلاد والعباد والنصر لكم، والله معكم، والأمة من ورائكم، وكل أحرار العالم معكم، وهذا هو يوم الأمل والنصر، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم.

لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية

1991 /3/4

سابعاً: مؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية

في الوقت الذي كانت قوى الانتفاضة تشتبك في معارك ضارية مع قوات الحرس الجمهوري في أغلبية مدن العراق، وتقدم الضحايا تلو الضحايا، من أجل تحقيق حلم الشعب في إسقاط نظام صدام، دعت لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية إلى عقد مؤتمر لها في بيروت، في 11 آذار 1991، لمتابعة تطورات الانتفاضة، وقد حضر المؤتمر بالإضافة إلى ممثلي 17 حزباً، المنظمين إلى لجنة العمل المشترك، كل من [المجلس العراقي الحر] و[الوفاق الوطني العراقي] و[الحركة الإسلامية في كردستان] و[المجلس الأعلى لعشائر العراق] وعدد من الشخصيات السياسية المستقلة، من مختلف التيارات الفكرية والدينية، وعدد من ممثلي النقابات.

كما حضر المؤتمر ممثلين عن الجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية إيران الإسلامية، ودولة الكويت، وممثلي حركات التحرر الوطني العربية، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، وممثلي الهيئات الدبلوماسية المعتمدين في بيروت، والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى مجموعة كبيرة من ممثلي وسائل الإعلام العربية والأجنبية التي تابعت وقائع المؤتمر مما أعطى هذا الحضور الكبير زخماً كبيرا للمؤتمر وشكل دعماً له.

بدأ المؤتمر بتلاوة التقرير الذي قدمته لجنة العمل المشترك، عن الأوضاع الراهنة، ومواقفها ونشاطاتها، ثم استمعت إلى كلمات الضيوف والمشاركين في المؤتمر، والذين أجمعوا على دعم الانتفاضة الشعبية والدعوة إلى توفير كل الإمكانيات والظروف المناسبة لتطويرها،

وتحقيق أهدافها. وبعد إجراء مناقشات مستفيضة طيلة أيام 11، و12، و13 آذار، حول مستلزمات دعم الانتفاضة وتطويرها خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

1 ـ يوصي المؤتمر بالعمل على تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني، ومعالجة الطوارئ التي تفرزها الانتفاضة.

2 ـ يوصي المؤتمر ببذل الجهود الضرورية، من أجل تجميد عضوية الحكومة العراقية الحالية في الأمم المتحدة، ووكالتها المتخصصة، والجامعة العربية، ومجموعة عدم الانحياز، والمؤتمر الإسلامي، استناداً إلى خرق هذه الحكومة لميثاق الأمم المتحدة، وقراراته ولوائحها المختلفة.

3ـ يوصي المؤتمر بتشكيل اللجان اللازمة لدعم العمل الميداني للانتفاضة، وتوفير متطلباته.

4 ـ يوصي المؤتمر بالسعي للحصول على اعتراف عربي، وإسلامي، ودولي بالمعارضة العراقية كممثل للشعب العراقي، إلى أن يتم إسقاط النظام، وإقامة حكومة انتقالية ائتلافية تلتزم بأجراء انتخابات حرة.

5 ـ نظراً للأهمية الاستثنائية التي يجسدها مؤتمر المعارضة العراقية، وما توصل إليه في بيانه السياسي يوصي المؤتمر بإرسال وفود إلى مختلف دول العالم، والمنظمات الدولية، ومؤسسات الرأي العام، لإبلاغها بنتائج المؤتمر، وطلب دعم الانتفاضة، ولتسهيل عمل هذه الوفود، وتوفير أفضل الفرص لنجاح هذا النشاط، يوصي المؤتمر بضم الأخوة أعضاء المؤتمر القادمين من البلدان المختلفة، إلى وفد المعارضة، عند زيارة البلدان التي يقيمون فيها، والاستفادة من إمكانياتهم وتجاربهم.

6ـ يوصي المؤتمر قوى المعارضة بتخصيص صندوق لدعم الانتفاضة، ولجمع كل أشكال المساعدة المالية، وفي المقدمة منها الدعم المالي من التجمعات العراقية في المهجر، والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومن كل الداعمين لانتفاضة الشعب، للخلاص من الدكتاتورية.

7ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها، حول انتهاك نظام صدام لحقوق الإنسان الأساسية ، ومصادرتها، مثل الاعتقال الكيفي، والمحاكمات الصورية،

والتعـذيب، والاختطـاف والسـجن والإعـدامات الجماعيـة، والعقـاب الجماعـي بحـق الأحياء السـكنية والمـدن، واسـتخدام الأسـلحة الكيماويـة، وعمليـات التهجـير، وحـرق القرى، وسياسة الأرض المحروقة، ومصـير المفقـودين، وجمـع كـل هـذه المعلومـات في وثيقة، وتقديمها إلى الهيئات الدولية المختلفة، وفي المقدمة منها لجنـة حقـوق الإنسـان التابعة للأمم المتحدة، حيث يـوصي المـؤتمر بإرسـال وفـد إليهـا للتحـري والعمـل عـلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والسـجناء السياسـيين، والطلـب مـن السـلطات العراقيـة تزويدها بالمعلومات الكاملة عن كل السجناء، وطبيعة الأحكام الصـادرة بحقهـم، كـما نصت عليه لوائح الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية، والسياسية المصـادق عليهـا مـن قبـل الحكومـة العراقيـة، والضـغط عليها،ومطالبتهـا بالكشـف عـن مصـير المفقـودين والمخطوفين .

8ـ يوصي المؤتمر بتنظيم حملة عالمية واسعة لمنع النظام من قمع الانتفاضة الجماهيريـة بالحديد والنار، وخاصة منع استخدام الأسلحة الكيماوية، ويطالب الأمم المتحدة اتخاذ القرار بإنزال العقوبات الرادعة إذا ما لجأ النظام إلى ذلك.

9ـ يوصي المؤتمر بتشكيل ممثليات،ولجان للمعارضة العراقية من مختلف البلـدان التـي يقيم فيها العراقيون.

10ـ أخذاً بنظر الاعتبار معانات شعبنا، نتيجة الحرب المفروضـة عليـه مـن قبـل النظـام، والنقص في المواد الغذائية والأدوية، والخدمات المختلفـة، تعمـل قـوى المعارضـة عـلى تأمين المواد الغذائية والأدوية، عبر حملات المساعدة، ومطالبة هيئـة الصـليب الأحمـر والهلال الأحمر الدولية بإرسال لجنة منها لدراسة أوضـاع الشـعب المعيشـية ومعالجـة ومساعدة ضحايا الانتفاضة، والاتصال بجميع الدول المجـاورة للعـراق لفـتح حـدودها، وتسهيل وصول المعونات الغذائية والأدوية، والمساعدة على بناء المؤسسات الخدماتية.

كما أصدر المؤتمر عدد من التوصيات المتعلقـة بـالأعلام، بـالتركيز عـلى عراقيـة وشـمولية الانتفاضة، وفضح كل محاولات التشويه التي تستهدف إيجاد المبررات لإبقاء صـدام حسـين في السلطة، عن طريق إثارة المخاوف من بديل المعارضة، والعمل على تكثيف الجهود لدعم الانتفاضة، بكل الوسائل الممكنة، كإصـدار الـنشرات الدوريـة ، ومـد وسـائل الأعـلام بأخبـار الانتفاضة ، وتنظيم المؤتمرات الصحفية، وتعبئة كل الجهود الممكنة في هذا السبيل. (9)

و بقراءة دقيقة لتوصيات المؤتمر نجد أن أهم واجب كان ملقى على عاتق المؤتمرين قد أهمل، واقصد بذلك مسألة قيادة الانتفاضة، فقد كان ينبغي على المؤتمرين التوجه إلى المناطق المحررة، وتشكيل قيادة ميدانية مشتركة، سياسية وعسكرية للأخذ بزمام الأمور، وقيادة الانتفاضة نحو النصر النهائي، والتأكيد على أن تكون الشعارات المرفوعة محصورة بما أُتفق عليه من قبل المؤتمرين، وبشكل خاص، التأكيد على عراقية الانتفاضة، ووحدة القوى الوطنية، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي، وحكومة ائتلاف وطني، تقوم بأجراء انتخابات حرة ونزيهة بأقرب وقت ممكن، وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع كافة الدول المجاورة.

إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، وتُركت الانتفاضة دون قيادة كفوءة وقديرة تعوزها الخبرة السياسية والعسكرية، وبقي المجال مفتوحاً لشعارات دينية وطائفية ضيقة، فأساءت للانتفاضة، أرعبت دول الجوار، وجعلتها تنادي ببقاء نظام صدام بدلاً من قيام نظام شيعي طائفي، اعتبرته الولايات المتحدة يشكل خطراً كبيراً على مصالحها ومصالح الغرب، يتجاوز أخطار صدام ونظامه، فالولايات المتحدة لا يمكن أن ترتاح لقيام نظام من هذا النوع في العراق بأي حال من الأحوال، ولذلك فقد رأت بقاء نظام صدام، بل وتقديم كل التسهيلات له لقمع الانتفاضة وإغراقها بالدم.

لم يكد نظام صدام يقمع الانتفاضة، وينكل بكل من شارك فيها، حتى خفت صوت قيادات المعارضة، ودبت الخلافات فيما بينهم، وانفرط عقدهم، وتطورت الأمور إلى حد المهاترات بين تلك القوى، على صفحات الصحف التي يصدرونها، وهكذا تلاشت الآمال التي كانت معقودة على لجنة العمل الوطني للمعارضة، وقيام جبهة وطنية عريضة تقود نضال الشعب لإسقاط النظام الدكتاتوري.

وعاد الجهاز القمعي لسلطة صدام يمارس أبشع الأساليب وحشية للانتقام من كل من يشك بأنه قد شارك، أو ساند، أو أيد الانتفاضة، فكانت حملات الإعدامات تجري كل يوم لمئات الموطنيين ، تحت سمع وبصر القوات الأمريكية والحليفة، ودون أن تبدي أي حراك على جرائم السلطة. لقد أخطأت القوى السياسية المعارضة عندما علقت أمالها على إمكانية دعم الولايات المتحدة لانتفاضة الشعب العراقي، وإسقاط صدام حسين، ذلك أن للولايات المتحدة حساباتها الخاصة التي تصب في خانة مصالحها قبل كل شيء، فلقد وجدت الولايات المتحدة أن بقاء صدام على رأس النظام، واستمراره في حكم البلاد، هو خير

من يستطيع تنفيذ كل ما تطلبه، وما تضعه من شروط،، وقد سمحت له بالاحتفاظ بجانب كبير من قوات حرسه الجمهوري ليستطيع استخدامه في تثبيت حكمه، وقمع انتفاضة الشعب.

كما أرادت الولايات المتحدة بقاء صدام على رأس السلطة في العراق، لكي يبقى بعبعاً تهدد به دول الخليج لكي تكون لها ذريعة لبقاء قواتها وأساطيلها في المنطقة لتحميها من أي عدوان جديد قد يشنه النظام على بلدانها مستقبلاً، كما تدفع حكام تلك الدول لشراء وتكديس الأسلحة خوفاً من تهديد النظام العراقي.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت دائمة التفكير بإيران، وما تشكله من تهديد على مصالحها في الخليج، ولذلك فقد وجدت في بقاء نظام صدام كعامل توازن مع إيران في هذه المنطقة الهامة للمصالح الأمريكية أمر ضروري، فالولايات المتحدة لا تعير أي أهمية لمصالح الشعب العراقي ومصيره، وجلّ همها حماية مصالحها النفطية في الخليج.

لقد كان على قوى المعارضة العراقية أن تركز جهودها على الشعب العراقي، وعلى الشرفاء من أبناء الجيش لأحداث التغير في هيكلية النظام، دون إهمال الجانب الدولي والإقليمي، الذي له دوره بالتأكيد، وكان بالإمكان الاستفادة منه في دعم الانتفاضة، لكن تصرف القوى الإسلامية التابعة للسيد باقر الحكيم والمسماة بمنظمة بدر، ورفعها الشعارات الطائفية كانت العامل الحاسم في قرار بوش الذي كان قد دعا الشعب العراقي لإسقاط نظام صدام بعد توقف الحرب ، إلى إبقاء نظام صدام على سدة الحكم في البلاد.

ثامناً: قرار مجلس الأمن رقم 688

بعد المجازر التي اقترفها النظام صدام الفاشي خلال وبعد قمع الانتفاضة الشعبية، حيث قتل ما يزيد على 300 ألف مواطن على أيدي قوات الحرس الجمهوري، والأجهزة الأمنية للنظام، وتشرد أكثر من مليون مواطن كردي تاركين مدنهم وقراهم هرباً من بطش النظام، ومن باب الإحراج أمام الرأي العام العالمي، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن والذي جرت المصادقة عليه تحت رقم 688 في 5 نيسان 1991، والمتعلق بحقوق الإنسان في العراق، وما تعرض ويتعرض له على أيدي طغمة صدام الفاشية.

ومن الجدير بالذكر أن القرار المذكور هو القرار الوحيد من بين جميع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضد نظام صدام الذي لم يصدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فلم تكن للقرار صفة إلزامية تجبر نظام صدام على تنفيذه، وبقي هذا القرار حبراً على ورق وفيما يلي نص القرار:

قرار رقم 688 ـ في 5 نيسان1991: (10)

مجلس الأمن:

مشيراً إلى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، واضعاً نصب عينيه، واجباته ومسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق، وبقلق شديد، بسبب عمليات القمع التي تستهدف السكان المدنيون في أنحاء كثيرة من العراق، وقد شمل في الآونة الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، الأمر الذي أدى إلى اندفاع جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود الدولية وعبورها، مما نجم عنه غارات عبر الحدود قد تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وبإحساس عظيم منه بالأسى لما يعانيه الإنسان هناك من أهوال، وبعد تأمل بالتقريرين الذين رفعهما ممثلا تركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة في 3، و4 نيسان 1991، برقم 22435 / س، ورقم 22445 / س، وكذلك التقريران اللذان رفعهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية إلى الأمم المتحدة بتاريخ 3 ، و4 نيسان 1991، وقد سجلتا برقم 22436 / س، و22447 / س . معيداً تأكيده بالتزام الدول الأعضاء كافة بأمنها وسلامتها، واستقلالها السياسي، واضعا نصب عينيه تقرير السكرتير العام المرقم 22366 / س، والمؤرخ في 30 آذار 1991 يقرر:

1ـ يدين مجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من البلاد، وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، وإن ذلك يؤدي إلى تهديد الأمن والسلام الدوليين في المنطقة.

2 ـ يطلب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان، والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.

3ـ يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفـور إلى جميـع من يحتـاجون المسـاعدة في جميـع أنحـاء العـراق، ويـوفر جميـع التسـهيلات اللازمـة لعملياتها.

4ـ يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهـوده الإنسـانية في العـراق، وان يقـدم عـلى الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس أيفاد بعثـة أخـرى إلى المنطقـة، تقريـراً عـن محنـة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكـراد الـذين يعـانون مـن جميـع أشـكال القمع الذي تمارسه السلطة .

5ـ يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجـودة تحـت تصرفـه، بمـا فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين، وللسكان العراقيين المشردين.

6ـ يناشد جميع الدول الأعضاء، وجميع المنظمات الإنسانية أن تسـهم في جهـود الإغاثـة الإنسانية.

7ـ يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.

8 ـ يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

مجلس الأمن

نظرة في القرار: بقراءة متأنية لبنود هذا القرار، نجد أنه قـد ركـز في أغلبـه عـلى المنطقـة الكردية، بينما مرّ مرور الكرام على معانات المنـاطق الجنوبيـة والوسـطى مـن العـراق، مـن أساليب القمع الوحشية التي تعرض لها السكان، أبان الانتفاضـة وبعـدها، وخاصـة الشـيعة منهم.

كما أن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لم يحاولوا فرض تنفيذ هذا القرار، كما فرضـوا على النظـام العراقـي تنفيـذ القـرارات السـابقة المتعلقـة بمصـالحهم في المنطقـة، فمصـلحة الشعب العراقي ليست في قائمة مصالحهم واهتماماتهم، ولذلك فقد بقيت بنود هذا القـرار حبراً على ورق، شـأنها شـأن القـرارات التـي أصـدرها مجلـس الأمـن لسـنوات عديـدة ضـد

إسرائيل، ولم تنفذ منها شيئاً، وكل الذي فعلته الولايات المتحدة هو إصدار قرارين متممين لقرار مجلس الأمن:

القرار الأول: نص على كون المنطقة الواقعة شمال الخط 32 من منطقة كردستان منطقة آمنة، تحميها طائراتهم المرابطة في تركيا، والمسماة [كومفورت بروفايد] ، ومنعت الجيش العراقي من دخولها، وبذلك تسنى للمواطنين الأكراد الحصول على الأمان في كردستان العراق، وكان رد فعل صدام على ذلك أن سحب الموظفين والأجهزة الإدارية، وأساتذة الجامعة من المنطقة، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك، وفرض على منطقة كردستان حصاراً داخلياً.

وجاء رد الفعل الكردي على إجراءات نظام صدام بأجراء انتخابات لمجلس وطني في كردستان، وتشكيل حكومة كردية، وأصبحت منطقة كردستان مركزاً لتجمع قوى المعارضة العراقية.

القرار الثاني: الذي يخص سكان الجنوب ذو الأغلبية الشيعية ويقتضي بمنع طائرات سلاح الجو العراقي ـ عدى الطائرات المروحية ـ من الطيران فوق المنطقة الممتدة جنوب الخط 38.

ولاشك أن هذا القرار يخدم مصالح الولايات المتحدة من حيث الأساس، ولم يغير شيئاً من حملات القمع ضد الشيعة، فصدام لا يحتاج لعملياته القمعية في الجنوب إلى الطائرات الحربية، لكن الولايات المتحدة أرادت بهذا القرار أبعاد الطائرات العراقية عن منطقة الخليج، وطمأنة الكويت.

الفصل التاسع :
انفصال المنطقة الشمالية من العراق

أولاً : انفصال المنطقة الشمالية عن العراق.

ثانياً : قرار مجلس الأمن بفرض الحماية على المنطقة الكردية

ثالثا : نظرة في قرار مجلس الأمن رقم 688.

رابعاً: الطالباني والبارزاني يفاوضان نظام صدام.

خامساً: القيادات الكردية تعود إلى لجنة العمل الوطني!.

سادساً: إجراء انتخابات برلمانية، وتأليف حكومة كردية.

سابعاً:انسحاب القوات الأمريكية والحليفة من العراق.

ثامناً : تحول منطقة كردستان إلى ساحة للصراع الإقليمي

أولاً: انفصال المنطقة الشمالية عن العراق

بعد المجازر التي اقترفها نظام صدام خلال وبعد قمع الانتفاضة الشعبية، حيث قُتل ما يزيد على 300 ألف مواطن على أيدي قوات الحرس الجمهوري، والأجهزة الأمنية للنظام، وتشرد أكثر من مليون كردي تاركين مدنهم وقراهم في شمال الوطن، ومئات الألوف من المواطنين العرب في جنوب ووسط العراق من هرباً من بطش النظام، وآلته الحربية.

ومن باب الإحراج أمام الرأي العام العالمي لما جرى في العراق من استخدام سلطة صدام أقسى درجات العنف ضد ابناء الشعب، وعمليات القتل الوحشية، وامتلاء السجون السجون، والتعذيب الوحشي حتى الموت لكل من تشك السلطة البعثية في مشاركته في الانتفاضة الشعبية ضد نظام الطاغية صدام، وكل الذي جرى تحت سمع وبصر القوات الأمريكية التي احتلت جنوب العراق، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن، والذي جرت المصادقة عليه تحت رقم 688 في 5 نيسان 1991، والمتعلق بحقوق بصيانة الإنسان في العراق، وما تتعرض له المواطنون العراقيون على أيدي طغمة صدام الفاشية.

لكن الولايات المتحدة لم جادة في سعيها لتأمين الحقوق المشروعة للشعب العراقي في الحرية والديمقراطية والسلام، وهي التي سمحت لقوات صدام باستخدام كل أنواع الأسلحة لقمع الانتفاضة الشعبية، فهي لا يهمها انتهاك نظام صدام لحقوق الإنسان، بل كل همها في كيف تحافظ على مصالحها في منطقة الخليج، وضمان تدفق النفط دون مخاطر.

ولذلك وجدنا أن القرار المذكور، على خلاف كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضد العراق تحت البند السابع، والذي له قوة إلزامية للتنفيذ، لم يصدر هذا القرار بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فلم تكن للقرار صفة إلزامية تجبر النظام على تنفيذه، وبقي هذا القرار حبراً على ورق، وقد وجدت من الضروري أن يطلع القارئ الكريم على القرار:

ثانيـــاً: قـــرار مجلـــس الأمـــن بفـــرض الحمايـــة علـــى المنطقة الكردية

قرار رقم 688 ـ في 5 نيسان 1991 :

مجلس الأمن :

مشيراً إلى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، واضعاً نصب عينيـه، واجباته ومسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق، وبقلق شديد، بسبب عمليـات القمـع التـي تستهدف لها السكان المـدنيون في أنحـاء كثـيرة مـن العـراق، وقـد شـمل في الآونـة الأخـيرة المناطق الكردية المأهولة، الأمر الذي أدى إلى اندفاع جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحـدود الدولية وعبورهم، مما نجم عنه غارات عبر الحـدود قـد تهـدد السـلام والأمـن الـدوليين في المنطقة.

وبإحساس عظيم منه بالأسي لما يعانيه الإنسان هناك من أهوال، وبعد تأمل بـالتقريرين الذين رفعهما ممثلا تركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة في 3، و4 نيسان 1991، برقم 22435 / س، ورقم 22445 / س، وكذلك التقريـران اللـذان رفعهـما الممثـل الـدائم لجمهوريـة إيـران الإسلامية إلى الأمـم المتحـدة بتـاريخ 3 ، و4 نيسـان 1991، وقـد سـجلتا بـرقم 22436 / س، و22447 / س. معيـداً تأكيـده بـالتزام الـدول الأعضـاء كافـة بأمنهـا وسـلامتها، واسـتقلالها السياسي، واضعا نصب عينيه تقرير السكرتير العام المـرقم 22366 / س، والمـؤرخ في 30 آذار 1991 يقرر:

1ـ يدين مجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيـون في أنحـاء كثيرة من البلاد، وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، وإن ذلـك يـؤدي إلى تهديد الأمن والسلام الدوليين في المنطقة.

2ـ يطلب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الـذي يتهـدد السـلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمـل في السـياق نفسـه في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان، والحقوق السياسية لجميع المـواطنين العراقيين.

3ـ يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفـور إلى جميـع

من يحتاجون المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.

4ـ يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وان يقدم على الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس أيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطة العراقية.

5ـ يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين، وللسكان العراقيين المشردين.

6ـ يناشد جميع الدول الأعضاء، وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية.

7ـ طالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.

8 ـ يقرر إبقاء المسالة قيد النظر.(1)

ثالثا: نظرة في قرار مجلس الأمن رقم 688:

بقراءة متأنية لبنود هذا القرار، نجد انه قد ركز أغلبه على المنطقة الشمالية من العراق ذات الأغلبية الكردية، بينما مرّ مرور الكرام على معانات المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، من أساليب القمع الوحشية التي تعرض لها السكان، أبان الانتفاضة وبعدها، وخاصة الشيعة منهم .

ولم تحاول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فرض تنفيذ هذا القرار كما فرضوا على النظام العراقي تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بمصالحهم في المنطقة، فمصلحة الشعب العراقي ليست في قائمة مصالحهم واهتماماتهم، ولذلك فقد بقيت بنود هذا القرار حبراً على ورق، شأنها شأن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لسنوات عديدة ضد إسرائيل، ولم تنفذ منها شيئاً.

وبقي الشعب العراقي يعيش حياة بائسة في ظل الحصار الأمريكي على العراق، يفتقد الغذاء والدواء، جراء الحصار الجائر، وجراء انهيار العملة العراقية، وفقدانها للقوة الشرائية حيث تراجعت قيمته الحقيقية 10000 مرة، فبعد أن كان الدينار يعادل 3،3 دولار بات الدولار الواحد يعادل 3000 دينار، وفي الوقت الذي كان الشعب العراقي يعاني مرارة الجوع كان الدكتاتور صدام حسين يرفض القبول بقرار مجلس الأمن المتعلق ببيع النفط العراقي مقابل الغذاء والدواء، واستمر في رفضه خمس سنوات أوصلت الشعب العراق إلى المجاعة دون أن تتخذ الولايات المتحدة، ولا مجلس الأمن، أية إجراءات لإجبار صدام على إطعام الشعب العراقي الجائع، و إن كل الذي فعلته الولايات المتحدة هو إصدار القرارين التاليين:

القرار الأول:

يحدد الأول المنطقة الواقعة شمال الخط 32 من شمال العراق، منطقة آمنة، تحميها الطائرات الأمريكية والبريطانية المرابطة في تركيا، والمسماة [كومفورت بروفايد] ومنعت الجيش العراقي من دخولها، وبذلك تسنى للمواطنين الأكراد الانفصال عن الجسد العراقي تحت الحماية الأمريكية والبريطانية.

لقد اتصف رد صدام حسين على ذلك الإجراء بالغباء، وكان أشد ضرراً على وحدة العراق أرضاً وشعبا، فقد أقدم على سحب الموظفين والأجهزة الإدارية، وأساتذة الجامعة من المنطقة، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك، وفرض على المنطقة حصاراً داخلياً، مما عزز نزعة الانفصال لدى القيادات الكردية والمواطنين الأكراد.

فقد جاء رد الفعل الكردي على إجراءات صدام بإجراءات تصب في خانة الانفصال التام، حيث تم إجراء انتخابات برلمانية في المنطقة الكردية، كما جرى تشكيل حكومة كردية. وبإحساس عظيم منه بالأسي لما يعانيه الإنسان هناك من أهوال، وبعد تأمل بالتقريرين الذين رفعهما ممثلا تركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة في 3، و4 نيسان 1991، برقم 22435 / س، ورقم 22445 / س، وكذلك التقريران اللذان رفعهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية إلى الأمم المتحدة بتاريخ 3 ، و4 نيسان 1991، وقد سجلتا برقم 22436 / س، و22447 / س. معيداً تأكيده بالتزام الدول الأعضاء كافة بأمنها وسلامتها، واستقلالها السياسي، واضعا نصب عينيه تقرير السكرتير العام المرقم 22366 / س، والمؤرخ في 30 آذار 1991 يقرر:

القرار الثاني:

كان القرار الثاني يتعلق بسكان الجنوب الشيعة، فقد تضمن منع طائرات سلاح الجو العراقي ـ عدا الطائرات المروحية ـ من الطيران فوق المنطقة الممتدة جنوب الخط 38، ولاشك أن هذا القرار يخدم مصالح الولايات المتحدة من حيث الأساس، ولم يغير شيئاً من حملات القمع ضد الشعب العراقي في الجنوب.

فصدام لا يحتاج لعملياته القمعية في الجنوب إلى الطائرات الحربية، فلديه ما يكفيه من قوات الحرس الجمهوري، ومن الأسلحة الثقيلة، ما يستطيع فيه قمع الشعب في هذه المنطقة من العراق، والحقيقة إن الولايات المتحدة استهدفت من هذا القرار إبعاد الطائرات العراقية عن منطقة الخليج، وطمأنة حكام الكويت.

وفي واقع الحال فإن الولايات المتحدة هي التي سمحت لصدام بقمع الانتفاضة الشعبية، وسهلت لقوات الحرس الجمهوري العبور، وسمحت له باستخدام كافة الأسلحة المتوفرة لديه لقمع وتصفية الانتفاضة، والإبقاء على نظام صدام في السلطة، والحيلولة دون وقع العراق فريسة بيد النظام الإيراني وذراعهم في العراق، والمتمثل بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وذراعها العسكري منظمة بدر الممولة والمسلحة والمدربة إيرانيا.

رابعاً: الطالباني والبارزاني يفاوضان نظام صدام

بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 688، في 5 نيسان 1991، وقرار الولايات المتحدة بإقامة منطقة حماية للأكراد في المنطقة الواقعة شمال خط العرض 38، ورضوخ نظام صدام للقرار، وبعد المعانات الشديدة للشعب الكردي من آثار الحصار العراقي على المنطقة، ظهرت دعوات بين صفوف القيادات الكردية تدعو للتفاوض مع النظام على أساس بيان 11 آذار 1970، ولاسيما بعد أن عجزت الانتفاضة عن تحقيق ما كان يصبو إليه الأكراد.

ورأى النظام العراقي أن يستغل هذه الدعوات في محاولة منه لإعادة سيطرته على المنطقة، فأرسل إشارات إلى القيادات الكردية، عن طريق برزان التكريتي ـ أخو صدام غير الشقيق ـ أعرب لهم فيها عن استعداد الحكومة للتفاوض مع القيادات الكردية.

وجاء الرد من القيادات الكردية على دعوة برزان التكريتي سريعاً، بالموافقة على أجراء

المفاوضات، دون الرجوع إلى ما كان يدعى بلجنة العمل الوطني المشترك للمعارضة العراقية!!، وتحفظ بعض القوى المنضوية تحت لواء جبهة الأحزاب الكردية.(2)

ففي 12نيسان 1991 توجه وفد كردي من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، على مستوى أعضاء اللجنة المركزية إلى بغداد، وأجرى الوفد مباحثات مطولة حول مستقبل المنطقة الكردية، ومسألة تطبيق الحكم الذاتي الحقيقي.

اعتبر ذلك الاجتماع تمهيداً لاجتماع جديد، على أعلى مستوى لبحث كافة الأمور المتعلقة بتطبيق اتفاقية 11 آذار 1975، وطلبت حكومة صدام حضور كل من السيد مسعود البارزاني، والسيد جلال الطالباني إلى بغداد.(3)

وبعد أسبوع توجه إلى بغداد وفد برئاسة جلال الطالباني، الذي التقى بصدام حسين، وطلب صدام من القيادات الكردية أن تقدم مشروعا مفصلاً، وكاملاً، ودقيقاً يتضمن مطالبها.

وعاد جلال الطالباني إلى أربيل، وتم عقد اجتماع لكافة القيادات الكردية لتدارس نتائج اللقاء الذي تم بين صدام حسين وجلال الطالباني، ووضع مشروع جديد حول إقامة حكم ذاتي حقيقي للمنطقة الكردية، لتقديمه لنظام صدام تضمن المشروع البنود:(4)

1ـ يتم تطبيق الحكم الذاتي الذي نص عليه اتفاق 11 آذار 1970، مع ضم محافظة كركوك لمنطقة الحكم الذاتي.

2 ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين في جميع السجون العراقية كافة.

3ـ تسهيل عودة جميع اللاجئين الأكراد، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومنظمات غوث اللاجئين.

4ـ اعتماد التعددية السياسية والديمقراطية في العراق، وأجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجلس تأسيسي، ووضع دستور دائم للبلاد.

5ـ ينبغي أن يتم ضمان الاتفاق بواسطة أطراف دولية عبرالأمم المتحدة

ويمكن أن تشمل هذه الضمانات مشاركة طرف ثالث في تلك المفاوضات، وتوجه بعد

ذلك وفد كردي عالي المستوى ضم كل من:

1 ـ جلال الطالباني ـ زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني.

2ـ سامي عبد الرحمن ـ سكرتير عام حزب الشعب الديمقراطي.

3 ـ رسول مامند ـ سكرتير عام الحزب الاشتراكي.

4ـ نتشيرفان البارزاني ـ نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.

5 ـ عمر فتاح ـ قائد الجناح العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني.

6ـ فاضل مصطفى ـ عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي.

7ـ عمر عثمان ـ عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي.

8ـ فريدون عبد القادرـ عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني.

أما الوفد العراقي فقد تالف من كل من:

1 ـ صدام حسين ـ وقد شارك في اجتماع يومي 21، 22 نيسان.

2 ـ عزت إبراهيم الدوري ـ نائب رئيس مجلس قيادة الثورة.

3 ـ طه ياسين رمضان ـ نائب رئيس الجمهورية.

4 ـ سعدون حمادي ـ رئيس الوزراء.

5 ـ حسين كامل حسن المجيد ـ وزير الدفاع.

6 ـ علي حسن المجيد ـ وزير الداخلية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين حول المشروع المقدم من الطرف الكردي، مساء يوم 21 نيسان بحضور صدام حسين الذي تحدث في الاجتماع عن أهمية الروابط الوثيقة بين القوميتين العربية والكردية، واعترف صدام بأنه أخطأ في سياسته تجاه الأكراد، وأعلن عن التزامه بإجراء انتخابات عامة، والمحافظة على التعددية السياسية، وحرية الصحافة، لكنه رفض القبول بمطالب القيادات الكردية حول ضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي، والبند الخامس المتعلق بالضمانات الدولية.(5)

عاد الوفد الكردي بعد نهاية المحادثات إلى أربيل للتشاور، ثم عاد بعد أيام إلى بغداد مرة أخرى لمناقشة المسائل المختلف عليها مع حكومة صدام.

ولكن المحادثات لم تصل إلى أي نتيجة، وباءت تلك المحاولات بالفشل، وعاد الوفد الكردي إلى أربيل، وقد بدا واضحاً أن هناك العديد من نقاط الخلاف بين الطرفين وكان أبرزها: (8)

1ـ رفض نظام صدام أن تشمل الضمانات المطلوبة من الجانب الكردي مشاركة طرف ثالث في المفاوضات لحل الخلاف حول تحديد مناطق الحكم الذاتي، كما رفض النظام رفضاً قاطعاً ضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي.

2ـ إصر نظام صدام على عودة أجهزة الأمن والاستخبارات إلى منطقة الحكم الذاتي، ومعاودة نشاطها من جديد، وقد رفض الجانب الكردي ذلك.

3ـ إصرار نظام صدام على عدم السماح بالنشاط السياسي في صفوف الجيش لغير حزب البعث، وقد قدم الجانب الكردي اقتراحاً بأبعاد الجيش عن الحزبية، إلا أن صدام رفض الاقتراح.

4ـ استمرار الخلاف حول مسألة الديمقراطية والحريات العامة، فقد طالب الوفد الكردي بإطلاق حرية الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، وأجراء انتخابات حرة ونزيه لانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور دائم للبلاد، وتشكيل محكمة دستورية عليا، وإشاعة الديمقراطية في البلاد.

وكان النظام العراقي يراوغ حول هذا الموضوع، ويحاول إقامة مؤسسات صورية خاضعة لأشرافه ونفوذه، ولم يكن جاداً في تحقيق الديمقراطية في البلاد.(6)

وإثر فشل المحادثات بين الطرفين، بدأ النظام بممارسة الضغوط على منطقة الكردية من جديد، حيث فرض حصاراً اقتصادياً عليها، وسحب الإدارة المدنية والموظفين، وقطع الرواتب عن الموظفين والعمال الأكراد، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك، وقطع جميع الاتصالات مع منطقة كردستان. (6)

لقد كان واضحاً منذُ البداية أن المفاوضات لا يمكن أن تنجح بين نظام أوغل في جرائمه بحق الشعب العراقي، عرباً وأكراداً وسائر القوميات الأخرى على حد سواء، وبين سلطة قيادات قومية كردية وجدت نفسها على حين غرة مستقلة عن سلطة حكومة صدام حسين، تحت الحماية الأمريكية والبريطانية.

وكان واضحاً بأنه حتى لو تم توصل نظام صدام مع الوفد الكردي إلى أي اتفاق، فلن يكون إلا اتفاقاً مرحلياً اضطرته ظروفه الصعبة إلى قبوله، وعندما تتحسن ظروفه يسارع للتنصل من الاتفاق، ويبدأ بالتنكيل من جديد بالشعب الكردي، فنظام من هذا النوع لا يمكن أن يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

خامساً:القيادات الكردية تعود إلى لجنة العمل الوطني!

بعد أن فشلت المحادثات مع نظام صدام عادت القيادات الكردية إلى أحياء التعاون المشترك مع لجنة العمل الوطني للمعارضة العراقية، حيث وجه السيد مسعود البارزاني، والسيد جلال الطالباني رسالة إلى قيادة لجنة العمل الوطني المشترك داعياً إياهم إلى عقد مؤتمر وطني في مصيف شقلاوة بكردستان، لغرض مناقشة كل جوانب القضية العراقية، بما في ذلك المفاوضات التي أجرتها القيادة الكردية مع نظام صدام دون استشارة لجنة العمل الوطني.

وقد أكدت قيادة الجبهة الكردستانية أنها بصدد أجراء مناقشة نقدية، بعد أن وصلت المفاوضات مع نظام صدام إلى طريق مسدود، والإجراءات التي اتخذها النظام ضد الشعب الكردي، واعترفت القيادة الكردية بأن المفاوضات قد أضرّت بالقضية الكردية وبالتحالف الوطني للمعارضة العراقية التي أصيبت بالتصدع مؤكدين العودة إلى الطريق الصحيح في التعامل مع النظام العراقي. (7)

كما أكدت على أن صدام قد تعمد خداع القيادة الكردية، وانه غير جاد في مفاوضاته معها.

تلقت الأمانة العامة للجنة العمل الوطني المشترك رسالة البارزاني والطالباني، ووعدت بدراستها والرد عليها، وأكدت أيمانها بضرورة مواصلة العمل المشترك لكل فصائل المعارضة العراقية، وعدم السماح للخلافات التي ظهرت أثناء المفاوضات التي جرت بين القيادات الكردية ونظام صدام أن تؤثر على التحالف الوطني.

وتقرر أن تعقد الأمانة العامة للجنة العمل المشترك، اجتماعاً طارئاً لمناقشة الموقف

الحالي، ووضع التزام محدد لكافة فصائل المعارضة، تتعهد بالعمل به، حرصاً على وحدة الصف الوطني، ومن أجل قهر الدكتاتورية، وإقامة البديل الديمقراطي، الضمانة الأكيدة لحقوق الشعب الكردي. (8)

سادساً:إجراء انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة كردية

رداً على فشل المفاوضات مع نظام صدام، وإقدامه على سحب الإدارة المدنية، قررت القيادات الكردية إجراء انتخابات برلمانية في كردستان في عام 1992، وتأليف حكومة تقوم بإدارة شؤون كردستان.

لكن الذي جرى هو اقتسام السلطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني في حين كان من المؤمل أن تشارك في السلطة جميع الأحزاب الكردستانية لكي تعطي هذه التجربة حقاً نموذجاً صادقاً للديمقراطية التي يصبو إليها الشعب الكردي بوجه خاص والشعب العراقي بوجه عام لكن الحزبين المذكورين آثرا الاستئثار بالسلطة لوحدهما، متجاهلين بقية الأحزاب السياسية المشاركة في الجبهة الكردستانية. (9)

وبعد إقامة المجلس الوطني وتأليف الحكومة، بدأت القيادات الكردية المتمثلة بالحزبين المذكورين بتطوير تطلعاتها، وشعاراتها الخاصة بالحكم الذاتي إلى الفدرالية، حيث دعت القيادة إلى ذلك في مؤتمرصلاح الدين، وقد شجعهم على ذلك تبني مؤتمر فيّنا للمعارضة العراقية لحق تقرير المصير للشعب الكردي في إطار الوحدة العراقية.(10)

أثار القرار حفيظة الأحزاب القومية العربية، وجميع دول الجوار، وخاصة سوريا وإيران وتركيا، حيث اعُتبر القرار خطوة نحو الانفصال، وتأسيس دولة كردية، وكانت تخشى أن بأن يحفز الأكراد في تلك الدول التي تضم الجانب الأكبر من الشعب الكردي، والذي يعاني من الحرمان التام لحقوقه القومية في إيران وتركيا، للمطالبة بحقوقهم القومية أسوة بما جرى في العراق.

أما الولايات المتحدة فقد أرادت بهذه الخطوة أن تشكل عامل ضغط شديد على نظام

صدام، من أجل تنفيذ كل ما تطلبه الولايات المتحدة منه.

ورغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني قد اقتسما السلطة بينهما، إلا أن الصراع من أجل الهيمنة المطلقة كان بادياً للعيان، وأخذ يتطور يوماً بعد يوم حتى وصل إلى مرحلة الصراع المسلح، والحرب الأهلية الدموية بين الحزبين كما سنرى فيما بعد.

سابعاً: انسحاب القوات الأمريكية والحليفة من العراق

بعد أن أستتب الأمر لنظام صدام، وتم قمع الانتفاضة الشعبية بتلك الصورة الوحشية، بدأ صدام يركز جهوده لترميم نظامه، وتثبيت حكمه، وإعادة تنظيم جيشه، بعد كل الذي حدث إبان الانتفاضة، وانضمام أعداد كبيرة من الجنود والضباط إلى صفوف الانتفاضة، حيث جرى تصفية كل العناصر المشكوك في ولائها للنظام .

كانت القوات الحليفة تراقب بحذر واهتمام، عودة الأمور إلى حالها قبل قيام الانتفاضة، وبعد أن تأكد لها إمساك صدام حسين بزمام الأمر من جديد، بادرت في 7 أيار 1991 إلى الانسحاب من الأراضي العراقية التي احتلتها في جنوب العراق تاركة لصدام قوة عسكرية كبيرة من حرسه الجمهوري، معززين بمختلف أنواع الأسلحة، لكي يستطيع الحفاظ على نظامه أمام الإخطار المحدقة به، سواء من جانب الشعب العراقي، أو من جانب إيران التي خاض صدام حسين ضدها حرباً دامية استمرت 8 سنوات، وخلفت وراءها ما خلفت من مشاعر العداء والكراهية.

فالولايات المتحدة كانت تخشى أن يصبح العراق لقمة سائغة في حلوق حكام طهران، كما خشيت من قبل أن تصبح إيران لقمة سائغة في حلق صدام إبان حرب الخليج الأولى، لكي لا يصبح النفط العراقي أو الإيراني تحت سيطرة أحد النظامين، بما يملكان من إنتاج هائل، حيث تمثل إيران ثاني دولة منتجة في منطقة الخليج، ويأتي العراق في المرتبة الثالثة، هذا بالإضافة إلى ما يملكه البلدان من خزين احتياطي هائل في أعماق الأرض.

إن كل ما قاله الجنرال الأمريكي [شواردزكوف] حول تحطيم الجيش العراقي تماماً، وقدر ما تبقى من ذلك الجيش بأنه لا يعدو أن يكون أكثر من فرقتين أو ثلاث كان غير صحيح.

فقد تبين بعد نهاية الحرب أن ما يزيد على 20 فرقة، أغلبها من قوات الحرس الجمهوري الموالية لنظام صدام قد خرجت سالمة، وقيل آنذاك أن الولايات المتحدة أرادت إبقاء هذه القوات العسكرية لصدام، لكي تشعر حكام الخليج بأن نظام صدام لا يزال يشكل تهديداً لتلك الأنظمة، لكي تبقى الذريعة للولايات المتحدة لبقاء قواتها وأساطيلها الحربية في المنطقة لأمد طويل، ولكي تضغط على هذه الدول لشراء الأسلحة والمعدات الحربية، وتستنزف مواردها الاقتصادية في التسلح.

كان حكام السعودية وبقية دول الخليج غير راضين على الصورة التي انتهت بها الحرب، وبقاء صدام حسين ونظامه كسيف مسلط على رقابهم، حتى أن ولي العهد الكويتي، ورئيس الوزراء قال لوزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني: {إنكم قد قطعتم ذيل الأفعي، ولكن الأفعى لن تموت بقطع ذيلها، وإنما بقطع رأسها}. (11)

وهكذا بقي نظام صدام كابوساً يؤرق نوم حكام الكويت، فهم لا يمكن أن يشعروا بالراحة مع وجود صدام على رأس النظام في العراق، إلا أن ما تريده الولايات المتحدة ليس بالضبط ما يريده حكام الكويت حيث مصلحة الولايات المتحدة فوق كل اعتبار.

ثامناً: تحول منطقة كردستان ساحة للصراع الإقليمي

أصبحت منطقة كردستان بعد هزيمة نظام صدام في حرب الخليج الثانية، وإعلان الولايات المتحدة ما سمته [كومفورت بروفايد] لحماية الأكراد من بطش الحرس الجمهوري لصدام مسرحاً للصراع الإقليمي، ومما ساعد في تصاعد ذلك الصراع اتخاذ المنطقة مسرحاً لنشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا.

كما ساعد في ذلك التناحر المسلح بين الحزبين القوميين الذين تقاسما السلطة في المنطقة،[حدك] و[أوك]، وتحالف أوك مع إيران، و تحالف حدك مع تركيا.

وهكذا وجدنا تركيا تدفع بقواتها العسكرية إلى شمال العراق مرات عديدة، بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردي أو لمساعدة حزب البارزاني[حدك].

وتارة أخرى تدفع إيران بقواتها داخل الأراضي العراقية، بحجة ملاحقة الثوار الأكراد، في إيران، أو لمساعدة حزب الطالباني [أوك]، مستغلين تكبيل العراق بقيود الحصار الذي فرضه

مجلس الأمن منذُ أقدم صدام حسين على غزو الكويت، والهزيمة الكبرى التي لحقت بالعراق في حرب الخليج الثانية.

ولاشك أن الشعب الكردي كان هو الضحية، كلما حدث اجتياح تركي، أو إيراني، حيث تتعرض القرى الآمنة للقصف المدفعي، وقصف الطائرات، وحيث يقع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين، وحيث تتعرض أموالهم وممتلكاتهم للنهب، والتدمير.

ولاشك أن تركيا كانت ولا تزال لها أطماع قديمة في ولاية الموصل، والتي تضم محافظات [الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية ودهوك]، حيث سعت جهدها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى للاستحواذ عليها، وساومت بريطانيا الحكومة العراقية، وخيرتها بين فقدان ولاية الموصل أو التوقيع على اتفاقية النفط، واضطرت الحكومة العراقية إلى الرضوخ للمطالب البريطانية من أجل الحفاظ على ولاية الموصل.لقد أسفر الرئيس التركي الراحل [توركت أوزال] عن أطماع تركيا هذه عندما صرح في تموز عام 1995 قائلاً: { إن ولاية الموصل هي ولاية تركية}.

أما وزيرة الخارجية التركية آنذاك فقد صرحت أن تركيا تعتزم إنشاء منطقة حزام أمني داخل الأراضي العراقية، على غرار الحزام الأمني الإسرائيلي في جنوب لبنان.ومن الجدير بالذكر أن نظام صدام كان قد عقد اتفاقاً مع الحكومة التركية في الثمانينات، يسمح بموجبه للقوات التركية بالتوغل في الأراضي العراقية بحجة مطاردة المتمردين الأكراد، وهكذا استمرت القوات التركية باجتياح الأراضي العراقية كلما شاءت، دون أي احترام لسيادة واستقلال العراق، بفضل سياسة نظام صدام.

الفصل العاشر

اندلاع الصراع المسلح

بين حزبي البارزاني والطالباني

أولاً: حرب حزبي البارزاني والطالباني تشتعل في كردستان

ثانياً: قوات الطالباني تحتل أربيل وتطرد قوات البارزاني

ثالثاً: القوات التركية تجتاح شمال العراق.

رابعاً: البارزاني يستعين بنظام صدام لاستعادة أربيل

خامساً: الإدارة الأمريكية تدعو للمصالحة بين الطرفين.

أولاً: حرب حزبي البارزاني والطالباني تشتعل في كردستان

على الرغم من سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك)، والإتحاد الوطني الكردستاني (أوك) على السلطة في كردستان بعد الانتفاضة، وتقاسمهم مقاعد البرلمان، ومجلس الوزراء، إلا أن التنافس والصراع بين الحزبين كان يتفاعل كل يوم، حيث سعى كل منهما للهيمنة على السلطة المطلقة في كردستان، مما تسبب في تصاعد الخلافات بين الحزبين، واستمرت العلاقات بينهما بالتوتر، والخلافات بالتصاعد حتى وصلت إلى مرحلة الصراع المسلح بينهما. (1)

فقد اندلع القتال بين مقاتلي الحزبين في أواخر شهر آذار من عام 1994، واستخدم الطرفان كل ما تيسر لهما من الأسلحة في قتالهما الشرس بينهما، والذي دفع ثمنه الشعب الكردي المنكوب بحكامه الجدد، حيث قتل الألوف من أبنائه، ودمرت المدن والقرى، واتت الحرب بين الحزبين على البقية الباقية من الاقتصاد المدمر أصلاً، بسبب الحروب العبثية التي استمرت بينهم وبين النظام طوال عشرات السنين. (2)

ورغم جميع المحاولات التي بذلتها الأحزاب الوطنية المنضوية تحت لواء الجبهة الكردية لوقف القتال بين بيشمركة الحزبين المتصارعين على السلطة والثروة، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، واستمرت المعارك بين الطرفين، رغم أنها تخللتها الهدنة لفترات من الزمن بعد جهود مضنية بذلتها العديد من الأحزاب والشخصيات السياسية للجمع بين القيادتين، وحل المسائل المختلف عليها سلمياً، وبما يحقق الأمن والسلام للشعب الكردي الذي عانى الأمرين من تلك الحرب.

وهكذا ضاعت أحلام الشعب الكردي في العيش في سلام وهدوء، بعد تخلصهم من سلطة نظام صدام، ووجد نفسه في ظل ذلك الصراع، وفي ظل الحصار الدولي، وحصار صدام على منطقة كردستان، في وضع مأساوي ليس له مثيل، يعاني الجوع، وتفتك فيه الأمراض، وتتساقط

فوق الرؤوس قنابل المتحاربين كل يوم منزلة الخراب والدمار والموت بالمواطنين الأبرياء.

لقد كان المؤمل أن تكون تجربة الحكم الذاتي في المنطقة الكردية، وتجمع قوى المعارضة الوطنية فيها حافزاً، ومنطلقاً لتحرر العراق من سلطة الدكتاتور صدام بأيدي عراقية خالصة، لكن قتال الحزبين أضاع كل شيء.

ففي 12 تشرين الأول 1996 اندلعت جولة جديدة من الحرب أشد وحشية، وفتكاً بالأرواح، وتدميراً للممتلكات من مسلسل القتال الكردي - الكردي بين الحزبين، وشملت ساحة الصراع والحرب مدن السليمانية وكوسنجق، وجمجمال، وبلدات أخرى، واستخدم الطرفان كل الأسلحة المتاحة، منزلين أفدح الخسائر بالأرواح والممتلكات، ليس بين صفوف المتقاتلين وحسب، بل بين صفوف المدنيين المسالمين.

لقد كانت الذرائع والتبريرات التي ادعى بها الطرفين لاستمرار القتال مرفوضة من الشعب الكردي ولا يمكن قبولها، وهي كانت في واقع الأمر تخفي وراءها أهداف حزبية ضيقة ترمي إلى الانفراد بالسلطة والثروة، وإن قيادة الحزبين يتحملان المسؤولية الكاملة عن كل المآسي التي حلت بالشعب الكردي، وبمسؤولية تدمير الجهد الوطني لأحزاب المعارضة الهادف إلى تخليص الشعب العراقي من حكم صدام.

ثانيا: قوات الطالباني تحتل أربيل وتطرد قوات البارزاني

وصلت ذروة الصراع بين حزبي البارزاني، والطالباني في أوائل عام 1995، عندما اقتحمت قوات بيشمركة الطالباني مدينة أربيل، عاصمة منطقة كردستان العراق، وسيطرت عليها، وطردت قوات البيشمركة التابعة للبارزاني.

وبذلك فرض جلال الطالباني هيمنته على مؤسسات السلطة التنفيذية، وعطل المجلس التشريعي، وجرى خلال اقتحام المدينة، والسيطرة عليها بعد معارك عنيفة بين الطرفين، ووقوع خسائر جسيمة في صفوف المتحاربين، والسكان المدنيين على حد سواء، وجرت حملة تصفيات للخصوم السياسيين، وأدى ذلك إلى زرع الأحقاد والبغضاء، والعداء بين إفراد المجتمع الكردي.

وحاول قادة الأحزاب الوطنية المتواجدين على الساحة الكردستانية التوسط بين قيادة الحزبين لإيجاد مخرج للازمة التي تمخضت عن استيلاء قوات الطالباني على أربيل، حيث قدمت مشروعاً يقضي بإعلان الهدنة بين الطرفين المتحاربين، وبجعل مدينة أربيل منزوعة السلاح، وعودة المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء إلى ممارسة مهامهم، والتوقف النهائي عن الملاحقة والاعتقال، وطرد العوائل، ومصادرة ممتلكات المواطنين ومنازلهم.

وبالفعل استطاعت الوساطة تحقيق هدنة بين الطرفين في 7 نيسان 1995 واستمرت

حتى الأول من حزيران، ولكن دون تحقيق أي تقدم في المفاوضات بين الجانبين لحل الأزمة، وبناء على المساعي التي بذلتها القوى الوطنية، فقد جرى تمديد الهدنة حتى 15 تموز 1995.

ثالثاً: القوات التركية تجتاح شمال العراق

وفي 5 تموز 1995 أجتاح الجيش التركي شمال العراق، في المنطقة الوسطى من الحدود المشتركة بين البلدين باتجاه منطقة[الميسوري] في قضاء[ميركه سور] وقُدرت القوات التركية الغازية بلواءين مدرعين، تسندها الطائرات المقاتلة والمروحيات والمدفعية، بالإضافة إلى القوات المظلية، وادعت الحكومة التركية إنها تطارد المتمردين من أعضاء حزب العمال الكردستاني.

لكن القوات التركية استهدفت في هجماتها ضد حزب العمال الكردستاني المناطق المأهولة بالسكان الأكراد، وقصفت بصورة عشوائية سبع قرى هي شيفي، وميروز، وسبندار، وبندرو، ودزو، وبازيان، مما أسفر عن تشرد أهالي المنطقة بعد تكبدهم خسائر كبيرة في الممتلكات، ووقوع عدد من الضحايا والجرحى.(3)

أدى الاجتياح التركي لكردستان إلى تعقيد الأزمة، وإلى تفاقم أوضاع المواطنين الأكراد المعشية، وزاد من عمق المأساة التي سببها الصراع بين الحزبين (حدك) و(أوك)، فالحصار الاقتصادي الأمريكي على العراق من جهة، وحصار نظام صدام على المنطقة الكردية من جهة أخرى، والاجتياح التركي تارة، والإيراني تارة أخرى، لشمال العراق، بالإضافة للحرب الأهلية بين ميليشيات حزبي الطالباني والبارزاني، كل ذلك حول حياة الشعب الكردي إلى جحيم لا يطاق.

رابعاً: البارزاني يستعين بصدام لاستعادة أربيل

في العاشر من آب 1996، دعا رئيس وزراء تركيا، نجم الدين أربكان، الذي كان في زيارة رسمية لإيران، إلى عقد قمة تركية عراقية إيرانية، لحل أزمة كردستان العراق، وأكد على أن تركيا ستستضيف اللقاء، وأنها ستدعو سوريا لحضوره، وقد لاقى الاقتراح التركي استحسان الحكومة الإيرانية وتأييدها.

غير أنه لم يمضي سوى أسبوع على اللقاء، حتى أنفجر القتال من جديد في كردستان في 17 آب 1996، وشملت المعارك مناطق [باليسان] و[وهيران] و [حرير] و[صلاوة] و[جومان] و[حاج عمران]، ورافق القتال قصف مدفعي إيراني لمنطقة [راوندوز].

وبعد يومين من بدء القتال، بدأ نظام صدام بتحشيد قوات كبيرة من الحرس الجمهوري في مناطق كركوك والسليمانية، والموصل، وأصدر النظام قراراً بتعيين [علي حسن المجيد] الملقب بـ [علي كيماوي] محافظاً لكركوك، كما أصدرت قيادة الجيش أمراً إلى القطعات العسكرية المرابطة على خطوط التماس بأن تكون على أهبة الاستعداد، وأن تشدد سيطرتها على كافة المسالك، وإطلاق النار على كل من يتحرك في تلك المناطق.

ورغم أن تحشدات القوات العراقية كانت مكشوفة، فأن الولايات المتحدة لم تحرك ساكناً!!، ولم توجه أي تحذير للنظام العراقي من مغبة الإقدام على أي خطوة عدوانية ضد المنطقة الكردية، ولاسيما وأن هذه المنطقة قد وُضعت تحت الحماية الأمريكية منذُ انتفاضة آذار 1991.

وفي الساعة الرابعة من فجر يوم 31 آب اندفعت قوات صدام نحو مدينة[أربيل] وحاصرتها من اتجاهي الموصل وكركوك، وبعد أن مهدت لهجومها على المدينة بقصف مدفعي وصاروخي استمر 4 ساعات. وبرر النظام العراقي اقتحامه لأربيل بأنه تلبية لدعوة من السيد مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني!.

وفي الوقت نفسه أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني أن قواته بدأت بمهاجمة أربيل، وأن قواته تقاتل في ضواحي المدينة.

وفي اليوم التالي الأول من أيلول دخلت مجموعات كبيرة من الدبابات العراقية وأحكمت سيطرتها على المدينة، وقد أسفرت المعارك عن وقوع خسائر جسيمة في صفوف المقاتلين الأكراد والسكان المدنيين، وقد مارست أجهزة أمن صدام التي رافقت القوات العسكرية، حملة مداهمات للبيوت، ومقرات الأحزاب السياسية المعارضة، وقامت باعتقال المعارضين للنظام وفق قوائم كانت قد جرى إعدادها سلفاً، وجرت حملة تصفية جسدية لعدد كبير من المعارضين لنظام صدام، الذين كانوا قد لجأوا إلى منطقة كردستان العراقية، وجرى نهب وإحراق كافة مقرات الأحزاب المعارضة.

أما الولايات المتحدة فلم تتعرض لقوات نظام صدام التي اقتحمت أربيل، على الرغم من كون هذه المنطقة قد كانت قد وضعت تحت الحماية الأمريكية فور انتهاء حرب الخليج الثانية، بعد إجهاض الانتفاضة الشعبية ضد نظام صدام، فقد تغاضت الإدارة الأمريكية عما أقدم عليه نظام صدام.

لكنها استدارت على حين غرة لتطلق 27 صاروخاً على مواقع عسكرية في جنوب العراق في أول أيلول، ثم أعقبتها بإطلاق 17 صاروخاً آخر على المنطقة نفسها في الثالث من أيلول!!، وقرر الرئيس الأمريكي [كلنتون] تمديد منطقة الحضر الجوي في جنوب العراق إلى خط العرض 33، وكأن أربيل واقعة في جنوب العراق !!.

إن كل متتبع للأوضاع السياسية آنذاك كان يدرك أن صدام حسين لم يكن قادراً على الأقدام على خطوة كهذه، وفي مثل تلك الظروف التي كان يمر بها النظام، دون تنسيق مع الولايات المتحدة ومباركتها، فقد كانت للولايات المتحدة حساباتها في ذلك، وأن أهداف عديدة كانت قد حققتها من وراء هذه العملية وفي مقدمتها:

1ـ تأمين مرور النفط عبر الأنبوب التركي، بعد توقيع مذكرة التفاهم بين النظام العراقي والأمم المتحدة، حول تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء والدواء، والذي أشترط على نظام صدام استخدام هذا الأنبوب لنقل معظم النفط العراقي.

ومعروف أن الطلباني على علاقة جيدة مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض صراعاً مع الحكومة التركية، والذي كان قد قام بنسف أنبوب النفط المذكور فيما مضى مرات عديدة، ويأتي ذلك لمصلحة تركيا التي تضررت كثيراً جراء الحصار المفروض على العراق، حيث كانت تجني مليارات الدولارات من عوائد مرور النفط العراقي عبر أراضيها سنوياً.

2ـ أشعار أعضاء مجلس الأمن بأن العراق لازال قادراً على تهديد الأمن والسلم الدوليين، وان استمرار الحصار الظالم المفروض عليه مازال يتسم بأهمية كبرى لضمان الأمن والسلم الدوليين!!.

3ـ توجيه ضربة قاصمة لأحزاب لمعارضة العراقية التي اتخذت من منطقة كردستان منطلقاً لنشاطها ضد النظام، وإفشال أي محاولة لتغير النظام العراقي لا تأتي من تحت المعطف الأمريكي.

4ـ أشعار دول الخليج أن صدام حسين مازال قوياً، وانه يشكل تهديداً للخليج، من أجل بقاء القوات الأمريكية في المنطقة، وابتزاز دول الخليج، وحثها على شراء الأسلحة.

خامساً: الإدارة الأمريكية تدعو للمصالحة بين الطرفين

بعد الأحداث الدامية التي وقعت في أربيل بدأ الشعب الكردي يضمد جراحه التي سببتها الحرب المفجعة، ونشطت قيادات أحزاب الجبهة الكردستانية للسعي لجمع القيادتين الكرديتين من أجل التوصل إلى حل لخلافاتهما المستحكمة، وعودة الصفاء والوئام في ربوع كردستان العراق.

ودخلت الولايات المتحدة على الخط بما تملكه من تأثير قوي على الطرفين المتحاربين في سعيها لجمع القيادتين الكرديتين المتمثلتين بمسعود البارزاني، وجلال الطالباني، في واشنطن من أجل تحقيق المصالحة بينهما، وقد استهدفت الإدارة الأمريكية من هذه المصالحة الإعداد لاستخدام منطقة كردستان العراق رأس جسر لقواتها في الحرب التي كان يجري الاستعداد لها لإسقاط نظام صدام واحتلال العراق، واستخدام ميليشياتهما في الجهد العسكري بالحرب المنتظرة.

فقد دعت واشنطن القيادتين إلى الحضور في الولايات المتحدة لبحث الخلافات بين الطرفين، وإيجاد السبل الكفيلة لتجاوزها، وبالفعل تم اللقاء بين الطرفين، وتم إجراء المباحثات حول السبل الكفيلة بعودة العلاقات الطبيعية بينهما، وعودة الأمن والسلام في ربوع كردستان، وقد تمت المصالحة بحضور وأشراف[ديفيد وليش] مساعد وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت آنذاك، حيث تم التوصل إلى عقد [اتفاقية واشنطن] في 17 أيلول 1998 التي وقعها السيدان مسعود البارزاني وجلال الطالباني والتي دعيت باتفاقية [المصالحة والسلام].

وقد تضمنت الاتفاقية البنود التالية:

1 ـ إدانة الاقتتال في كردستان العراق والحيلولة دون عودته من جديد.

2 ـ إقامة حكومة موحدة على أساس نتائج الانتخابات لعام 1992.

3 ـ توحيد الإدارتين الكرديتين مع بعضهما.

4 ـ استرجاع الإيرادات الكمركية إلى خزينة حكومة الإقليم الموحدة.

5 ـ تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات جديدة في منطقة كردستان في عام 1999.

وفي 29 تشرين الأول من العام 1999 عقد اجتماع لأحزاب المعارضة العراقية في مدينة[نيويورك] بمساهمة الجانب الأمريكي، حيث جرى في ذلك الاجتماع بلورة ما دُعي بالمشروع الفيدرالي الديمقراطي البرلماني في العراق بعد إزاحة نظام صدام من الحكم، وقد بذل المؤتمرون جهوداً كبيرة في إقناع القيادتين الكرديتين بضرورة حل كل خلافاتهما، وتوحيد خطابهما السياسي، وعلى كافة المستويات.

كما أكد مؤتمر أحزاب المعارضة العراقية المنعقد في لندن بين الرابع عشر والسابع عشر من كانون الأول 2002 الذي جرى عقده برعاية أمريكية، وبإشراف السفير الأمريكي [زلماي خليل زادة] تحت شعار[العراق ما بعد نظام صدام حسين] على إقامة ما دعوه بعراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي، وقد مكّن ذلك المؤتمر القيادتين الكرديتين من تنسيق مواقفهما، مما عزز موقف الكرد في المعادلة العراقية والإقليمية.

وفي 8 أيلول عام 2002 تم عقد مؤتمر لأحزاب المعارضة العراقية في مصيف صلاح الدين حضره ممثل الرئيس الأمريكي جورج بوش [زلماي خليل زادة]، وجرى فيه التأكيد على قرارات مؤتمر لندن، وعلى ضرورة إجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور الفيدرالي المقترح لعراق ما بعد صدام، مما عزز التعاون والتنسيق بين سائر أطراف المعارضة العراقية، وبالتعاون مع الولايات المتحدة لإسقاط نظام صدام.

وفي الوقت نفسه وقع الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني وجلال الطالباني على هامش المؤتمر اتفاقاً بين الطرفين لحل جميع الخلافات بينهما، وتمت الموافقة على إعادة البرلمان الموحد الذي جرى انتخابه عام 1992 تمهيداً لحل الخلافات التي لم يجرِ تنفيذها استناداً لقرارات مؤتمر واشنطن عام 1998، وقد تم تأليف لجنة من الطرفين تتولى حل الخلافات خلال مدة 6 أشهر.

كما تقرر أن يعقد البرلمان الموحد أولى جلساته في 4 تشرين الأول 2002.

لكن الخطوة الرئيسة القاضية بتوحيد الإدارتين والتي نصت عليها الاتفاقـات السـابقة لم ترى النور إلا بعد سنوات عديدة.باستثناء قوات البيشمركة التي مازالت على حالها.

لقد كانت تلك المصالحة بين البارزاني والطالبـاني في نيويـوك، ومـؤتمرات صـلاح الـدين و فيينا ولندن تحت الرعاية الأمريكية تستهدف تحقيق الأجندة الأمريكية التي بدأها الـرئيس الأمريكي بوش الأب عام 1991 في حرب الخليج الثانية، والتي كان يعتزم الرئيس بـوش الابـن أكمالها بغزو العراق، وإسقاط نظام صدام في حرب الخليج الثالثة التـي انـدلعت في السـابع عشر من آذار 2003، وأطاحت بنظام صدام إلى الأبد في التاسع من نيسان من العـام نفسـه، وليبدأ العراق مرحلـة جديـدة هـي الأشـد مـرارة، والتـي تناولتهـا في كتـابي {حـرب الخلـيج الثالثة}.

الفصل الحادي عشر :
النتائج الكارثية لغزو الكويت

أولاً : نتائج الحرب على الجانب العراقي

ثانياً: نتائج الحرب على الجانب العربي

ثالثاً: نتائج الحرب على الجانب الدولي

أولاً: نتائج الحرب على الجانب العراقي

1- استمرار الحصار المفروض على العراق واشتداد معانات الشعب

استمرت لعبة القط والفأر بين الولايات المتحدة ونظام صدام، حول تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يخص تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

فنظام صدام ادعي بأنه قد نفذ كافة قرارات مجلس الأمن، وجرى تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل، والولايات المتحدة إدعت أن النظام العراقي لازال يخفي الكثير منها، والكثير من المعلومات المتعلقة بالتسلح، وخاصة برنامجه النووي والبيولوجي والكيماوي، وتبعاً لهذه المواقف من قبل الولايات المتحدة ونظام صدام استمر الحصار المفروض على الشعب العراقي، دون صدام وزمرته المهيمنة على مقدرات العراق، منذُ 2 آب 1990 وحتى سقوط النظام عام 2003، وتفاقمت الأوضاع المعيشية والصحية للشعب إلى الحد الذي بات فيه أكثر من 4 ملايين عراقي يهددهم شبح الموت جوعاً، استناداً إلى تقارير بعثة منظمة الأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

كما أشارت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 4600 طفل عراقي، دون الخامسة من العمر يموتون كل شهر، بسبب فقدان الغذاء والدواء، وانعدام الخدمات الصحية المناسبة، هذا بالإضافة إلى ما سببه سوء التغذية من تأثير كبير على نمو أطفال العراق العقلي والجسماني.(1)

وفي تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة صادر في شهر كانون الأول / ديسمبر 1995 أعلنت فيه أن الذين توفوا من العراقيين جراء الحصار قد جاوز المليون، وأن معظم الضحايا كانت من بين الأطفال ما دون الخمس سنوات حيث بلغ عددهم 567 ألفا منذ فرض الحصار عام 190 ولغاية عام 1995. (2)

أما منظمة [أصوات في البرية] الأمريكية فقد هالها ما وجدت عند زيارة وفدها للمستشفيات العراقية، وعلى وجه الخصوص مستشفيات الأطفال، حيث بعثت برسالة إلى الرئيس الأمريكي بوش تقول له فيها:

{لقد وجدنا أسلحة الدمار الشامل موجودة هنا في مستشفيات العراق حيث يموت مئات الأطفال كل يوم بسبب الحصار}!. (3)

ومما زاد في الطين بله توقف معظم مشاريع الصرف الصحي، ومشاريع تصفية مياه الشرب بسبب فقدان قطع الغيار، واضطرار السكان في الكثير من المدن والقرى استخدام المياه الملوثة، غير الصالحة للشرب، مما سبب في انتشار الكثير من الأمراض كالإسهال، والتيفوئيد، والكوليرا وغيرها من الأمراض الأخرى.

ورغم أن قرار مجلس الأمن المرقم 706، الصادر في 15 آب 1991، والقرار رقم 712، الصادر في 19 أيلول 1991، قد سمحا لنظام صدام ببيع ما قيمته 1600 مليون دولار من النفط، ثم زيدت إلى ملياري دولار كل ستة أشهر، بموجب القرار 986، الصادر في 10 نيسان 1995، لغرض شراء المواد الغذائية والأدوية، وتوزيعها على المواطنين، تحت إشراف الأمم المتحدة.

إلا أن نظام صدام رفض تنفيذ تلك القرارات بحجة الانتقاص من سيادة العراق، وهو الذي تنازل عن السيادة العراقية للأمريكيين في خيمة صفوان، تاركا الشعب العراقي يعاني الجوع والأمراض، وتحت رحمة التجار الجشعين من أزلام النظام الذين يتلاعبون بقوته فيرفعون الأسعار كل يوم، بل كل ساعة، وتحت رحمة التضخم الذي أدى إلى انهيار العملة العراقية، وفقدانها لقيمتها، بعد إقدام النظام على طبع كميات هائلة من العملة الورقية من دون غطاء، حيث أصبحت لا قيمة لها، حتى هبطت قيمة الدينار العراقي 10000 مرة عن قيمته الأصلية، فقد وصل سعر الدولار الواحد في عام 1996 3000 دينار، بعد أن كانت قيمته قبل الحرب العراقية الإيرانية تساوي ثلاثة دولارات وثلث، وتآكلت رواتب الموظفين مما اضطر الكثيرين منهم إلى ترك الوظيفة، أو اللجوء للعمل خارج أوقات الدوام بأعمال لا تتناسب ومكانتهم الوظيفية.

وهكذا انهارت القدرة الشرائية للمواطن العراقي، وأصبح دخله لا يساوي شيئاً، ولا يمكن تأمين أبسط الحاجيات الغذائية والصحية، واضطر المواطنون إلى بيع أثاثهم وحاجياتهم، وكل ما يتوفر لديهم كي يسدوا رمق أولادهم وعائلاتهم.

كما اضطر ما يقارب الثلاثة ملايين مواطن عراقي إلى مغادرة الوطن، وطلب اللجوء في البلدان الأوربية والأمريكية، وكان من بينهم أعداد كبيرة من الكوادر العلمية العراقية التي كان العراق بأمس الحاجة إليهم، واختاروا العيش في المنافي هرباً من بطش نظام صدام الفاشي، ومن الظروف المعيشية القاسية التي لا يمكن وصفها.

ورغم أن الولايات المتحدة استطاعت أن تجبر نظام صدام على تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والتي تهم مصالحها، لكنها سكتت عن تنفيذ هذه القرارات، والقرار رقم 688 والمتعلق بالقمع الذي يمارسه صدام ضد الشعب العراقي، واستهانته بحقوق الإنسان، والذي بقي حبراً على الورق.

واستمر الحصار يطحن بالشعب العراقي دون أن ينفذ نظام صدام القرارات المتعلقة ببيع النفط لتأمين الغذاء والدواء، مكتفياً بما يقدمه للمواطنين بموجب البطاقة التموينية، من المواد الغذائية التي لا يمكن أن تفي بحاجة العائلة العراقية لمدة أسبوعين من الشهر، ولا يمكن أن تؤمن السعرات الحرارية اللازمة للإنسان، ولا حاجته من الفيتامينات الضرورية لصحته، ناهيك عن فقدان الأدوية والخدمات الصحية الضرورية.

ولما بلغ الوضع المعيشي للشعب العراقي درجة الانفجار، اضطر نظام صدام بقبول تنفيذ القرار 1986، والمعروف بالنفط مقابل الغذاء والدواء، في أواسط عام 1996، بعد رفض دام خمس سنوات، ذاق خلالها الشعب العراقي مرارة الجوع والإذلال، والحرمان، وفتك الأمراض.

ورغم كل تلك المعانات القاسية، حاولت الولايات المتحدة تعطيل تنفيذ القرار مرات عديدة، متذرعة بمختلف الذرائع، مما أدى إلى حالة من الاستياء لدى شعوب العالم، والكثير من الحكومات التي طالبت بسرعة تنفيذ القرار، واستمرت المماطلة في تنفيذ القرار حتى شهر آذار من عام 1997.

رغم أن المبالغ التي سيتم بها شراء الأغذية والأدوية، بعد استقطاع ما يزيد على ثلث ثمن مبيعات النفط لغرض التعويضات!، ومصاريف تدمير أسلحة الدمار الشامل!، ورواتب خبراء الأمم المتحدة!، فأن ما يبقى من ثمن النفط المباع لا يمكن أن يسد حاجة الشعب من الغذاء والدواء، حتى لو التزم النظام العراقي بالتوزيع العادل للأغذية والأدوية بموجب القرار المذكور، لكنه على كل حال كان بالإمكان تخفيف بعض الشيء من الجوع والحرمان، وجسامة المأساة التي كان يحيا بظلها الشعب العراقي المسلوب الإرادة.

2ـ تفاقم أزمة النظام العراقي

رغم بقاء واستمرار النظام العراقي، وبقاء صدام حسين على رأس النظام بعد هزيمة ما سمي بأم المعارك!!، حرب الخليج الثانية، والتي استحالت إلى أم المهالك، كما يسميها

الشعب العراقي، فأن أزمة نظام صدام أخذت تتفاقم يوماً بعد يوم.

فالحصار الذي فرضه مجلس الأمن على العراق قد استمر 13 عاماً، والبنية التحتية للاقتصاد العراقي مدمرة، والديون الهائلة تثقل كاهل البلاد، إضافة للانهيار الخطير للبنية الاجتماعية الذي أحدثته الحروب الثلاثة، والحصار الاقتصادي الظالم.

واستمر نظام صدام يعيش عزلة دولية خانقة، فقد كان النظام مرفوض عراقياً، وعربياً، وإقليميا، ودولياً، بسبب سياسة صدام الرعناء، وحروبه العدوانية المدمرة، وسياسة القمع التي استمر يمارسها ضد الشعب حتى سقوطه، وقمعه لكافة الحقوق والحريات العامة، وتنكيله البشع بكل القوى السياسية، وحرمان البلاد من الصحافة، والبرلمان الحقيقي المنتخب من قبل الشعب بحرية ونزاهة، ومن الدستور الدائم، وسيادة القانون.

لقد غدت التصفية الجسدية للمعارضين هي سمة النظام، ولم تقتصر هذه السياسة على القوى والأحزاب الوطنية المعارضة، بل امتدت إلى قيادة حزبه، حيث أقدم صدام على تصفية معظم قيادات حزبه بأسلوب وحشي، وجاء بعناصر بدلها، لا تعرف غير الخنوع الذليل لسلطانه.

ورغم كل ما فعله صدام للحفاظ على نظامه، فأن التمزق والنخر قد وصل إلى أعلى حلقات النظام، إلى العائلة الصدامية نفسها، ولعل هروب حسين كامل، الشخص الثاني بعد صدام في سلم السلطة، وزوج ابنته رغد، والذي شغل اخطر المناصب في الدولة، وكذلك شقيقه صدام كامل، مسؤول حماية صدام الشخصي، وزوج ابنته رنا، وبمعيتهم عدد من الضباط في جهاز الأمن الخاص إلى الأردن، في 8 آب، 1995 لهي الدليل على عمق الأزمة التي ظل يعاني منها صدام حسين ونظامه حتى النهاية.

كما إن إقدام صدام على قتل حسين كامل، وشقيقيه صدام ، ووالدهما، بذلك الأسلوب البشع، بعد عودتها إلى العراق، إثر إصدار ما يسمى بمجلس قيادة الثورة قراراً بالعفو عنهما، لهو الدليل القاطع على عمق الأزمة التي كان يعاني منها النظام، وعلى بشاعته التي لا حدود لها، حيث وصلت جرائم صدام إلى قتل والدي أحفاده، فكيف هي تكون تلك الجرائم التي أرتكبها ضد القوى المعارضة لحكمه؟

لم تسلم من بطش صدام جميع الحلقات المحيطة به، والمسخرة لحمايته، فقد نكل بعشائر الجبور، وعشائر الدليم، وحتى جانب كبير من التكارتة، والذين كانوا يمثلون العمود

الفقري لجهاز أمنه الخاص، والمسؤول عن حمايته، وحماية النظام.

فقد أقدم صدام على اعتقال وتعذيب عدد كبير من الضباط، من هذه العشائر، بتهمة التآمر على نظام حكمه، مما أدي إلى انتفاضة عشائر الدليم ضد حكمه، والتي قمعها صدام بوحشية، مستخدماً كافة الأسلحة المتاحة، وسقط في مدينة الرمادي أكثر من 150 مواطناً قتلى خلال المعركة.

كما أعقب ذلك تمرد الكتيبة المدرعة العاشرة في أبو غريب، بقيادة العميد [تركي إسماعيل الدليمي]، إثر مقتل العميد الركن الطيار [محمد مظلوم الدليمي] تحت التعذيب في أقبية الأمن الخاص لنظام صدام.

لكن صدام استطاع القضاء على التمرد بعد معركة دامية استمرت عدة ساعات، واستخدمت فيها الدبابات والمدرعات، وسقط الكثير من القتلى والجرحى.

ورغم أن نظام صدام حاول بكل جهوده التعتيم على ذلك التمرد، إلا أن أصوات الانفجارات كانت تسمع من قبل المواطنين، وسرعان ما انتشرت أخبار التمرد إلى الصحافة العالمية.

حاول صدام حسين أن يضفي على حكمه صفة الشرعية، بعد تلك الهزات العنيفة، فلجأ إلى إجراء استفتاء على رئاسته، من دون أن يكون هناك أي منافس!!، وأجبر المواطنين على الإدلاء بصوتهم، مهدداً كل من يمتنع عن التصويت له بسحب بطاقته التموينية، وحرمان عائلته من المواد الغذائية، وهكذا أصبح استفتاء صدام مثار السخرية في العالم اجمع حيث حصل نتيجة الاستفتاء 99،99% !!.

لقد كان الشعب العراقي على قناعة بأن نظام صدام الفاشي لا يمكن أن يدوم، فقد كانت انتفاضة الشعب العراقي في آذار 1991 هي التصويت الحقيقي المعبر عن كره الشعب لذلك النظام، وتصميمه على التخلص منه مهما طال الزمن.

3ـ الشعب العراق وأحزاب المعارضة ونظام صدام

القاعدة عادة، وكما هو معروف لدى الناس جميعاً، أن المصائب توحد المجتمع، وتدفع قواه السياسية للتعاون والتكاتف من أجل درء الأخطار، والمصائب التي تداهم البلاد، وتصبح هذه الأخطار والمصائب عاملاً حاسماً في تناسي الضغائن والأحقاد والخلافات مهما

كانت، وتدفعهم للعمل المشترك للوقوف أمام الأخطار التي تهدد الجميع.

لكن ما يؤسف له أشد الأسف، أن فصائل العارضة العراقية قد قلبت المعادلة رأساً على عقب، فرغم شدة المصائب، وعمق المأساة التي حلت بالعراق وشعبه، والتي لم يشهد العراق لها مثيلاً من قبل، ورغم ادعاء كل فصائل العارضة هذه بأنها تنادي بإسقاط نظام الدكتاتور صدام، وتدعي الأيمان بالديمقراطية، والتعددية، واحترامها لحق الشعب العراقي في الحرية، وحقه في أختار ممثليه، عن طريق الانتخاب الحر والنزيه.

إن كل هذه التوجهات، إن صح الادعاء، كانت تصلح أن تكون الأساس، والقاعدة التي يمكن أن تلتف حولها هذه الفصائل، وتعمل من أجل تحقيقها بجهد مشترك، لا يستثني أي فصيل مهما صغر شأنه، فلا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف بدون وحدة جميع هذه القوى.

لكن الذي جرى هو أن هذه الفصائل ظلت تعاني من الصراعات الحادة وحتى الدموية، وكل فصيل اتخذ لنفسه اتجاها مناقضاً للأطراف الأخرى، ويمكننا تصنيفها بموجب اجندتها بالتالي:

1ـ أحزاب تعول في إجراء التغيير على العامل الخارجي، الدولي منه والإقليمي، وارتبطت تبعاً لذلك بهذه الدولة أو تلك، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على أمل إجراء التغيير المنشود، لكن هذه الدول لايهمها سوى مصالحها في الدرجة الأولى، وبوجه خاص الولايات المتحدة التي لها مصالحها التي لا تعلوها أي مصلحة أخرى، وهي لا تفكر في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في العراق، وكانت ترى في بقاء نظام صدام ضعيفاً تجاهها، ومنفذاً لكل ما تطلبه منه، وفي الوقت نفسه قادراً على قمع شعبه، هو خير ما يحقق أهدافها في منطقة الخليج، ولا يهمها مصلحة الشعب العراقي ولا معاناته مهما عظمت.

2ـ أحزاب دخلت في صراع مسلح دامي فيما بينها، منذُ 17 آب 1994، وجاء على الأخضر واليابس، كما يقول المثل، في منطقة كردستان العراقية، وأعني به الحزب الديمقراطي الكردستاني [حدك] والاتحاد الوطني الكردستاني [أوك] على الضد من مصالح المواطنين الأكراد بصورة خاصة، والشعب العراقي بصورة عامة، ومنزلين أفدح المصائب بالشعب الكردي.

وقد دفعتهم هذه الحرب العبثية إلى التحالف مع الإيرانيين والأتـراك والأمريكـان، ومن ثم أنتهي المطاف إلى طلب المساعدة من نظام صدام الذي اجتاح مدينـة أربيـل في 31 آب 1996، وبذلك أضعف، وشتت قـوى المعارضـة العراقيـة، وجهودهـا لإزاحـة النظام، ولاسيما وأن لقوى الحزبين دور كبير جداً في الصراع مع نظام صدام.

وفي الوقت نفسه تصاعدت الدعوات بقيام كيـان مسـتقل في كردسـتان، لكـن تلـك الدعوات لاقت الرفض والمقاومة من جانب إيران وتركيا، نظراً لتخوف هـاتين الـدولتين من تحرك المواطنين الأكراد في بلديهما للمطالبة بحقوقهم القومية أسوة بأكراد العراق، والذين يتجاوز تعدادهم أكثر مـن عشريـن مليـون نسـمة، ولاسـيما وأنهـم يخوضـون صراعاً مريراً مع حكومتي البلدين من أجل تلك الحقوق. (4)

3ـ أحزاب تحمل فكراً دينياً متعصباً، وتضـم هـذه المجموعـة الأحـزاب الإسـلامية التـي ترفض التعامـل مـع الفكـر العلـماني، والقـوى السياسـية العلمانيـة والديمقراطيـة، بـل وتدخل في صراع معها على صفحات الصحف والنشرات التي يصـدرها، وتحـاول فـرض نفسها الممثل الوحيد للشعب العراقي، على الرغم من أن التيار العلـماني والـديمقراطي له جذور عميقة في صفوف الشعب، ولعب ولا يزال يلعب دوراً كبـيراً في النضـال ضـد الدكتاتورية.

ولنا ما جرى في لقاء دمشق لأحزاب المعارضة العراقية في الثالث من نيسان 1996، عندما أصرت القوى الإسلامية عـلى رفـض اشـتراك سـكرتير الحـزب الشـيوعي، مهـددة بالانسحاب من المؤتمر، مما اضطر سكرتير الحزب الشـيوعي السـيد حمـد مجيـد عـلى مغادرة قاعة الاجتماع.

وبطبيعة الحال إن هذا الموقف من جانـب التيـار الإسـلامي لـيس فقـط لم يخـدم قضية الشعب العراقي وتحـرره، بـل أطـال في عمرالدكتاتوريـة، وهـذا الموقـف يتنـاف وصدقيه التوجه الذي ادعته هذه الأحـزاب حـول الديمقراطيـة والتعدديـة، والحريـات العامة، وخيارات الشعب.(5)

4ـ أحزاب تدعو للتفاوض مع نظام الدكتاتور صدام، بـدعوى أن المعارضـة الوطنيـة غـير قادرة على إسقاط النظام، وأن لا سبيل أمامها إلا التفاهم مع النظام، متناسين التجارب السابقة مع هذا النظام، وغدره بكل من تحالف معهم، وتلك الإحـداث، والشـواهد لا

تزال ماثلة أمام كل من له عينان تبصران، وأذن تسمع، ولا تحتاج منا الإعادة. (6)

5ـ أحزاب تضم التيار الديمقراطي الذي يدعوا إلى الاعتماد على الشعب، وعلى تكاتف وتعاضد كل القوى السياسية الوطنية، صغيرة كانت أم كبيرة، من أجل تحقيق التغيير المنشود، ولنا من تجارب الجبهة الوطنية التي ضمت جميع الأحزاب الوطنية، من قوميين وديمقراطيين وشيوعيين ومستقلين عام 1957، والتي مهدت السبيل لثورة الرابع عشر من تموز 1958، خير مثال وشاهد.

لكن هذا التيار كان بحاجة إلى أن يبذل جهوداً كبيرة من أجل تجميع كل القوى الديمقراطية، ورص صفوفها، والتقدم بخطاب سياسي متكامل، لكي يثبت للقوى الأخرى أنه لازال يمثل جانباً كبيراً من جماهير الشعب العراقي التي تنشد الديمقراطية حقاً.

إن هذا التمزق والتناحر في صفوف الحركة الوطنية لم يخدم سوى نظام صدام، وأطال في عمره، وأطال من أمد وعمق المأساة التي كان يعاني منها الشعب العراقي المنكوب، وإن تلك القوى التي كانت ترفض التعاون والعمل المشترك للخلاص من نظام صدام تتحمل مسؤولية تاريخية كبرى في استمرار بقاء نظام صدام.

لقد كان السبيل الوحيد للخلاص من النظام الدكتاتوري البغيض، هو طريق الوحدة الوطنية، والتعاضد والتعاون المشترك، وتغليب مصلحة الشعب والوطن على المصالح الحزبية الضيقة، والحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعباً، والأيمان الصادق بالديمقراطية والتعددية، والتداول السلمي السلطة، عن طريق الورقة الانتخابية، وإفساح المجال للشعب العراقي ليختار بكل حرية ممثليه، فالشعب هو وحده الذي يجب أن يملك حق الاختيار.

ثانيا: نتائج الحرب على الجانب العربي:

1ـ تفكك وانهيار التضامن العربي:

لا شك أن أحد أهم النتائج التي أفرزها غزو نظام صدام للكويت، وحرب الخليج الثانية، هي تمزق الصف العربي بصورة لم يسبق لها مثيل، واضمحلال دور الجامعة العربية في جمع الدول العربية حول بعض القواسم المشتركة، وهيمنة الولايات المتحدة على سياسات

وتوجهات معظم الدول العربية، وحتى على قرارات الجامعة العربية، ومؤتمرات القمة العربية.

لقد بلغ العداء لدى بعض حكام دول الخليج لكل ما هو عربي، أنها باتت تقدم أيديها لمصافحة غلاة العنصريين الصهاينة من قادة الليكود الإسرائيلي أمثال نتنياهو، وديفيد ليفي، وشارون، وتأبى أن تصافح اليد العربية، وتلك هي قمة المأساة في العلاقات العربية.

لقد نسي أو تناسى حكام الخليج أن الحاكمين لا يمكن أن يكونوا الممثل أو البديل عن الشعوب العربية، فصدام حسين لا يمثل الشعب العراقي، ولا يعبر عن توجهاته، وهم يعرفون حق المعرفة أن الشعب العراقي كان مغلوباً على أمره، وانه يرزح تحت نير أعتا نظام دكتاتوري عرفه العراق، وانه شعب مسلوب الإرادة منذُ أن سطا حزب البعث على الحكم في انقلاب عسكري عام 1968.

لقد تفرقت الدول العربية، وأصاب الجامعة العربية الوهن والضعف الخطيرين، بحيث لم تعد قادرة على القيام بأي دور يخدم القضايا العربية، واشتدت نتيجة ذلك الهجمة الإمبريالية والصهيونية على العالم العربي لتهدم فيه، من أجل إحكام هيمنتها على ثرواته واقتصاده.

لقد اثبت وقائع التاريخ، القريبة منها والبعيدة، أن تحقيق آمال وتطلعات الشعب العربي في التقدم والرفاه، وضمان السيادة والاستقلال، ودرء الإخطار الإمبريالية الهادفة إلى سرقة ثروات البلاد العربية، والهيمنة على المنطقة، وفرض احترام الآخرين للإرادة العربية، يكمن في وحدة العرب جميعاً، والعمل الجاد والمتواصل لكل ما من شأنه أن يحقق أقصى ما يمكن من التعاون والتنسيق في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وفي المقدمة من ذلك إنشاء السوق العربية المشتركة، والتكامل الاقتصادي الحقيقي، والوحدة النقدية، وغيرها من الأمور الأخرى، وصولاً إلى الوحدة العربية الديمقراطية، حلم العرب جميعاً. إن من المؤسف أن نجد اليوم العرب جميعاً على هذه الحال من التمزق والتنافر، والسيف الأمريكي والإسرائيلي مسلط على رقابهم، في وقت نرى فيه قيام وحدة أوربية بين دول مختلفة، لا يجمعها ما يجمع العرب من جوامع اللغة، والتاريخ المشترك/ والعادات والتقاليد المشتركة، بالإضافة إلى الأرض المشتركة.

2ـ مؤتمر مدريد وتهافت الحكام العرب للتطبيع مع إسرائيل

كان أعظم هدف حققته الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية ضد العراق هو دفع الحكام العرب إلى مؤتمر مدريد، من أجل فرض الصلح مع إسرائيل، بعد أن رفض العرب أي مفاوضات، أو صلح معها منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948.

وبذلك حققت الولايات المتحدة ذلك الحلم الذي راودها لعقود من السنين، وجاءت بالحكام العرب إلى مؤتمر مدريد، وهم في أسوأ حالات الضعف والتمزق، وفرضت عليهم الدخول في المفاوضات بصورة منفردة، لكي تمكن إسرائيل من الاستفراد بهذه الدول، وفرض شروطها، ولتحقق أقصى ما يمكن من المكاسب على حساب الحق العربي في أرضه المسلوبة نتيجة الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على الدول العربية عام 1967.(7)

ومما زاد في عمق المأساة تهافت العديد من الحكام العرب للصلح مع إسرائيل، على أثر الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية عليهم دون مراعاة لعملية التنسيق فيما بينها، كما وجدنا أن دول الخليج والمغرب العربي تهرول نحو تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، حتى قبل أن تسفر المفاوضات بين الفلسطينيين وسوريا ولبنان عن الوصول إلى السلام العادل، على أساس الأرض مقابل السلام، كما جاء به مؤتمر مدريد، مما أضعف الموقف التفاوضي العربي، وزاد من تعنت إسرائيل في الاستحواذ على الأراضي العربية.(8)

إن الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات مع الفلسطينيين، وانقطاع المفاوضات بين سوريا ولبنان وإسرائيل، هو نتاج لتهافت الأنظمة العربية، والقادة الفلسطينيين على التفاوض المنفرد مع إسرائيل، متخلين عن التنسيق مع سوريا ولبنان، فقد تسببوا في إضعاف موقفهم وموقف سوريا ولبنان التفاوضي، وجعلوا اليمين الإسرائيلي يتمسك بالجولان، والقدس، والمستوطنات، ومعظم الضفة الغربية، ويقسم مدينة الخليل العربية، والتي يسكنها 130 ألف عربي من أجل 400 مستوطن صهيوني تمّ زرعهم في المدينة.

هذا هو السلام الذي تريده إسرائيل، إنها تريد السلام والأرض معاً، بالإضافة لسعيها المحموم للهيمنة الاقتصادية على العالم العربي، وهي تعمل على فرض سلامها بالقوة، مسنودة بالدعم اللا محدود الذي تقدمه لها الولايات المتحدة، الوسيط النزيه، وراعي السلام كما تدعي!!.

لقد أخذت الولايات المتحدة وإسرائيل تمارسان أقصى أساليب الضغط والتهديد على سوريا ولبنان لدفعهما على الرضوخ، والتنازل عن الحق العربي في الأرض والمياه، عن طريق العدوان على لبنان، كما حدث في الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف عام 1982، واجتياح جنوب لبنان عام 1993، وعناقيد الغضب الإسرائيلية عام 1996، والهجوم على لبنان عام 2006، وأخيراً الهجوم على غزة عام 2008 وما أحدثته من تدمير لا مثيل له، وضحايا جاوز تعدادهم 1500 شهيد وآلاف الجرحى والمعوقين، بالإضافة إلى فرض الحصار الجائر على القطاع براً وبحراً وجواً، وتحويل القطاع إلى سجن جماعي رهيب.

ثالثاً: نتائج الحرب على الجانب الدولي

الولايات المتحدة باتت القوة الوحيدة المهيمنة على العالم:

كان أحد ابرز النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، بروز الولايات المتحدة كأقوى دولة مهيمنة على العالم أجمع، بعد أن أنهار المعسكر الاشتراكي، وبدأ الاتحاد السوفيتي بالتفكك، وتوارى عن المسرح الدولي، تاركاً الولايات المتحدة تهيمن على مصائر الشعوب، وغدا مجلس الأمن رهن إشارتها، تفرض وتصدر القرارات كما تشاء، وكما تتطلبها مصالحها وطموحاتها في الهيمنة على العالم، دون أن تجرأ الشعوب الضعيفة على الاعتراض، فلم يعد هناك ذلك الند الذي كان يقف بالمرصاد بوجهها، وأعني به الاتحاد السوفيتي.

لقد اختل التوازن الدولي بعد هيمنة القطبية الأحادية، وكان نتيجة ذلك أن تضررت جميع الشعوب أكبر الضرر، وخاصة شعوب العالم الثالث، وغدت تحت رحمة الإمبريالية الأمريكية واخطبوطها الاقتصادي الذي هيمن على العالم، وأخذ يمتص بشراهة لا حدود لها ثرواتها، ويزيدها فقراً على فقر، من أجل أن تمتلئ جيوب أصحاب الشركات الاحتكارية الكبرى.

إن كل ما قيل ويقال عن قيام نظام عالمي جديد لا يعدو أن يكون محض هراء، فالنظام الذي تقيمه الولايات المتحدة اليوم ما هو إلا عودة للنظام الإمبريالي القديم بأبشع صوره وأشكاله، نظام الهيمنة الاقتصادية الشاملة على العالم، مدعوماً بالقوة العسكرية الأمريكية، وأسلحتها الفتاكة، والتي أصبحت لها الحرية المطلقة للحركة في أي بقعة من

بقاع العالم، دون أن تلقى الردع من أي جهة كانت.

إن ما فعلته الإمبريالية الأمريكية بالعراق خير شاهد ودليل على وحشيه النظام العالمي الذي نشهده اليوم، إنه عدوان صارخ على شعب يرزح تحت نير دكتاتورية صدام البغيضة، ولا يملك مصيره بيده، بعد أن سلبه نظام صدام كل حقوقه وحرياته.

وجاءت الولايات المتحدة بجيوشها، وبحجة تحرير الكويت كذباً وزوراً، لتنزل به من الويلات والمآسي ما يعجز القلم عن وصفه، وبقي السيف الأمريكي مسلطاً على رقاب الشعب العراقي منذ علم 1990 وحتى اليوم، حيث استمرت حرب التجويع التي تعد أشنع أنواع الحروب وأقساها على الشعب العراقي منذ ذلك التاريخ، حيث كان الشعب العراقي يفتقد الغذاء والدواء، وحيث الموت البطئ لأبنائه، وبصورة خاصة الأطفال منهم وكبار السن، دون أن يتحرك ضمير هذا العالم الجديد في مظهره، والقديم في جوهره، واستمر الحال في العراق حتى التاسع من نيسان 2003 عندما أسقطت جيوش الولايات المتحدة وبريطانيا نظام صدام واحتلت العراق، وما زال الاحتلال جاثماً على صدور العراقيين حتى اليوم.

إن أحادية القطبية في العالم لا يمكن أن تدوم مهما طال الزمن بالولايات المتحدة ذلك أن هذا الوضع يتنافى ومنطق التاريخ. أن أقطاباً جديدة يتبلور ظهورها، وهي قادمة لا محالة للبروز بشكل فاعل لتلعب دورها في تقرير مصير ومستقبل العالم، فهناك الوحدة الأوربية تتكامل وتقوى ويشتد عودها، وهي تشعر بالغبن الذي لحق بها بسبب استئثار الولايات المتحدة بكل شيء، وهناك المارد الآسيوي العملاق بزعامة الصين، صاحبة أعظم نسبة نمو اقتصادي في العالم باعتراف كل الخبراء الاقتصاديين في الغرب، وهناك المارد الياباني بقوته الاقتصادية، وأخيراً مستقبل دول الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى رأسها روسيا، التي تملك من الأسلحة النووية ما يمكنها من فعل كل شيء.(9)

إن شعوب الاتحاد السوفيتي تشعر بالمرارة على الإهانة التي لحقت بها جراء سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي عاقدة العزم على إعادة مجدها السابق على أسس جديدة من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وهي قادرة بلا شك على تحقيق ذلك.

الفصل الثاني عشر
الغزو الأمريكي للعراق
وسقوط نظام صدام حسين

أولاً: تصفية أسلحة الدمار الشامل العراقية.

ثانيا:هروب حسين كامل ولقائه رالف إيكيوس.

ثالثاً:عملية ثعلب الصحراء.

رابعاً:حرب الخليج الثالثة وسقوط نظام صدام .

أولاً: تصفية أسلحة الدمار الشامل العراقية

وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها باستسلام كامل لنظام صدام لكل الشروط التي فرضها الرئيس الأمريكي جورج بوش، وتحققت أهداف الولايات المتحدة في تحرير الكويت، وعودة أسرة الصباح إلى الحكم من جديد، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراق، وتهديم بنيته الاجتماعية، وبات نظام صدام ضعيفاً ومسيطراً عليه.

وبعد أن تحقق للولايات المتحدة كل أهدافها العسكرية التفت الرئيس بوش الأب إلى الهدف الأهم للإستراتيجية الأمريكية، والمتمثل بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وفرض نوع صارم من الأشراف على مصانع الأسلحة، لمنع النظام العراقي من تهديد منطقة الخليج مرة أخرى.

فقد أصدر مجلس الأمن في الثالث من نيسان 1991 القرار رقم 687 والذي يطالب النظام العراقي بالالتزام دون قيد أو شرط ببروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات السامة والخانقة وما شابهها، ووسائل الحرب البكتريولوجية، وأن يصدّق على قرار حظر واستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والصاروخية، وتدمير كل المخزون من تلك الأسلحة.

كما طالب القرار أن يقبل العراق، دون أي شروط، القيام تحت إشراف دولي بالسماح لمفتشين تابعين للأمم المتحدة بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل، ووسائل أنتاجها وتدميرها، والتي تتضمن ما يلي:

1ـ جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وجميع محزونات العوامل الكيماوية، وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات، وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

2ـ جميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كم، والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها.

كما طالب القرار في بنده التاسع من العراق أن يقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في غضون 15 يوماً من تاريخ القرار بيانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة، ويوافق على إجراء تفتيش عاجل في المواقع، وتدمير جميع هذه الأسلحة، ووسائل إنتاجها، تحت

الرقابة الدولية، وأن يتحمل العراق كافة تكاليف تدميرها، ومصاريف فرق التفتيش، وأن يتعهد العراق بعدم إنتاج مثل هذه الأسلحة، وتخزينها مستقبلاً. (1)

وتنفيذاً للقرار المذكور قدم النظام العراقي معلومات عن خمسة مواقع كانت قد دُمرت إثناء الحرب، وكانت مخصصة لإنتاج غازات [الخردل] و[النارين] و[التابون]، وأربعة مصانع لإنتاج المواد الوسطية، ومصنع لملئ قذائف المدفعية والصواريخ بالعتاد الكيماوي، والغازات السامة، مع محزونات من غاز السارين قدرت بحوالي250 طناً، وغاز التابون بمقدار 500 طن، وغاز الخردل بمقدار 280 طنا. (2)

كما قدم نظام صدام معلوماته عن الصواريخ والقنابل الموجودة بحوزته والتي شملت ما يلي:

1 ـ 6620 رأس صواريخ حربية عيار 122ملليمتر معبأ بغاز السارين.

2 ـ 2500صاروخ من طراز [صقر] معبأة بغاز السارين.

3 ـ قنابل طائرات من طراز[د ب 2] معبأة بغاز السارين.

4 ـ 201 صاروخ من نوع الحسين والوليد وسكود.

5ـ 336 قنبلة طائرات معبأة بالغاز المزدوج مخزونة في قاعدة الوليد.

6ـ 140 قنبلة طائرات عيار 250 مللمتر معبأة بغاز الخردل.

7ـ 105 قنابل مدفعية عيار 155 مللمتر معبأة بغاز الخردل. (3)

لم تقتنع الولايات المتحدة بما قدمه النظام العراقي من معلومات، وأسرعت إلى تقديم تحذير شديد للنظام العراقي، طالبة منه تقديم كامل المعلومات التي بحوزته عن تلك الأسلحة، وهددت بالقيام بقصف العراق مرة أخرى، إذا لم تتمكن بعثات التفتيش التي سترسلها من الوصول إلى أي مكان تريد تفتيشه.

وفي حقيقة الحال فإن الترسانة التي يمتلكها نظام صدام من الأسلحة الخطيرة ذات الدمار الشامل كانت أكثر بكثير مما تصوره العالم، وحاول النظام إخفاء ما بحوزته بكل الوسائل والسبل.

بدأت فرق التفتيش الدولية تتوافد على العراق، فقد وصلت في 14 أيار 1991 أول بعثة تضم 60 خبيراً، وقد خولها مجلس الأمن بتدمير الأسلحة العراقية خلال 45 يوماً، لكن البعثة المذكورة قدمت تقريرها الذي أشار إلى أن البحث عن الأسلحة العراقية يتطلب سنتين من البحث على أقل تقدير.(4)

و في 22 حزيران من نفس العام وصلت البعثة الثانية، وكانت تضم 16 خبيراً، ولحق بها فريق ثالث في 3 تموز1991، وانضم إلى الفريق السابق.

وقامت فرق التفتيش بتدمير الأسلحة والمصانع الحربية التالية:

1ـ 137 صاروخاً بعيد المدى.

2 ـ 19 قاذفة صواريخ متحركة.

3 ـ 60 قاذفة صواريخ ثابتة.

4 ـ 150 ماكنة صناعية.

5 ـ تدمير 15 مبنى ومنشأة تابعة لسلاح الصواريخ.

6 ـ 30 رأس صاروخ حربي لحمل الأسلحة الكيماوية .

7 ـ 3000 قنبلة كيماوية جوية.

8 ـ 3600 صاروخ كيماوي مضاد.

9 ـ 1000 عتاد مدفعية كيماوية .

10 ـ 500 ماكنة لصنع الأسلحة الكيماوية.

أما في المجال النووي فقد تم تدمير ما يلي:

1 ـ تدمير 450 ماكنة صناعية ذات استخدام مزدوج.

2 ـ 4000 طن منتجات صناعية.

3 ـ 1500 طن من الحديد المارتيزي.

4 ـ تدمير ما مساحته 50000 متر مربع من المباني.

5 ـ نقل 208 كاسيت من الوقود النووي المخصب إلى روسيا.

6 ـ تدمير جميع مواقع ومنشآت السلاح البيولوجي.

حاول النظام العراقي بكل جهده إخفاء كل ما أمكن من أسراره النووية، وكان في ذهن بعثة التفتيش البحث عن كمية من اليورانيوم المخصب قدرت ما بين 20 إلى 30 كيلو غرام، كان العراق قد استطاع إنقاذها عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 أبان الحرب العراقية الإيرانية. (5)

واستطاعت الولايات المتحدة الحصول على معلومات خطيرة عن البرنامج النووي العراقي من أحد المهندسين العراقيين العاملين في هذا المجال، والذي لجأ إلى الولايات المتحدة، حيث أبلغ المسؤولين الأمريكيين بوجود وثائق هامة قد خبأها النظام العراقي في مبنى وزارة العمل.

سارعت الولايات المتحدة إلى إرسال بعثة جديدة إلى العراق رأسها الأمريكي [دافيد كاي]، وأحيطت البعثة علماً بالمعلومات التي قدمها المهندس العراقي.

وصلت البعثة إلى بغداد، وانتقلت بصورة مباشرة إلى بناية وزارة العمل طالبة تفتيشها، حيث تم لها ذلك رغم اعتراض نظام صدام، وقد تم العثور على أضابير تحتوي على معلومات واسعة حول البرامج النووي العراقي، وأسماء العاملين فيه.

حاولت السلطات العراقية منع فرقة التفتيش من إخراج تلك الأضابير، لكن البعثة أصرت على أخذها، واضطر النظام إلى الرضوخ في نهاية الأمر، وتمكنت بعثة التفتيش من أخذها.

واستمرت فرق التفتيش تتابع وصولها إلى العراق منذُ 14 أيار 1991، وهي مخولة بالتفتيش في أي مكان تريده، وفي جميع أنحاء العراق، وفي كل زيارة كانت فرق التفتيش تكتشف أموراً جديدة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وخاصة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والصواريخ.

ثانيا: هروب حسين كامل ولقائه إيكيوس

استطاعت الولايات المتحدة عن طريق عميل سري كبير الوصول إلى حسين كامل، ودعوته للخروج عن النظام ليكون رجل أمريكا الذي سيتولى السلطة في العراق إذا ما تعاون في كشف برنامج أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية.

كان مشعان الجبوري، الذي عمل في المخابرات العراقية، قد ادعى في تصريح له نشرته صحيفة الشرق الأوسط بأنه كان قد حمل رسالة من حسين كامل في غاية الخطورة إلى القيادة الأمريكية حول برنامج أسلحة الدمار الشامل، والتي أشار فيها حسين كامل إلى أن نظام صدام لا مصداقية له، ولا يحترم وعوده، وأنه يخفي منذ أربع سنوات امتلاكه لبرنامج إنتاج أسلحة بيولوجيه، وأن حجم إنتاجها قادر على القضاء على الملايين من البشر.(6)

لكن الرواية التي نقلها كل من العالمين النوويين[جعفر ضياء جعفر] و[نعمان النعيمي] القريبين جداً من حسين كامل كانت هي الأقرب للحقيقة.

فقد ذكر العالمان المذكوران في بحثهما المشترك والمنشور في [موقع الحياة] والمكون من 7 حلقات تحت عنوان [الاعتراف الأخير] تفاصيل دقيقة عن هروب حسين كامل، والمعلومات التي نقلها إلى رئيس لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة[إيكيوس]، والتي تم نقلها مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أشار البحث إلى أن حسين كامل كان قد أصيب في شباط (فبراير) 1994 بأعراض مرضية، حيث كانت تنتابه فجأة نوبة من فقدان الوعي لبضع دقائق يستفيق بعدها ناسياً كلياً ما حصل أثناء الحالة، وقد تولى فحص حالته الطبيب العراقي المتخصص بأمراض الجملة العصبية الدكتور سعد هاشم الوتري، وتقرر نقله إلى عمّان برفقة الدكتور الوتري، وتم استقدام طبيبً جرّاح فرنسي مشهور خصيصاً له، وقد أجرى له الطبيب المذكور عملية جراحية بالمخ في مستشفى مدينة الحسين الطبية العسكرية، وأزال ورم في دماغه، وجرى فُحِص الورم فتبين أنه حميد غير سرطاني.

وعند عودة حسين كامل إلى بغداد وجد أن قصي بن صدام قد نُصِّبَ مشرفاً على الحرس الجمهوري الخاص، وكذلك على قوات الحرس الجمهوري، وأخذ يشعر بأن سطوته أخذت تتقلص يوماً بعد يوم، ولم يبقَ له من إمبراطوريته الواسعة سوى وزارة الصناعة والمعادن، وهيئة التصنيع العسكري.

وفي شهر حزيران (يونيو) من عام 1995 غادر حسين كامل على رأس وفد من هيئة التصنيع العسكري لزيارة بيلاروسيا عن طريق عمّان فموسكو.

وفي اليوم التالي لمغادرته دعا صدام حسين قيادات فروع حزب البعث لمؤتمر قطري يتولى انتخاب قيادة قطرية جديدة للحزب، وفاتت على حسين كامل فرصة الصعود إلى عضوية القيادة القطرية ذات السلطة الواسعة إذ لا يُجيز النظام الداخلي للحزب ترشيح أي شخص للقيادة إن لم يكن حاضراً في جلسات المؤتمر القطري.

ويضيف الدكتور جعفر قائلا: شخصياً لم أكن على علم عما إذا كان إجراء صدام هذا متعمداً لإبعاد حسين كامل عن قيادة الحزب أم لشأن آخر، ولا مطلعاً على ما خفي من دسائسه الداخلية، غير أنني كنت أدرك أن صدام لم يكن ليرضي بوجود عضوٍ جريء أو ذي فكر مستقل ليعتلي أي منصب قيادي في الحزب أو الدولة، وكان يحيط نفسه بتابعين ضعاف النفوس لا يقوى أحدهم أن يقول لصدام كلمة واحدة قد تغيضه.

ويضيف البحث أن لقاءً انفرادياً قد جرى في عمّان بين الملك حسين بن طلال ملك الأردن وحسين كامل استغرق ساعتين كاملتين، وأغلب ظني أن هذا اللقاء كان تمهيداً لهربه من العراق، وربما يكون قد حصل على الضوء الأخضر من ملك الأردن.(7)

ويرى العالمان جعفر والتميمي بأن عدي، الابن الأكبر لصدام، بدأ ومنذ مطلع عام 1995 ينظر بعين الحسد إلى حسين كامل، حيث رآه منافساً قوياً على موقع الابن المدلل لصدام، وعلى حسابه بالذات، ولا بدّ أن يكون قد اقتنع بأن وجود حسين كامل خطر على مقامه، وعلى مستقبله السياسي، فبدأ ينبش في أفعال وتصرفات زوج أخته للسنين الماضية.

لم يكن خافياً على أحد أن حسين كان يستغل الامكانات المادية والبشرية لهيئة التصنيع العسكري لبناء قصوره الخاصة، وتنظيم مزارعه العديدة والصرف على حفلاته الخاصة، وعلى مجونه، فبدأ عبد حميد محمود (المعروف بعبد حمود) منذ بداية 1995 يتحرى عن مخالفات حسين كامل، وتصرفه السابق غير القانوني بالمال العام، وربما فعل عبد حمود ذلك بتحريض من عدي، ولكن لا بدّ أن يكون قد استحصل موافقة رئيسه صدام على إجراءاته تلك، إذ كيف يجرؤ على طرح أسئلة على حسين كامل من دون إسناد قوي من صدام؟ (8)

وبسبب تزايد الضغوط عليه، لا بدّ أن يكون قد أطلق العنان لتصوراته بإمكانية قيادة

المعارضة في الخارج مع الحصول على دعم أميركي لعلّه يستطيع يوماً أن يطيح برأس عمه صدام، ويعتلي سدة الحكم في العراق، ولاسيما وأنه كان قد اطلع على عدد من التقارير الصحافية التي تشير إلى أن الإدارة الأميركية كانت تبحث عن جنرال تكريتي يستطيع قيادة المعارضة والإطاحة بصدام، وتراءى له بأنه ذلك الجنرال الموعود!، ناسياً أو متناسياً أنه كان شرطياً قبل أن يعينه صدام ضمن طاقم حراسته، وأن رتبة فريق أول التي يحملها على كتفيه لا تساوي أكثر من ثمن معدنها أو قطعة من القماش، وأنه لا يفهم من الشؤون العسكرية غير تسلسل الرتب.

وفي ضحى يوم الاثنين 1995/8/7 غادر حسين كامل بغداد في طريقه إلى عمّان في موكب ضمّ زوجته [رغد بنت صدام] وأولاده، وضمّ أخاه [صدام كامل] ومعه زوجته [رنا بنت صدام] وعدداً من أركان حاشيته، ونقل معه جميع موجودات هيئة التصنيع العسكري من العملة الصعبة ومقدارها 9.5 مليون دولار أميركي نقدا، ولم يكن باستطاعة أحد تفتيش حمولاته من الخزائن عند حدود البلدين، كما أنه غادر بطريقة رسمية بحجة اصطحاب عائلته في فسحة صيفية في بلاد الجيك.

ظهر حسين كامل تحت أضواء الإعلام يدلي بتصريحات ضد نظام صدام حسين، وهو الذي كان يمثل الشخص الثاني في النظام بعد صدام، ولاسيما وأنه أبن عمه، وقد زوجه ابنته، كما وزج أخيه صدام كامل أبنته الثانية، وقد بدأ يطلق العنان لتصريحاته متهماً صدام بالدكتاتورية والتسلط والغباء السياسي، وهكذا بدأت جموع رجال المخابرات العربية والأجنبية تنهال عليه في مقر إقامته الفخم في عمّان لاستطلاع ما يحمل من أنباء ومعلومات وهو يتباهى أمام الأضواء المسلطة عليه، والاهتمام الذي أولاه له رجال الإعلام والسياسة والمخابرات في عمّان. خشيَ صدام أن يطلق صهره العنان لتصريحاته فيكشف ما كان قد أخفاه من معلومات تتصل ببرامج أسلحة الدمار الشامل التي لم تبقَ سوى بعض المعلومات التي جرى إخفائها، حيث أن جميع الأسلحة سبق وأن دُمرت خلال صيف عام 1991، ويخلق للعراق أزمة جديدة مع مجلس الأمن، ولاسيما وأن الأمور كانت قد أوشكت على الانتهاء، فأصدر أمره بدعوة الرئيس التنفيذي للجنة الأونسكوم، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق للتباحث مع الجانب العراقي، وأصدر أمره إلينا جميعاً بالإعلان إلى المفتشين عن كل ما كان حسين كامل قد أمرنا بإخفائه، وعدم البوح به، وظن بذلك أنه قد سحب البساط من تحت أقدام حسين كامل. (9)

وبعد أسبوعين من هروب حسين كامل التقى صدام مع كبار العلماء المسؤولين في هيئة التصنيع العسكري، لكي يتحدث إليهم عن هروبه وتصرفاته حيث قال مخاطباً إياهم:

{ لقد جمعتكم لأعتذر إليكم مرتين، مرة كوني قد عينتُ حسين كامل مشرفاً عليكم، ومرة ثانية كونه صهري ومحسوباً على عائلتي، إن ذلك الشخص كان مغروراً أو مصاباً بداء العظمة، وأن العملية التي أجريت لانتزاع ورم من دماغه قد أثرت سلباً على تصرفاته، واستشهد بما أخبره به وزير الصحة الدكتور[أوميد مدحت مبارك] حول تلك العملية وتبعاتها، وأضاف صدام قائلا: بأن السلطة سوف لن تحاسب أي منا على أي عمل سبق أن نفذه بأمر من رئيسهم السابق حسين كامل، إلاّ إذا كان ذلك العمل قد سبب ضرراً بليغاً للمصلحة الوطنية، أو عرّض أمن البلد إلى الخطر، ثم طلب أن يستمروا بأعمالهم بحسب سياقاتها إذ لا وجود لتغيير في البرامج أو في أساليب تنفيذها}. (10)

وفي 1995/8/17 وصل إلى بغداد كل من[رولف إيكيوس] المدير التنفيذي للجنة الأونسكوم، و[هانز بليكس] المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبقيا في بغداد مدة ثلاثة أيام حيث تم إبلاغهما بتفاصيل البرنامج المعجّل الذي كان حسين كامل قد أمر بتنفيذه في 17 آب من عام 1990، وقدم الجانب العراقي إليهما مجموعة ضخمة من الوثائق والتقارير التي كان حسين كامل قد أخفاها في موقع حساس، ثم نقلت بعد هروبه على عجل من ذلك الموقع إلى [مزرعة بيت حيدر]، ومن ثم سلمت إلى مفتشي الأمم المتحدة، فعُرفتْ منذ ذلك الوقت باسم [مجموعة وثائق قاعة الدجاج في مزرعة حيدر].

عاد رولف إيكيوس إلى عمان في 22 آب 1995، وتم عقد لقاء مع حسين كامل وكان برفقته مجموعة من الخبراء العاملين ضمن مفتشي الأونسكوم، كما حضر اللقاء ممثلاً عن الديوان الملكي الأردني تولّى مهمة الترجمة، وقد سأل إيكيوس حسين كامل عن سبب امتناع الجانب النووي العراقي من التصريح بأن برنامج الطارد للتخصيب كان يجرى ضمن موقع الراشدية وليس ضمن موقع التويثة، وقد أجابه حسين كامل بأنهم فعلوا ذلك لتحويل أنظار المفتشين عن ذلك الموقع.

ثم سأله عن ما إذا كان العراق ما يزال يمتلك من الأنشطة النووية، وقد نفى حسين كامل وجود أي نشاط، غير أن الوثائق والخرائط لا تزال موجودة ضمن مجموعة من المايكرو فلم.

وعندما سأله إيكيوس عما إذا كان نشاط التسلح النووي الذي سبق إجراؤه في موقع الأثير مايزال قائماً؟ أجاب نعم، ولكن قبل حرب الخليج.

وعند سؤاله عما إذا كان الهدف من القنبلة النووية العراقية الأولى هو تجربتها فقط أم استخدامها في الحرب أجاب أن العلماء كانوا في مراحل البحث والتطوير، ولم يكونوا قد وصلوا بعد إلى مرحلة تصنيع القنبلة وبالتالي كانوا بعيدين جداً عن تجربتها. (11)

وبعد أن أكملتْ الجهات المخابراتية الأجنبية مهمتها، وحصلت من حسين كامل على جميع ما بجعبته من معلومات، ألقته الولايات المتحدة في قارعة الطريق، وسقط كما تسقط أوراق الأشجار في فصل الخريف، وتلاشت أحلامه في تزعم حركة المعارضة العراقية التي قادتها الولايات المتحدة لتتولى السلطة بعد إسقاط نظام صدام حسين بزعامته، وقرر العودة إلى العراق، حيث بدأ يوسط المقربين من صدام لكي يحصل على وعد بالعفو من صدام شخصياً، وقد تم له ما أراد وأصدر صدام حسين عفواً عاماً عنه وعن شقيقه صدام كامل.

وفي شباط/فبراير من عام 1996،عاد حسين كامل وأخوه صدام كامل وعائلتاهما إلى العراق، بعد أن صدقا بعفو صدام حسين، وقد استقبلهما عدي عند الحدود، لكنه أخذ أختيه وأولادهما بسيارته إلى بغداد، وترك حسين وأخاه يعودان إلى بغداد بمفرديهما، وفي اليوم التالي لوصول رغد ورنا إلى بغداد بصحبة عدي صدرت وثيقتا طلاقيهما من زوجيهما، وكان ذلك أول الغيث من انتقام صدام المنتظر.

وانتقل حسين كامل وأخيه إلى ببيت أختهما الكائن في منطقة السيدية، حيث كان كافة أفراد العائلة قد تجمعوا هناك، وفي اليوم التالي أحاطت مجموعة كبيرة مسلحة بقيادة علي حسن المجيد وعدي صدام بالمنزل، وحصلت مواجهة مسلحة بين المهاجمين وأفراد العائلة الذين قُتِلوا جميعاً، كما قُتل بعض المهاجمين، وجرى قطع رأس حسين كامل من قبل عمه علي حسن المجيد، حيث قدمه إلى صدام كدليل على ما أسماه غسل عار العائلة، كما قال لصدام.

وفي نهاية عام 1998 وصل إلى العراق فريقي تفتيش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق، وكان الفريق 28 برئاسة [كاري ديلون] الذي وصل في 9 أيلول 1995، واستمر في عمله حتى 20 منه، والفريق 29 برئاسة[بول ستوكس] الذي وصل في 17 تشرين الأول

1995، واستمر في عمله حتى 24 منه، وقد قدم الفريقين تقريرهما لمجلس الأمن أشارا فيه إلى أن الجانب الفني العراقي كان متعاوناً إلى أبعد الحدود، حيث قاموا بإعلام المفتشين عن الكثير من الأمور التي كانوا في الأمس القريب يتخوفون من مجرد الاستماع إلى أية استفسارات عنها، حيث كانوا في السابق يحاولون التهرب من الإجابة على أسئلة المفتشين بشتى الوسائل على الرغم من ضعف حجتهم، وكان من بين ما صرحوا به للفريقين هو البرنامج النووي الوطني المعجّل للفترة من 17 آب 1990- 17 كانون الثاني 1991، وختمت الوكالة تقريرها بالقول إن تجربة العراق قد ولدت القناعة بأن أية دولة لا تلتزم ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يمكنها تطوير امكاناتها لإنتاج أسلحة نووية ضمن وقت قصير نسبياً، وذلك من خلال تصرفها بالمواد النووية الخاضعة للرقابة.

وفي الختام يعترف العالمان جعفر ضياء جعفر وعلي التميمي بأن ما كتبه المفتشون من رأي حول سلوك الجانب العراقي قبل هروب حسين كامل وما تبِعه هو عين الصواب، ويؤيد ما ذكراه وما يذكرانه الآن، وأن حسين كامل كان في الواقع سيفاً مسلطاً على رقابهم، وكان يأمرهم بإخفاء المعلومات، ويجبرهم على إتباع مسلك الخديعة والامتناع عن التعاون مع المفتشين الدوليين، وكانوا يدركون أن البرنامج النووي الوطني قد انتهى وأصبح تماماً في خبر كان، ولا داع لإخفاء التفاصيل منذ البداية كي نُجنب أنفسنا عناء الكذب والتمويه، ونُجنِّب الشعب العراقي ما ترتب على كاهله من مآسي ومصائب لا حدود لها بسبب إطالة أمد الحصار. (12)

حاول النظام العراقي في النهاية إقناع المفتشين أن عملية نزع أسلحته قد اكتملت، ولم يعد يمتلك أية أسلحة للدمار الشامل، وليس لديه أية نوايا لإعادة أنشطته السابقة في مجال أسلحة الدمار الشامل، ولكن الأمور سارت على عكس ما كان نظام صدام يتمنى، فقد تدهورت العلاقة العراقية الأميركية عام 1998 بعد أن صدر تقرير عن اللجنة السياسية المشكلة في الولايات المتحدة في 3 حزيران من عام 1997 من قبل شخصيات سبق أن عمِلت ضمن إدارة جورج بوش الأب لصياغة سياسة خارجية أمريكية للقرن الأمريكي الجديد، وقد توصلت هذه المجموعة إلى قناعات سطرتها ضمن مذكرة بعثت بها إلى الرئيس [بيل كلنتون] في 26 كانون الثاني 1998 تحثه فيها على إزاحة صدام حسين معتبرة هذا الهدف بمثابة حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأميركية.

وجاء في توصية اللجنة بأن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك السلطة ضمن قرارات

مجلس الأمن بشأن العراق لاتخاذ إجراءات حاسمة، بما فيها عمليات عسكرية لحماية مصالحنا الحيوية في منطقة الخليج، وطالبت هذه المجموعة زيادة التخصيصات المالية للدفاع، وألحت على استخدام القوة الأميركية الهائلة للتدخل في الأحداث أينما كان ضروريا.

ثالثاً: الولايات المتحدة تشن عملية ثعلب الصحراء:

رغم كل تلك الظروف الصعبة للغاية التي كان يمر بها العراق وشعبه استمر صدام في نزاعه مع الولايات المتحدة، ومراوغة لجان التفتيش، وقرر في 5 آب 1998 وقف تعاونه مع اللجنة الخاصة المسؤولة عن تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، مما أعطى المبرر للولايات المتحدة وبريطانيا لشن حملة قصف جوي وحشية أُطلق عليها اسم [عملية ثعلب الصحراء] بعد إجلاء موظفي الأمم المتحدة، واستهدفت تدمير برامج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية العراقية، وتعدتها إلى قصف معظم المرافق الاقتصادية المنهكة أصلا.

ففي 13 كانون الثاني 1998 أبلغ [ريتشارد بتلر] مجلس الأمن بأن العراق قد أعلن عن عدم تعاونه مع فريق التفتيش لكون غالبية المفتشين من مواطني الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وأضاف بتلر أن نائب رئيس الوزراء العراقي لم يسمح لمفتشي الأونسكوم دخول أي من المواقع الرئاسية الثمانية في العراق. وفي ضوء ذلك بعث الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً فنياً إلى العراق لإجراء مسح لمساحات وحدود المواقع الرئاسية المذكورة، ولاحقاً لهذه المهمة تولى الأمين العام زيارة بغداد للفترة 22-23 شباط من العام ذاته، وتوصل أثناءها إلى الإعلان عن التوصل إلى مذكرة للتفاهم مع الحكومة العراقية بشأن تفتيش المواقع الرئاسية في العراق، ووفق بنود هذه المذكرة ستسمح السلطات العراقية لمفتشي الأونسكوم والوكالة الدولية من الدخول الفوري وغير المشروط لتفتيش هذه المواقع بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل العراقية.

وفي المقابل تتعهد جميع دول الأمم المتحدة باحترام سيادة العراق! واحترام وحدته الوطنية، كما تلتزم لجنة الأونسكوم باحترام مشاعر العراقيين في الأمن والسيادة والكرامة!!، ونصّت مذكرة التفاهم على ضرورة الاتفاق على أساليب إجراء التفتيش في المواقع الرئاسية حالياً ومستقبلاً.

وفي 3 آب من عام 1998 اجتمع بتلر مع طارق عزيز في بغداد حيث طلب طارق منه أن يبلغ مجلس الأمن بأن العراق قد نفذ جميع التزاماته تجاه قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991، وبذلك يتوجب على المجلس تنفيذ التزاماته تجاه العراق بموجب هذا القرار، غير أن بتلر رفض إبلاغ المجلس بذلك.

على أثر قرار النظام العراقي إيقاف تعاونه مع الأونسكوم أصدر مجلس الأمن القرار 1194 في 9 أيلول 1998، والذي طالب فيه العراق بإلغاء قراره المتخذ في 5 آب، ودعا قرار مجلس الأمن الجديد إلى عودة التعاون الكامل بين العراق ولجنة الأونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي 14 تشرين الثاني تم إبلاغ حكومة العراق أن مجلس الأمن سيجري مطلع عام 1999 استعراضاً شاملاً لجميع أنشطة نزع الأسلحة الجارية منذ 1991 بمشاركة فاعلة من الجانب العراقي، وعليه قررت الحكومة العراقية في 17 تشرين الثاني 1999 السماح للجنة الأونسكوم والوكالة الدولية إعادة نشاطها في العراق.

وفي 15 كانون الأول أحال الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن تقريري الأونسكوم والوكالة الدولية عن نشاطهما في العراق منذ استعادة عملهما في 17 تشرين الثاني، وذكر الأمين العام في رسالته إلى المجلس أن تقرير الوكالة أُحيل إليه من المدير العام للوكالة الدكتور محمد البرادعي في 14 كانون الأول، بينما تقرير الأونسكوم أُحيل إليه في 15 كانون الأول من المدير التنفيذي للجنة الأونسكوم ريتشارد بتلر، وقد علّق الأمين العام على التقريرين قائلا:

{إن التقريرين احتويا معلومات متناقضة، فبينما تقول الوكالة الدولية إنها حصلت على قدر مقبول من تعاون الجانب العراقي، يشير تقرير الأونسكوم إلى عدم حصوله على تعاون كامل من الجانب العراقي}. وبسبب هذه الحالة السلبية للتقرير عرض الأمين العام على مجلس الأمن الخيارين التاليين:

الخيارالأول: يبيّن أن ما تم إنجازه منذ 17 تشرين الثاني لا يوفر أرضية جيدة لإجراء الاستعراض الشامل مطلع العام 1998.

الخيار الثاني: يبيّن أن العراق لم يظهر قدراً كافياً من التعاون لحد الآن ولكن يجب إعطاؤه المزيد من الوقت لإظهار نياته الحسنة بالتعاون الشامل.

لكن المعلومات التي تسربت عن إن [بتلر] كان قد أبلغ سلطات الولايات المتحدة بمضمون توضيحي في يوم الجمعة 11 كانون الأول من عام 1998، أي قبل إرسال تقريره إلى الأمين العام بأربعة أيام، وأنه استقبل مكالمة هاتفية صبيحة 1998/12/16 من [بيتر بيرلي] سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة يطلب منه التعجيل بسحب مفتشيه من العراق، ولم يظهر بتلر أي قدر من الاستغراب من طلب السفير الأميركي، ونفذ التعليمات الصادرة إليه بكل إخلاص وتفانٍ في خدمة ولي أمره.

ومهما تباينت الرؤى عن تفسير سلوك بتلر هذا،غير أن من المتعارف عليه أن تصرفه ذلك أعطى الضوء الأخضر لعمليات ثعلب الصحراء التي تسببت في زوال لجنة الأونسكوم ذاتها، وإقالة بتلر من منصبه كرئيس تنفيذي لها.

ففي تمام الساعة السادسة مساءً من يوم الأربعاء المصادف 16 كانون الأول 1998أعلن [بيل كلينتون] أنه قد أمر بتنفيذ ضربات جوية قوية ومتواصلة على العراق، وأنها مصممة على تجريد صدام من إمكان تطوير وإطلاق أسلحة الدمار الشامل، وتجريده من إمكان تهديد جيرانه، وفي ذات الوقت أرسل رسالة قوية إلى صدام محذراً إياه بأن أي عمل متهور يقدم عليه سيدفع ثمنا له غالياً.

وهكذا بدأ القصف الهمجي على بغداد، والمدن العراقية الأخرى، وعلى كافة المرافق الاقتصادية والبنية التحية للعراق المنهكة أصلا جراء حرب الخليج الثانية، وجراء الحصار المفروض على العراق، وانتهت بذلك الآمال التي كانت معقودة على إجراء تقويم شامل لملف نزع أسلحة الدمار الشامل المخطط إجراؤه من مجلس الأمن، والذي كان سيتيح للعراق معالجة الأمور العالقة مع لجنة الأونسكوم والوكالة، وحسمها مرة واحدة إلى الأبد، وقد غدا موقف نظام صدام شماعة جاهزة تعلق عليها أميركا جميع نياتها المعلنة والخفية ضد العراق ونظامه، كما أصبح في ذات الوقت شماعة يعلق عليها النظام العراقي جميع معانات الشعب العراقي المعيشية الصعبة، فإذا اشتكى العراقيون من الجوع والحرمان قال لهم النظام إنه الحصار الجائر، وعدوانية لجان التفتيش، وإذا اشتكى العراقيون من حرمانهم من أبسط متطلبات العصر الحديث، ومن الأجهزة الحديثة والخدمات، أجاب أركان النظام أن كل ذلك سيتحسن حال رفع الحصار، ولكن لا أحد يستطيع إن يعطي الجواب متى وكيف سيتم رفع الحصار.

أما صدام فقد تحول بعد عملية ثعلب الصحراء إلى حاكم شديد التشكيك بكل إجراءات الأونسكوم والوكالة الدولية، وترسخت لديه القناعة بأن مفتشي هاتين المنظمتين ليسوا أكثر من جواسيس للإدارة الأميركية والحكومة البريطانية، وأن الحكومتين لن يتوصلا إلى قناعة بتنفيذ العراق لجميع متطلبات قرارات مجلس الأمن، مما يعني عدم رفع الحصار بقرار من المجلس، ثم اقتنع بالرأي القائل بعدم وجود جدوى من استمرار عمليات التفتيش، وبدأ يصرح علناً بأن أميركا وبريطانيا سوف لن يسمحا باستصدار قرار من مجلس الأمن برفع الحصار عن العراق بموجب الفقرة 22 من قرار المجلس 687 (لسنة 1991)، وتبنى صدام مبدأ عدم رفع الحصار بقرار من مجلس الأمن، مدعيا بأنه سيتآكل بصبر العراقيين وعزيمتهم.

أما كيف سيتآكل الحصار فعلمه كان في الغيب، ولم يظهر صدام أي برنامج أو دليل واضح لإسناد استنتاجه، وكل ما تفتقت عبقريته عنه هو وضع إتاوة بنسبة 10% على جميع عقود التوريد إلى العراق بموجب برنامج مذكرة التفاهم [النفط مقابل الغذاء والدواء] على أن يدفع المبلغ نقداً وقبل وصول البضاعة المستوردة.

كما فرض رسوم بمقدار 15 سنتا أميركيا على كل برميل من النفط العراقي الذي يتم تصديره بموجب مذكرة التفاهم، مما يعني حصول الخزينة المركزية للدولة على سيولة نقدية تصل إلى ثلاثمائة ألف دولار أميركي يومياً من مبيعات النفط فقط.

وفي الوقت ذاته جرى تحميل المواطن العراقي ما يمكنه حمله من ضنك الحياة والجوع والفقر والأمراض، وفقدان القدرة الشرائية بسبب انهيار العملة، وغلاء الأسعار، وخراب معظم المشاريع الخدمية من ماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية التي وصلت الحضيض.

أما صدام فقد سعى إلى استمالة دعم الحكومات العربية بدءاً بسورية التي أمر بتزويدها بالنفط ومشتقاته، ومنتجات عراقية أخرى، خارج نطاق مذكرة التفاهم وبأسعار مخفضة، وجرت محاولات لعقد اتفاقات تجارية مع عدد من الدول العربية بما في ذلك مصر، والأردن، وسورية، وتونس، والجزائر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، واليمن، وتضمنت الاتفاقات إزالة الضرائب والتعريفات الجمركية على تجارة البضائع المنتجة في كل من بلدي الاتفاق.

غير أن هـذه الاتفاقـات كانـت في واقـع الأمـر لمصلحة تلـك الـدول، نظـراً لأن القاعـدة الصناعية في العراق كانت قد وصلت إلى أدنى مستوياتها، حيث هبطـت إلى نحـو 30% مـما كانت عليه قبل حرب 1991، مما لا يتيح للعراق تصدير بضائعه إلى تلك الدول.

أما مجلس الأمن فلم يأبه بامتنـاع العـراق عـن التعامـل مـع الأونسـكوم ومـع الوكالـة الدولية، فأصدر رئيس المجلس مذكرة قال فيها:{مع التأكيد على أهمية الالتزام بكل قـرارات المجلس ذات الصلة، سيستمر المجلس مناقشة كل الخيارات التي تقود إلى تنفيـذ القـرارات. وقد قرر المجلس أن من المفيد تشكيل ثلاث لجان استشارية منفصلة تناقش الأمور، وتقـدم توصياتها إلى المجلس في موعد أقصاه 15 نيسـان 1991. كـما قـرر المجلـس أن يتـولى سـفير البرازيل [سيلسو أموريم] رئاسـة اللجـان الـثلاث عـلى أن تعتنـي اللجنـة الاستشـارية الأولى بمسألة نزع أسلحة الدمار الشامل، ونشـاط الرقابـة والتحقـق المسـتديم، وأن تهـتم اللجنـة الاستشارية الثانية بالمسائل الإنسانية، وتعتني اللجنة الثالثة بموضوع أسرى الحـرب ومسـألة الممتلكـات الكويتيـة. وقـرر المجلـس أن تضـم اللجنـة الاستشـارية الأولى خـبراء مـن لجنـة الأونسكوم، ومن الوكالة الدولية، ومن منتسبي سكرتارية الأمم المتحدة، وخبراء آخـرين مـن ذوي العلاقة، على أن تقدم توصيات إلى مجلس الأمن عن كيفية إعادة تأسيس نظام محكم لنزع السلاح، وللرقابة المستديمة في العـراق، مـع إتاحـة الفرصـة للعـراق للاشـتراك في هـذه اللجان الثلاث}.

وقدم السفير أموريم توصيات اللجنة الأولى المؤلفة من 20 عضـواً إلى مجلـس الأمـن في 27 مارس 1999. غير أن النظام العراقي لم يعر أي اهـتمام لتوصـيات السـفير أمـوريم، فقـد كان صدام قد قرر تجاهل أي إجراء فيما يخص قضية أسلحة الـدمار الشـامل العراقيـة بعـد أن دمرت لجان التفتيش كل شئ، ولم يعد العراق يمتلك أي من تلك الأسلحة.

أما ما يخص البرنامج النـووي العراقـي فقـد أشـارت الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة في التقرير الموحد عن فعاليات نظام الرقابة والتحقق المستديم للفترة مـن تشريـن الأول 1998 وإلى نيسان 1999 إلى عدم وجود أي دليل لامتلاك العراق أسلحة نووية أو أي مقـادير ذات شأن من المواد النووية التي يمكن استخدامها لتصنيع سـلاح نـووي، كـما لم يحـتفظ العـراق بأي إمكانات واقعية للتمكن من إنتاج مواد نووية.

ولعدم وجود مفتشي الوكالة في العراق للفترة منـذ 1998/12/16 ولغايـة تشريـن الثـاني

2002 لم تتمكن الوكالة من تنفيذ التفويض الصادر إليها بشأن العراق بحسب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة غير أنها استمرت بإرسال تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن لتذكره بأن التزامات الوكالة تجاه العراق لا تزال قائمة.

وفي 1999/12/17 أصدر مجلس الأمن القرار 1284 الذي ألغى بموجبه لجنة الأونسكوم، وأوجد بديلاً لها لجنة الأمم المتحدة للرقابة والتحقق والتفتيش، والتي عرفت اختصاراً بلجنة [الأنموفيك]، وتم تعيين [هانز بليكس] المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية مديراً تنفيذياً لهذه اللجنة الجديدة بعد إن استقال بتلر من منصب المدير التنفيذي للجنة الأونسكوم السابقة منذ حزيران 1999، وتولى هانز بليكس تكوين لجنة الأنموفيك بموجب ما ورد في قرار مجلس الأمن 1284.

لكن العراق رفض العمل بهذا القرار رفضاً قاطعاً، ورفض التعاون مع تنظيمات مجلس الأمن بشأن مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل، وأعلن بأنه قد أوفى بكامل التزاماته تجاه هذه المسألة، وقد حان الوقت لكي ينفذ مجلس الأمن التزاماته تجاه العراق، ويقرر رفع الحصار الظالم عن العراق بموجب الفِقرة 22 من قرار مجلس الأمن 687 لسنة 1991.

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول2001، والتي أدت إلى تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك، والهجوم على البنتاجون بطائرات مُختطفة من قبل عناصر مجرمة من تنظيم القاعدة لكي يتخذها الرئيس الأمريكي بوش ذريعة لغزو العراق وتدميره، وإسقاط نظام صدام، وقد شجعته على القيام بذلك الحرب الخاطفة في أفغانستان التي أسقطت نظام طالبان.

ففي شهر أيلول من عام 2002 وبعد عام على أحداث سبتمبر التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بوادر الاستعداد الأمريكي لغزو العراق، حيث طالب الرئيس بوش قادة العالم خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يواجهوا الخطر الجسيم للنظام العراقي، وكان بوش يبدو عليه وهو يخاطب قادة العالم، الحزم والعزم لغزو العراق موجهاً تهديداً صريحاً للمترددين من قادة الدول لكي يشاركوا إلى جانب الولايات المتحدة، وإلا فالولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا ستتصرفان بمفردهما!!.

وفي الشهر نفسه نشر رئيس الوزراء البريطاني [توني بلير] ملفا عن قدرات العراق العسكرية، وفي نوفمبر تشرين ثاني 2002 عاد مفتشو الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى

العراق بموجب قرار جديد للأمم المتحدة يهدد العراق بتحمل العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن انتهاك بنود القرار.

وفي آذار 2003 أصدر رئيس لجنة التفتيش الدولية في العراق [هانز بليكس] تقريرا بأن العراق زاد من تعاونه مع المفتشين ويقول إن المفتشين بحاجة إلى مزيد من الوقت للتأكد من إذعان العراق.

لكن سفير بريطانيا في الأمم المتحدة صرح في 17 مارس/ آذار 2003 بان السبل الدبلوماسية مع العراق قد انتهت، وتم إجلاء مفتشي الأمم المتحدة من العراق، ومنح الرئيس بوش صدام حسين مهلة 48 ساعة لمغادرة العراق أو مواجهة الحرب، وفي الوقت نفسه كانت عملية نقل القوات الأمريكية والبريطانية تجري على قدم وساق إلى الكويت والسعودية استعداداً لعملية الغزو، فقد كان قرار الغزو قد اتخذ من قبل جورج بوش وتوني بلير في لقائهما بوشنطن.

لكن صدام حسين رفض الخروج من العراق على الرغم الدعوات التي وجهها العديد من الحكام العرب لتفادي الحرب، وإنقاذ العراق من ويلاتها المدمرة، وعلى الرغم من الدعوة التي وجهها الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لصدام بالخروج، واستعداده لاستقباله وأفراد عائلته، وفي حمايته.

لكن صدام آثر مرة أخرى أن يكرر القرار الخاطئ الذي اتخذه بعد غزو الكويت برفض سحب قواته، وخاض حربا مع أكثر من 30 دولة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكان معلوماً منذ البداية أن مصير تلك الحرب بكل تأكيد هزيمة العراق وخرابه!.

رابعا:حرب الخليج الثالثة وسقوط نظام صدام حسين

في السابع عشر من آذار 2003 قامت الطائرات والصواريخ الأمريكية بقصف بغداد ومختلف المدن العراقية، وأعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن انطلاقة الحرب التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام كان القصف يجري على أشده، حيث تم استخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية الأمريكية لتوقع أشد ما يمكن من الخراب والدمار بالبلاد، وبكافة المرافق الاقتصادية والخدمية فيها، ولم يكن بمقدور نظام صدام

الصمود بالنظر لعدم تكافؤ القوى، وفقدان جيشه الحماية الجوية القادرة على التصدي لتلك الهجمات، ولا يملك الوسائل الحديثة للدفاع الجوي مما جعل الحرب محسومة سلفا.

لكن صدام أصر على التصدي لقوات الغزو الأنكلو-أمريكية ولسان حاله يقول:عليَّ وعلى الشعب العراقي، وليأتي من بعدي الطوفان!!.

وبعد أن استمرت الحرب الجوية لبضعة أيام شنت الجيوش الأمريكية والبريطانية هجومها البري الذي انتهى بهزيمة نظام صدام في التاسع من نيسان 2003، أي بعد عشرين يوماً من بداية الحرب، حيث اختفى الجيش العراقي على حين غرة، وتدفقت القوات الأمريكية والبريطانية على المدن العراقية، وفي المقدمة العاصمة بغداد، وهرب الدكتاتور صدام وأعوانه مخلفين وراءهم وطناً محتلاً، ودماراً هائلا طال جميع مرافق البلاد الاقتصادية والخدمية، وانتشرت الفوضى أرجاء البلاد، وانتهى المطاف بصدام متخفيا في حفرة بائسة، حيث القي القبض عليه فيها، وقدم للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الخاصة عن قضية تعتبر ثانوية جداً إذا قيست بالجرائم الكبرى التي اقترفها بحق العراق وشعبه، فلم تكن الإدارة الأمريكية راغبة في كشف إسرار العلاقة التي جمعتها بنظام صدام، وبوجه خاص أسرار الحرب التي خاضها صدام ضد إيران بالنيابة عن الولايات المتحدة، وتجهيز النظام بأسرار وأجهزة إنتاج أسلحة الدمار الشامل التي استخدمها صدام ضد القوات الإيرانية، ومن ثم ضد أبناء شعبه في الشمال والجنوب، وقد حكمت عليه المحكمة بالإعدام، وتم تنفذ الحكم فيه في الثلاثين من كانون الأول 2006، وبذلك أسدل الستار عن تلك المرحلة المظلمة من تاريخ حزب البعث وسيده صدام في العراق.

لكن آمال الشعب العراقي بالحرية والديمقراطية التي وعده بها الرئيس الأمريكي بوش قد خابت وبان زيفها، وهذا ما كان متوقعاً بكل تأكيد، فقد حلت الجيش العراقي، والأجهزة الأمنية بأسلوب يتسم بالتهور، وحولت جانباً كبيراً من عناصره الذين ألقت بهم في سوق البطالة إلى عناصر إرهابية بدأت تمارس نشاطها الإجرامي إلى جانب أنصار نظام صدام المدحور، وحلفاء صدام من عناصر القاعدة التي بدأت تتدفق على العراق عبر الأراضي السورية والإيرانية والسعودية، لتحول العراق من جديد إلى جحيم لا يطاق، حيث تفجير السيارات المفخخة، والعبوات والأحزمة الناسفة لعناصر البعث وحلفائهم من عناصر القاعدة باتت تحصد أرواح المواطنين الأبرياء بالجملة كل يوم، وتدمر الممتلكات العامة

والخاصة، وتستنزف ثروات البلاد.

ومما زاد في الطين بله إقدام الولايات المتحدة على إقامة نظام حكم طائفي في البلاد، فقد شكل الحاكم المدني الأمريكي [بريمر] مجلس الحكم على أساس طائفي، وجاء بقادة الأحزاب الدينية الطائفية إلى سدة الحكم، وهذا ما مهد السبيل أمام قوى الإسلام السياسي إلى الهيمنة على مقدرات العراق بعد الانتخابات التي جرت في ظل ظروف غير مواتية، ولم يكن فيها الشعب العراقي مهيئاً لها، بعد أن خرج لتوه من تلك المرحلة المظلمة من تاريخ العراق التي دامت أربعين عاما، مارس خلالها نظام صدام أشد أساليب القمع ضد القوى الديمقراطية، فكانت النتيجة هيمنة قوى الإسلام السياسي على مجلس النواب، وجرى سن دستور طائفي للعراق أشعل نيران الحرب الطائفية التي قادت البلاد نحو مرحلة ظلامية جديدة أشد قسوة، حيث بات الصراع الطائفي الذي تقوده المليشيات التابعة لهذه الأحزاب الطائفية يحصد أرواح المئات من المواطنين الأبرياء كل يوم، وبأساليب بشعة لم يشهد لها تاريخ الشعب العراقي مثيلاً من قبل، حيث يجري التعذيب والقتل وقطع الرؤوس ورمي الجثث في المزابل، وعلى قارعة الطرق طعاماً للكلاب السائبة، مما تسبب في هجرة الملايين من أبناء الشعب داخل العراق وخارجه، هرباً من طغيان المليشيات الإرهابية التي باتت هي التي تحكم العراق في واقع الحال، والتي أخذت تمارس العزل السكاني على أساس طائفي، وتجبر المواطنين على ترك مساكنهم وأملاكهم تحت التهديد بالقتل الذي طال الكوادر العلمية العراقية من العلماء وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين الذين هجر معظمهم العراق، وهم ثروته الكبرى، وامتدت أيادي العصابات الإرهابية إلى خطف الأطفال وابتزاز أهاليهم، مما حول العراق من جديد إلى جحيم لا يطاق، وقد تناولت بالتفصيل، في كتابي[حرب الخليج الثالثة] الصادر عام 2008 مرحلة ما بعد نظام صدام حسين، وما جرته على الشعب العراقي من ويلات ومصائب ومحن جاءت على كل آمال الشعب في الحياة الحرة الكريمة، في ظل سيادة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

التوثيق

توثيق الفصل الأول: الحرب العراقية الإيرانية

(1) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 235 .

(2) نفس المصدر ـ ص 237 .

(3) نفس المصدر ـ 239

(4) تقرير لجنة حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 1990/2/15 .

(5) تصريح الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الأمريكية في 1990/2/20

(6) بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية في 1990/2/20

(7) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية في 1990/2/21

(8) بيان رسمي صادر عن الحكومة العراقية نقله تلفزيون بغداد في1 نيسان1990

(9) صحيفة الأبزورفر البريطانية في 1990/3/15

(10) تصريح الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية في 1990/3/15

(11) إذاعة وتلفزيون بغداد في 1990/3/18

(12) أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ ص 244

(13) المصدر السابق ص 246

(14) المصدر السابق.

(15) تصريح صدام حسين في 1 /1990/4 ونقله تلفزيون بغداد

(16) تصريح صدام حسين أمام وفد اتحاد العمال في 19 /1990/4

(17) تصريح الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية الفرنسية في 1990/4/19

(18) بيان الناطق الرسمي للخارجية العراقية في 1990/4/21

(19) خطاب صدام حسين أنام مؤتمر القمة في بغداد في 1990/5/28

(20) أوهام ال4قوة والنصر ـ هيكل ـ ص

(21) خطاب الشيخ خليفة الصباح في مؤتمر الأوبك في نيسان 1990

توثيق الفصل الثاني:صدام ينزلق نحو الفخ الأمريكي

(1) صحيفة القادسية الناطقة بلسان وزارة الدفاع العراقية في 1990/2/6

(2) حرب الخليج ـ هيكل ص 355

(3) خطاب صدام حسبن بمناسبة ذكرى انقلاب 17 تموز

(4) أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ ص 326

(5) المصدر السابق ص 327

(6)نفس المصدر ص244

(7)نفس المصدر ص 246

(8) نفس المصدر

توثيق الفصل الثالث : صدام يغزو الكويت

(1) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 129 .

(2)المصدر السابق ـ ص 133 . راديو وتلفزيون بغداد ـ 2 آب 1990.

(4) أوهام القوة والنصر ـ هيكل ص 363 .

(5) نفس المصدر السابق ـ ص 389 .

(6) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 30 .

(7)أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ 378

(8) نفس المصدر ـ ص 393 .

توثيق الفصل الرابع: مجلس الأمن في خدمة الولايات المتحدة

(1) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 31.

(2) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 408.

(3) نفس المصدر السابق ـ ص 412 .

(4) بانوراما حرب الخليج ـ د . عبد الحسين شعبان ـ ص 34.

(5) حرب الخليج ـ هيكل ص 408.

(6) نفس المصدر السابق.

(7) خطاب الرئيس بوش ونقلته شاشات التلفزيون العالمية في 9 آب 1990.

(8) بيان رسمي أذيع من تلفزيون بغداد في 9 آب 1990.

(9) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 36.

(10) بيان مؤتمر القمة الختامي في 10 آب 1991.

(11) أرشيف الجامعة العربية.

(12) المصدر السابق.

(13) نفس المصدر.

(14) نفس المصدر.

(15) وثائق مؤتمر القمة .1990 .

(16) حديث صدام الذي نقله تلفزيون بغداد.

(17) نفس المصدر.

(18) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 36.

(19) حرب الخليج ـ هيكل ـ ص 393.

(20) المصدر السابق.

(21) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 31.

توثيق الفصل الخامس: تطورات أزمة احتلال الكويت

(1) أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ ص 28

(2) نفس المصدر السابق ـ ص 29 .

(3) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 38 .

(4) تعميم وزع على أعضاء حزب البعث ، للعمل بموجبه .

(5)حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر ـ هيكل ـ ص 478 .

(6) المصدر السابق ـ ص 481 .

(7) نفس المصدر .

(8) نفس المصدر ـ ص 157 .

(9) نفس المصدر ـ ص 493 .

(10) تصريح رئيس أركان القوات الجوية الأمريكية ـ واشنطن بوست

توثيق الفصل السادس: مجلس الأمن يصدر قرار الحرب

(1) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 30.

(2) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل- ص 501

(3) تصريح صدام حسين عن تلفزيون بغداد في 5 كانون الأول 1990.

(4) تصريح كيسنجر أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 9 كانون الأول 1990.

(5) تصريح الرئيس بوش في 21 كانون الأول 1990.

(6) المصدر السابق.

(7) تصريح وزير الدفاع الفرنسي جان بيير شيفيمان في 29 /1/1991.

(8) أوهام القوة والنصر ـ ص

(9) نفس المصدر السابق.

(10) حديث بيكر في المؤتمر الصحفي بجنيف في 9 / 1 / 1991

(11) حديث طارق عزيز في المؤتمر الصحفي في جنيف 1991/1/9

(12) حديث سكرتير الأمم المتحدة ديكويار مع صدام في بغداد في 1991/1/13

(13) رد صدام على حديث ديكويار أوهام القوة النصر ـ هيكل ـ ص 533

(14) نفس المصدر السابق ـ ص 534

(15) نفس المصدر السابق

توثيق الفصل السابع: عاصفة الصحراء

(1) المؤتمر الصحفي الذي عقده ديك تشيني في 11 نيسان 1991

(2) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 558

(3) المصدر السابق

(4) تقرير منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة .

(5) تصريح الرئيس بوش

توثيق الفصل الثامن:الشعب العراقي يتنفض ضد نظام صدام

(1) المعارضة العراقية لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص 135

(2) نفس المصر السابق

(3) نفس المصدر السابق ـ ص 147 .

(4)المصدر السابق ـ ص 149

(5) المصدر السابق ـ ص 13

(6) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان ـ ص 119

(7)المعارضة العراقية لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص 177

(8) المصدر السابق ـ ص 178

(9) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان ـ ص 124

(10) بانوراما حرب الخليج ـ عبد الحسين شعبان ـ ص 100.

توثيق الفصل التاسع: بوش يفصل المنطقة الشمالية عن العراق

(1) موقع الأمم المتحدة

(2) المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص 135

(3) نفس المصدر السابق .

(4)المصدر السابق ـ ص 147.

(5)المصدر السابق ـ ص 149.

(6) المصدر السابق ـ ص 137.

(7) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان ـ ص 119.

(8) المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص 177.

(9) المصدر السابق ـ ص178.

(10) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان ـ ص 124.

(11) نفس المصدر السابق .

توثيق الفصل العاشر: حرب حزبي البارزاني والطالباني

(1) بانوراما حرب الخليج ـ د.عبد الحسين شعبان ـ ص 57.

(2) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 582.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) المصدر السابق ـ ص 583.

(5) صحيفة الشرق الأوسط ـ العدد 971ـ في 1995/1310.

(6) الاعتراف الأخير ـ جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي ـ الحلقة السادسة والسابعة، موقع الحياة ـ 14/أيار 2005.

(7) نفس المصدر السابق.

(8) المصدر السابق.

(9) نفس المصدر

(10)نفس المصدر

(11)المصدر السابق

الفصل الحادي عشر: النتائج الكارثية لغزو الكويت

(1) العراق إلى أين ـ حيف سيمونز- ص 33.

(2) المصدر السابق.

(3) نفس المصدر السابق

(4) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 564.

(5) مؤتمر دمشق للمعرضة العراقية المنعقد في 2 نيسان 1996

(6) كتلة عبد الأمير الركابي، وكتلة ماجد عبد الرضا ورفاقه.

(7) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص596

(8) المصدر السابق ـ ص 597- 598

(9) خطاب الرئيس الروسي بوتين في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية ـ حرب الخليج الثالثة ـ حامد الحمداني ـ ص 34

توثيق الفصل الثاني عشر: الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام

(1) بانوراما حرب الخليج ـ د.عبد الحسين شعبان ـ ص 57.

(2) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص 582.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) المصدر السابق ـ ص 583.

(5) نفس المصدر السابق

(6) صحيفة الشرق الأوسط ـ العدد 971- في 1995/1310.

(7) الاعتراف الأخير ـ جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي ـ الحلقة السادسة والسابعة، موقع الحياة ـ 14/أيار 2005.

(8) نفس المصدر السابق.

(9) المصدر السابق.

(10)نفس المصدر

(11)نفس المصدر

(12)المصدر السابق

كتب للمؤلف

1 ـ نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى

2 ـ لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق

3 ـ كيف نربي أبناءنا ـ دراسات تربوية

4 ـ صفحات من تاريخ العراق الحديث ـ الجزء الأول

5 ـ صفحات من تاريخ العراق الحديث ـ الجزء الثاني

6 ـ سنوات الجحيم ـ أربعون عاماً من حكم البعث في العراق

7 ـ أحداث في ذاكرتي

8 ـ حرب الخليج الثالثة ـ الكارثة التي حلت بالعراق

9 ـ ما قبل وبعد العاصفة

10 ـ ثورة 14 تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها

11 ـ الإرهاب في العراق